www.kassiounpaper.com

801

الاحد 12 آذار 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

السلات الأربع توازي وتزامن [07]

الافتتاحية

معيار الوطنية السورية

يعتبر قرار مجلس الأمن 2254 الإطار التنفيذي الذي يكثف بشكل ملموس مجمل القرارات الدولية الخاصة بالأزمة السورية، منذ بيان جنيف الأول وحتى الآن، وهو المرجع الذي يحدد طرائق وآليات وإجراءات حل الأزمة بخطوطها العامة، الأمر الذي يفترض بالسوريين التوافق على تفاصيله على طاولة التفاوض، ومن هنا فإن هذا القرار، يتناقض بمنطقه ومحتواه وروحه، مع أية تفسيرات من طرف واحد، وأية شروط مسبقة، وأي اجتزاء، وأي افتعال لتلكؤ أو عرقلة، أو هروب إلى الأمام.

واليوم، وبعد التقدم الذي حصل على المسار التفاوضي في الجولة الرابعة، وبعد أن وافق السوريون جميعاً بشكل رسمي على اعتبار القرار المذكور مرجعاً للتفاوض، وبحث ما أطلق عليه بالسلات الأربع بالتوازي والتزامن، في الجولة القادمة التي حددها المبعوث الدولي في 23 آذار الجاري، فإن المطلوب لم يعد يقتصر على إعلان القبول بالقرار 2254، بل بات من الضروري، الإسراع في تنفيذ بنوده، وفق الرؤية التكاملية آنفة الذكر، وتحويل الجولة القادمة إلى ورشة عمل، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، والتأسيس لبيئة سياسية سورية جديدة، عنوانها التوافق على الحل السياسي، رغم الاختلاف في البرامج.

لم نبالغ بالقول، عندما أكدنا مراراً وتكراراً بأن الموقف العملي من القرار 2254، يعتبر معيار الوطنية السورية في ظروف الأزمة، وهو بمثابة ورقة عباد الشمس التي تكشف حقيقة مواقف كل القوى من الحفاظ على وحدة وسيادة الدولة السورية من عدمه، والموقف من عملية التغيير الوطني الديمقراطي من عدمها، والموقف من محاربة الإرهاب واجتثاثه نهائياً من الأرض السورية، ويتوقف اليوم على الالتزام به، وسرعة إنجازه، موضوع الحد من تمادي النفوذ الإقليمي والدولي في البلاد، وحالة الفوضى العامة، وتنامي الانقسامات الوهمية، والكارثة الإنسانية المتفاقمة التي ألمت بالسوريين، في علاقة تناسب طردية، فكلما تم الإسراع بتنفيذ القرار، كلما كانت إمكانية وضع حد لبنك الأزمات أسرع، وكان لجم المخاطر الجدية التي تحيق بسورية أسهل.

يتميز القرار العتيد، بأنه يتوافق مع ثلاثة عناصر أساسية، مؤثرة وفاعلة في الظرف الراهن، ويستمد منها قوته، فهو بالدرجة الأولى يعبر عن رغبة وإرادة الأغلبية الساحقة من السوريين موالاة ومعارضة، بضرورة حل الأزمة، أي أنه تعبير عن حاجة موضوعية سورية، ومن جهة أخرى، يتوافق مع التوازن الدولي الجديد، وخيارات القوى الدولية الصاعدة، في إطفاء بؤر التوتر، وحل الأزمات، واحترام سيادة الدول، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، عبر الالتزام بالقانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، لاسيما وأن القرار مسيّج بتوافق دولي، يعتبر الخروج عنه خروجاً على الشرعية الدولية، بعبارة أخرى، تتوفر كل الحوامل الضرورية الدولية والسورية لتنفيذ القرار، وهنا يكمن سر التقدم إلى الأمام رغم تعدد خصومه، وعلى كل الجبهات، ورغم كل الصعوبات التي تعترضه، ورغم كل محاولات الالتفاف عليه، سابقاً أو لاحقاً.

شؤون عمالية

خصخصة التشريع !!

03

شؤون محلية

أهالي حوض اليرموك والنزوح المتكرر!

08

شؤون اقتصادية

مؤشرات اقتصادية- اجتماعية لنساء سورية!

13

شؤون استراتيجية

الغرب يحصي خيباته في «ميونخ»

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

«خطة عملنا»... اتحاد عمال دمشق؟

نشر على موقع اتحاد عمال دمشق بتاريخ 2017/3/8 خطة عمل اتحاد عمال دمشق، تحت عنوان «خطة عملنا» وفي نهاية المنشور طالب الاتحاد المعنيين بالشأن النقابي بتقديم اقتراحاتهم حول الخطة التي جاء في مقدمتها أنها مستخلصة من المؤتمرات التي عقدتها نقابات دمشق.

أولاً: من حيث الشكل، فإن النقابات مطالبة بتقديم برنامج عمل تتوجه به إلى الكوادر النقابية والعمال، ويكون هذا البرنامج هو حصيلة للنقاشات الموسعة لواقع الطبقة العاملة، بين القيادة النقابية، والقواعد العمالية من القضايا المختلفة التي تخصها وفي المقدمة منها مستوى معيشتها أي واقع أجورها المتدنية، وواقع أماكن عملها، وكيف السبيل للوصول إلى تلك المطالب، التي عبر عنها العمال في مؤتمراتهم والتي تُدوِّر من عام لأخر دون الوصول إليها تحت حجج وذرائع تقدم للعمال كموقف من الجهات الوصائية، بعدم تلبيتها، ويساعدهم في ذلك الموقف الرخو للنقابات من السياسات الحكومية، وخاصةً بموضوع زيادة الأجور بما يتناسب مع مستوى الأسعار المحلقة دائماً إلى الأعلى بينما الأجور في حالة هبوط مستمر، ويُطالب العمال أن يشدوا الأحزمة على البطون باعتبار الوطن يمر بأزمة، وكأن الأزمة الوطنية فقط من اختصاص الفقراء، ومنهم العمال، وعليهم حملها وحدَهم دون غيرهم.

ثانياً: إن الورقة المعلن عنها خطة عمل، تعكس إلى حد بعيد رؤية القيادة النقابية وطريقتها بالعمل، التي جربتها خلال العام المنصرم، ولم تعط النتائج المرجوة منها وخاصةً اعتمادها المباشر على إمكانية ما ستقدمه الإدارات للعمال من تحسينٍ لواقع الإنتاج أو الأجور وكأن تلك الإدارات تملك بيدها القرار فهي مجردة من الفعل الحقيقي إلا ما يخدم مصالحها الخاصة وواقع الاقتصاد وخاصةً المنشآت الإنتاجية يؤكد ما نقوله لأن السياسات العامة المرسومة لهذه المنشآت هي باتجاه إضعافها عن طريق الخلاص منها بأشكال وألوان مختلفة وما قانون التشاركية الجاري العمل به إلا طريقه لعبور الرأس مال الخاص لقلب الاقتصاد الوطني «الصناعي – الزراعي» للإمساك والتحكم به.

ثالثاً: إنَّ ورقة العمل منطلقة في رؤيتها من طريقة عمل لم تعد صالحةً للعمل، في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية المتسارعة وبالتحديد لم ترَ الورقة السياسات الاقتصادية للحكومة «السياسات الليبرالية» التي تعزز دور قوى رأس المال، وتضعف إلى حد بعيد قوى الإنتاج، حيث المطلوب استنهاض قوى الطبقة العاملة من أجل الدفاع عن الاقتصاد الوطني ومن ضمنه قطاع الدولة، الذي هو ركيزة أساسية من ركائز تطور سورية اللاحق سياسياً واقتصادياً واجتماعياً والطبقة العاملة السورية، مصلحتها الوطنية هي في مواجهة تلك السياسات وستواجهها.

رواتبنا لا تكفي 10 أيام... «كِيف بدنا نعيش»؟

استكمالاً لِما نشر في العدد السابق، تواصل «قاسيون» تغطيتهالمؤتمر اتحاد عمال السويداء:

رئيس نقابة البناء والأخشاب

طالب بالعمل على تعديل المادة 7 من مرسوم زيادة الرواتب رقم 38 تاريخ 22-6-2013 ومنح التعويضات على الراتب الحالي. والعمل وتعديل المادة 90 من قانون التأمينات رقم 28 بخصوص منح العاملات المعاش المستحق، في حالة الطلاق والترمل وتثبيت العقود السنوية وتحويل عقود العمال الموسميين إلى عقود سنوية وبمنح الطبابة الكاملة لعمال الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية أسوةً بعمال الإدارة العامة بدمشق وإلغاء نص المادة 65 لعام 1995والتأكيد على اللامركزية وإعطاء الصلاحيات والمسؤوليات ومراعاة الخصوصية لكل فرع، كما علّق بأنّ تجربة الدمج كانت لها آثار سيئة في زيادة النفقات وهدر الوقت والحل يكون بفتح جبهات عمل جديدة للفروع المتوقفة بدلاً من عملية الدمج. واقترح أن يتم الدمج مع مراعاة خصوصية كل محافظة، مثلاً دمج الشركات الإنشائية في السويداء، وهي البناء والتعمير وشركة الدراسات، وشركة المشاريع المائية.

رئيس نقابة التنمية الزراعية طالب بنقل الملفات والأضابير التأمينية من الإدارات المركزية إلى فروعها في المحافظات لتخفيف الأعباء عن العاملين الذين انتهت خدماتهم والإسراع في منحهم مستحقاتهم حيث لا يعقل أن يبقى من خرج إلى التقاعد عدة شهور بدون رواتب بحجة استكمال الأوراق وضرورات الروتين.

رئيس نقابة الصناعات الغذائية

طالب برفع طبيعة العمل لعمال المخابز، ومنح تعويض المعيشة للعاملين فيها، المياومين والمؤقتين، وتشميلهم بالضمان الصحي وصرف بدل الإجازات السنوية، وإلغاء التعاميم الصادرة بهذا الخصوص، وإجراء عقود سنوية لعمال المخابز، كون عملهم يحمل صفة الاستمرارية، وليس موسمياً. و نقص العمالة بسبب خدمة الاحتياط في الجيش، واقترح أن تكون خدمتهم في مواقعهم.

رئيس نقابة الغزل

رفد معمل السجاد الآلي بالنول الحديث نظراً لأهميته في تسريع عملية الإنتاج واستبدال الأنوال القديمة، والعمل على تعيين عمال انتاج جدد وإدراج مهنة صناعة السجاد ضمن الأعمال الشاقة والخطرة وتفعيل عمل الوحدات الإرشادية لصناعة السجاد اليدوي من خلال تنظيم عقود عمل مع العاملات، وتسجيلهنّ بالتأمينات الاجتماعية لضمان حقوقهن.

رئيس نقابة النفط

التوزيع العادل للمحروقات على المحطات ومراقبة تهريب حوامل الطاقة إلى محافظة درعا واقترح بدء المؤتمرات بجرد ما تنفذ وتحقق من المطالب ومحاسبة المقصرين في التنفيذ.

رئيس نقابة الطباعة

ما مصير قانون التنظيم النقابي الجديد ومتى يصدر ؟ وطالب بتفريغ رؤساء اللجان النقابية، وتأمين السلل الغذائية للعمال المصنفين فئة رابعة وخامسة لهزالة رواتبهم.

رئيس نقابة المصارف

طالب بإحداث ملاكات عددية ضمن الدائرة التي يعمل فيها عمال الحمل والعتالة وإلزام الدوائر الحكومية التي يعملون فيها بالتأمين عليهم بالتأمينات الاجتماعية وأعلن رفض المصارف الخاصة تنسيب عمالها إلى النقابة المصارف.

رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات

طالب بإعادة النظر بقرار وزارة الإدارة المحلية رقم 213 / ن لعام 2012 الخاص بتخفيض تعويض طبيعة العمل للعاملين في مصلحة التنظيفات والصرف الصحي ورش المبيدات وإصلاح آليات النظافة وتأمين النقل الجماعي للعمال نظراً لارتفاع أجور النقل. التي تعادل 40% من الرواتب وقد طالب رئيس مجلس إدارة شركة عصير الجبل من القطاع الخاص، بإتمام الشراكة بين الشركة والقطاع العام، ممثلاً بوزارة التجارة الداخلية، والقاضي بتحريك عجلة الإنتاج مقابل نصف الأرباح، لما فيه من مكاسب عدة، منها: تثبيت للعمال، وتشغيلهم وحفظ حقوقهم، وطالب بتأمين مادة المازوت بشكل يضمن استمرار الإنتاج.

عمال دير الزور... فُكّوا الحصار عنا وعن الأهالي!

عقد يوم الثلاثاء بتاريخ 2017/3/7 مؤتمر اتحاد عمال محافظة دير الزور، وغابت عن المداخلات والمناقشات، القضايا الاقتصادية، نتيجة ظروف الحصار والأوضاع المعيشية القاسية، وتدمير ونهب غالبية المعامل، التي وقعت تحت سيطرة المسلحين أولاً، ثم التكفيريين الدواعش، وما بقي هو بعض دوائر الدولة وعاملوها.

تركزت أغلب المداخلات حول معاناة العمال خصوصاً والمواطنين عموماً، وحول الأوضاع المهنية والمطالب العمالية، ونتيجة صعوبة التواصل والمتابعة نجمل أغلب المطالب والمواضيع التي تم التركيز عليها:

المطالب المهنية والعمالية:

– صرف الرواتب وعدم تأخيرها وخاصةً نحن نعاني من الحصار فكيف يمكننا أن نعيش، علماً أنها لا تساوي من جمل الأسعار والغلاء حتى أذنه.!

– إعادة صرف التعويضات، لتساعدنا ولو قليلاً في تأمين لقمة عيشنا.

– حُرمنا هذا العام من اللباس العمالي، بحجة عدم وجود مؤسسات ذات علاقة تقوم بتأمينه، وهو حقّ وميزة ويمكن استبداله بقيمته المالية، وكان التبرير أنّ ذلك بحاجة لقرار من رئاسة مجلس الوزراء، وتعديل للقانون.

– إصدار مرسوم لتثبيت العمال ذوي العقود السنوية وعقود التشغيل أسوةً بالمرسوم رقم 4 تاريخ عام 2014 الذي شمل أبناء الشهداء.

– تعديل القانون رقم 50 فيما يخص التعويضات، وخاصةً في ظروف الغلاء وانخفاض القيمة الشرائية لليرة، وبالتالي انخفاض قيمة أجورنا التي لم تعد تكفينا سوى أيام.

– تعديل القانون النقابي، بما يتناسب أكثر مع حقوق العمال والعمل.

المطالب المعيشية

– فكّ الحصار عن دير الزور، وفتح طريق دمشق لإنقاذ أهالي المحافظة، الذين يعانون من الحصار، أو الذين يعانون من هيمنة التنظيم التكفيري داعش وممارساته الوحشية.

– زيادة المعونات الغذائية، والدوائية ومستلزمات الحياة الأساسية، مما يساعد في صمود الأهالي ومساندتهم للجيش.

– تأمين الأطباء الأخصائيين حيث نعاني من نقص كبير فيهم، وصيانة وتصليح الأجهزة الطبية، في المشفى الوحيد الذي بقي، وهو يعاني أيضاً من نقص الكادر الطبي والمواد الطبية.

– محاربة الفساد وتجار الأزمة.

خصخصة التشريع !!

ينظم قانون العمل العلاقة القانونية بين رب العمل والعامل، وتنص قوانين العمل عادةً على الحقوق الأساسية للعمال وواجباتهم بشكل عام، في أنحاء البلاد جميعها، وفروع الإنتاج المختلفة، حيث يعد قانون العمل دستور حقوق العمال، لا يجوز تجاوزه أو التعدي عليه أو إلغاؤه من أية جهة كانت.

■ ميلاد شوقي

وظيفة النظام الداخلي

لما كان لكل فرع من فروع الإنتاج خاصية وظروف عمل يتميز بها عن غيره، فهذه الخصوصية تعالج عادةً في النظام الداخلي للمنشأة،أي أن النظام الداخلي يهتم بالتفاصيل، التي لا يستطيع المشرع الإلمام بها جميعاً فيتركها لكل فرع إنتاجي، ينظم هذه التفاصيل مهتدين بقانون العمل، لذلك تعد الأنظمة الداخلية مكملةً لقانون العمل وتستمد أحكامها منه ولا يجوز لها أن تخالف مواده.

ولكن تأخذ القوانين في البلدان المتخلفة التي يكون ميزان القوى في المجتمع لصالح أرباب العمل، إلى جعل النظام الداخلي للعمل هو الأساس ملغياً بذلك قانون العمل أو متعدياً عليه، وانتقاصاً من حقوق العمال كما يرد في بعض بنود الأنظمة الداخلية: «ويطبق قانون العمل في كل ما لم يرد النص عليه» وكأن النظام الداخلي هنا هو المكمل وليس العكس، وبالتالي يفقد قانون العمل قيمته القانونية والحقوقية ويصبح مجرد حبر على ورق، هذا عدا أن النظام الداخليَ للمعامل الموضوع أساساً بناءً على رغبة خالصة من رب العمل، يعتبر بمثابة عقد إذعان بالنسبة للعامل، لا يستطيع نقضه أو المناقشة فيه، أو تعديل في بنوده، فهو إما يقبله كاملاً، وبالتالي يصبح عاملاً عند رب العمل ورزقه متوقف عليه، وإما أن يرفضه وبالتالي لن يعمل وسيبقى معطلاً عن العمل.

مزيد من الاستغلال

بالرغم من أن قوانين العمل توضع في البلدان الليبرالية لصالح أرباب العمل عادةً، نتيجةً لتوازن القوى داخل هذه المجتمعات، إلّا أن هذا لا يكفي ولا يمنع قوى رأس المال من إلغائها أيضاً، واستبدالها بقوانين توضع حسب رغبتهم الخالصة كالأنظمة الداخلية، فالقانون يبقى خاضعاً للتعديل في أي وقت، وإلغاؤه واستبداله بالأنظمة الداخلية سيمنع أية إمكانية مستقبلية لتعديلها لمصلحة العمال ويمنع أية مراقبة على حقوق العمال وشروط عملهم وستكون حقوق العمال بعيدةً عن أية جهة رقابية أو نقابية مما يؤمن أكبر قدر من الاستغلال للعمال، ودون أن يكون لهم الحق في المطالبة بتحسين شروط عملهم، لأنهُ حسب اعتقاد رب العمل فإن المنشأة منشأته بناها بعرق جبينه هو لوحده، وهذا ما يدفعه نحو هضم حقوق العمال ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

التهرب من تطبيق الدستور

في بلادنا يبدو أن طرح الأنظمة الداخلية بديلاً عن قانون العمل، هو التفاف على حقوق العمال، التي نص عليها الدستور الجديد عام 2012 فقانون العمل يعتبر قانوناً غير دستوري لمخالفته الواضحة والصريحة للدستور، في العديد من مواده والاتجاه على ما يبدو هو إعطاء الأنظمة الداخلية الصفة القانونية والحقوقية، واعتبارها المرجع القانوني المنظم للعلاقة بين العامل ورب العمل، سواء في القطاع العام أو الخاص وذلك تهرباً من تعديل قانون العمل بما يتوافق والدستور الجديد، الذي أعطى العامل حق الإضراب ونص على العدالة الاجتماعية وربط الأجور بمستوى المعيشة.

ما وظيفة السلطة التشريعية ؟

استبدال قانون العمل بالنظام الداخلي هو بحد ذاته فعل غير دستوري فالنظام الداخلي يصدر بقرار، أما قانون العمل يصدر بقانون من السلطات التشريعية في البلاد، ودستورياً لا يجوز أن يلغى قانون بقرار من سلطة أدنى، فكيف إذا كانت هذه السلطة غير رسمية في القطاع الخاص ؟!

ومن جهة أخرى يعد تعدياً على صلاحيات السلطة الدستورية والتشريعية في البلاد، من قبل أرباب العمل، ولا يزيل هذا العيب رقابة وزارة العمل على الأنظمة الداخلية، لأن وزارة العمل هي سلطة تنفيذية، وليست تشريعيةً ومهمتها تنفيذ قانون العمل لا تنفيذ رغبة أرباب العمل.

فإذا كانت وزارة العمل لم تستطع مراقبة وتنفيذ قانون واحد، هو قانون العمل، فكيف لها أن تراقب وتنفذ العشرات بل المئات من الأنظمة الداخلية ؟!

الطبقة العاملة

الأرجنتين - معلمو المدارس

أضرب معلمو المدارس الابتدائية في الأرجنتين عن العمل يوم الاثنين 6 أذار، لمدة 48 ساعة بسبب نزاع حول الأجور، وخرج عشرات الآلاف من المعلمين في مظاهرة في العاصمة بوينس آيرس، من أمام مبنى الكونجرس إلى وزارة التعليم دعماً للإضراب، ويطالب المعلمون المضربون الحكومة أن تتفاوض معهم حول الرواتب على مستوى البلاد بدلاً من التعامل مع كل إقليم بشكل منفرد، بعد أن توصلت الحكومة لاتفاق مع أربعة أقاليم فقط، من بين 23 إقليماً، بشأن الأجور مع نقابات المعلمين، ورفضت الحكومة المطالب، وهددت بالاقتطاع من رواتب المعلمين ومعاقبة النقابات رداً على الإضراب.

تونس - عمال شركات الطرقات

قررت النقابة الوطنية لشركة تونس للطرقات السيارة. البدء في حملة إضرابات في أماكن عمل شركة الطرق السيارة كافة، وحمل الشارات الحمراء للفت الانتباه بأن العمال لن يتراجعوا عن مطالبهم وأنهم سوف يواصلون احتجاجهم حتى حصولهم على مطالبهم المشروعة، والتي تتمثل في: الترفيعات السنوية، والمنح، والتعويضات، ومستحقات الصندوق الاجتماعي ولتغيير طريقة تعامل الإدارة، مع المطالب المحقة لعمال محطات الاستخلاص، وقد بدأت أولى الإضرابات في الأسبوع المنصرم أيام 4 و5 و6 آذار الجاري، حيث أغلق العمال الممرات بكل مناوبة لمدة ساعة واحدة، وصرحت النقابة بأنها ستقوم بتحديد موعد الإضراب العام في الفترة القادمة.

أستراليا - يوم المرأة

نظمت عاملات رعاية الأطفال في أستراليا إضراباً ومظاهرةً في اليوم العالمي للمرأة 8 أذار، وشاركت حوالي ألف عاملة من عاملات رعاية الطفولة المبكرة، أتين من عدة مناطق في أستراليا للاحتجاج على تدني الأجور وللمطالبة بالمساواة بين المرأة والرجل في الأجر، وحملت المتظاهرات لافتات كتب عليها «توقفنا عن العمل من أجل أجور متساوية»، صرحت إحدى ممثلات العاملات: بأنه: يوجد نقص هائل في القوى العاملة النسائية، وأنّ هذا الأمر هو عار وطني، وأضاف رئيس نقابات العمال: إن الأجور منخفضة وهذا يعني انعكاس الأمر على أداء العاملات، وهذا الحرمان يؤثر على الروح المعنوية لهنّ.

الجزائر - حوار ومراوغة

دخل يوم الاثنين 6 أذار حوالي الثلاثمائة وخمسون عاملاً في مصنع الألمنيوم بمنطقة بابا علي، في إضراب عن العمل للمطالبة بزيادة الأجر والعمل على تسوية النقاط المتعلقة بالمنح، وتسوية وضع بعض العمال حسب سلم درجات محدد والمناوبة الليلية، وتحديد الرتب ومراجعة شبكة الأجور، وقد صَعّد العمال في إضرابهم ابتداءً من يوم الخميس 9 أذار بعد أن تفاجؤوا برفض الشركة لأي شكل من أشكال التفاوض، الذي كانت قد دعت إليها سابقاً، ورفضَ العمال الجلوس على طاولة الحوار مع إدارة المؤسسة حتى يحصلوا على مطالبهم كاملةً دونَ نقصان.

من أول السطر

■ نبيل عكام

السرطان المهني 3

حول سرطان أعضاء الجسم التي تفرز المواد المسببة « سرطان المجاري البولية»:

يعتبر سرطان المجاري البولية المهني في المرتبة الثانية من نسبة الإصابة به حيث يلي سرطان الجلد المهني، إلّا أنه على جانب كبير من الخطورة وخاصةً، أنه يتواجد في مكان داخلي في الجسم وعادةً ما تكون المثانة هي أكثر الأعضاء تعرضاً للإصابة من غيرها في الجهاز البولي، لذا سنركز على سرطان المثانة المهني هنا، الذي يعتبر أكثر شيوعاً كما ذكرنا.

لأن المثانة هي المكان الذي تتجمع فيه إفرازات الكلى لمدة طويلة نسبياً قبل طرحها خارج الجسم، وغالباً ما يظهر حول منطقة مثلث المثانة وخاصةً أنها غنيةً بالأوعية الدموية فهي أكثر الأماكن تعرضاً للإصابة للمواد المسببة له أو على أطراف فتحة الحالبين، وقد يظهر هذا المرض المهني بعد تعرض العامل للمواد المسببة له، خلال السنة الأولى وحتى /25/ سنة من التعرض للمواد، وذلك حسب نوع المواد وكمية التعرض لها. لذلك يجب المتابعة بإجراء الفحوص الدورية، حتى بعد ترك العامل العمل لمدة لا تقل عن /7/ سنوات.

إن أكثر الصناعات التي يتعرض فيها العمال لسرطان المثانة المهني، هم الذين يعملون في المواد الكيماوية بشكل عام، وخاصةً مادة البنزيدين وأملاحها، وزينيل أمين والنفتالين وغيرها من المواد، مثل: عمال صناعة الإطارات والكاوتشوك، وعمال الطباعة وخاصةً طباعة الأقمشة حيث يكثر فيها استخدام مادة البنزيدين، وعمال الأصبغة.

طرق الوقاية : تجهيز المعمل بطرق الأمن الصناعي من تجهيزات شفط الأبخرة والغازات الناتجة عن الصناعة، واستخدام العمليات المغلقة فيها، كما يجب أن لا تكون أرضيات المنشأة مصنوعةً من الإسمنت أو الخشب بل يجب أن تكون مصنوعة من مواد غير قابلة للامتصاص ليسهل تنظيفها، وتأمين وسائل الوقاية الشخصية للعمال، من ألبسة وكمامات، بما يناسب طبيعة المواد التي يتعامل معها في الصناعة، النظافة الشخصية للعامل في مكان العمل وتأمين أماكن الاستحمام بعد انتهاء العمل مباشرةً. وتثقيف العمال بمخاطر المهنة التي يعملون فيها، ومعرفة المواد المستخدمة في عملية الإنتاج ومخاطرها الحقيقة.

الفحص الطبي الدوري من تحاليل بول، ومعرفة كمية الأمينيات في البول وإجراء تحاليل دموية.ومن أهم الفحوص الدورية هي: عملية تنظير المثانة فهي الطريقة المثلى لاكتشاف الورم مبكراً ومعالجته والشفاء منه حيث يبدأ على شكل حليمات صغيرة في المثانة، ولا يمكن كشفها إلا بالتنظير،لذا ينصح بإجراء هذه العملية مرتين في السنة، لأنه إذا انتشر الورم نتيجة عدم كشفه المبكر قد يصبح العلاج الأنجع استئصال المثانة، أو جزء مهم منها!

لا تغفلوا عن حقوقها

لا يخلو ملتقى عمالي أو تقرير مهني من الإشادة بالمرأة العاملة السورية التي تحملت أعباءً إضافيةً في المجتمع، وعلى خطوط الإنتاج قبل الأزمة وخلالها، لكن ما تريده المرأة السورية العاملة اليوم، وخاصةً في المؤتمرات النقابية، ليست كلمات العرفان والتقدير التي وإن كانت صادقة، فهي لا تسمن ولا تغني، وإنما هي بأمس الحاجة إلى إجراءات فعلية، تستعيد فيها كامل حقوقها القانونية والنقابية كاملة بما يضمن لها كرامتها وسبل عيشها الكريم.

■ غزل الماغوط

المديح لا يرجع الحقوق

تلخص تقارير نقابات العمال، وضع المرأة العاملة في صفحة أو اثنتين، على أكثر تقدير، وبعيداً عن اللغة الإنشائية التي تمجد المرأة السورية، ما من إنجازات فعلية ترتقي بواقع النساء العاملات، إذ يقتصر الأمر كما تشير التقارير على عقد الاجتماعات، وإقامة الندوات وتكريم بعض العاملات أو أمهات الشهداء، لكن ذلك كله غير كاف، في ظل وجود قضايا مطلبية ملحّة تناضل النساء في سبيلها بوصفها حقوقاً لا يمكن التنازل عنها، خاصةً في ظل السياسات الحكومية الاقتصادية التي أنهكت الطبقة العاملة وأفقرت عائلاتها. ولا يخفى على أحد ارتفاع نسبة العائلات السورية المعتمدة في معيشتها على عمل النساء، كونهن أصبحن ربات الأسر، ومعيلات الأولاد، بعد فقدان المعيل الأساسي، أو إضعاف قيمة أجره لدرجة العجز عن تأمين الحد الأدنى من الضرورات المعيشية.

الحضانة أولاً..

يقدر متوسط أجر العاملة السورية الخاضعة لأحد قانوني العمل بنحو 30 ألف ليرة سورية، تنفق منه «من رأس الكوم» مبلغاً كبيراً كتكاليف لحضانة أطفالها، فمعظم معامل القطاع العام والخاص لا توفر للعاملات مكاناً مناسباً تضمن فيه حضانة أطفالهن، رغم أن القوانين تنص صراحة على إلزام المعامل بتوفير رياض أطفال للعاملات لديهم،ويكفي أن نعلم أن أرخص حضانة أطفال في سورية وهي الحضانة التابعة للاتحاد النسائي تتقاضى ما قيمته 7000 ليرة شهرياً على الطفل الواحد متضمنة تكاليف المواصلات، فما بالك بدور الحضانة الأخرى؟ وبالأمهات اللاتي لديهن أكثر من طفل دون سن المدرسة؟

إلى جانب ذلك تحجم كثير من الأمهات عن إرسال أطفالهن إلى الرياض التابعة لقطاع الدولة، بسبب ما تتسم به من اكتظاظ كبير وإهمال غير مبرر، فيفضلن الرياض الخاصة إن استطعن إليها سبيلاً، فأقساطها مرتفعة ومعظم العاملات لا يقدرن على كلفتها التي تصل لنصف راتبهن أو يزيد.

أشغال خطرة وأجور مخجلة!

رغم أن القانون رقم 17 لعام 2010 ينص صراحةً على أنه ينبغي على القطاع الخاص الذي يشغل أكثر من 100 عاملة لديه وما لا يقل عن 25 طفلاً، أن يقوم بتوفير دار حضانة قريبة من مكان العمل، إلا أنه نادراً ما يتم الالتزام به، أضف إلى ذلك أن هذا القطاع كثيراً ما يطالب العاملات بساعات عمل إضافية تفوق طاقتهن، ففي حين يبخس أجورهن إلى أبعد حد، كما تتحمل العاملات مسؤوليات ومهناً شاقةً يفترض أنها من اختصاص الرجل دون المرأة، لما لها من تأثيرات سلبية على جسدها مثل: الصناعات الكيميائية والمعدنية، أما الطامة الكبرى، فتتمثل بالظروف المجحفة والقاسية لعاملات القطاع الخاص غير المنظم، حيث يستولي أرباب العمل على حقوق العاملات عنوةً، وأولها، الأجور المتدنية، التي لا تتجاوز نصف ما يتقاضاه العامل الرجل، ناهيك عن عدم حصولها على أي من حقوق مثيلاتها في القطاع المنظم، كالإجازات مدفوعة الأجر، وإجازات الولادة والأمومة، وإجازات ساعات الرضاعة.....الخ.

للنقابات دورها

في غياب تشريعات تحمي حقوقها، ما تزال المرأة هي الحلقة الأضعف في سوق العمل الخاص، إذ يستغل رب العمل حاجتها الملحة إلى تأمين دخل مادي، يبعد عن أسرتها شبح العوز، إلى جانب ضعف قدرتها على حماية حقوقها، أو حتى جهلها بهذه الحقوق، وسبل المطالبة بها، مما يضع قضيتها على جدول الأعمال الملحة للتنظيم النقابي، المطالب بالتحرك الجدي باتجاهها للدفاع عن حقوقها، وحمايتها بالتوازي مع الضغط باتجاه تحصيل جميع الحقوق والمطالب الخاصة للمرأة العاملة جميعها، في القطاع العام والخاص المنظم!.

صراع فكري متجدد.. التحريف يلتقي مع العدو الصريح؟!

إن اشتداد تناقضات نظام الإمبريالية العالمي واحتدام الصراع الاجتماعي ينعكسان اشتعالا لجبهة الفكر، فلا بقاء لنظام لا يملك مبرر وجوده. تناقضات تضع تجاوز الرأسمالية على جدول أعمال التاريخ وعلى جدول أعمال المجتمعات وشعوب العالم المتضررة.

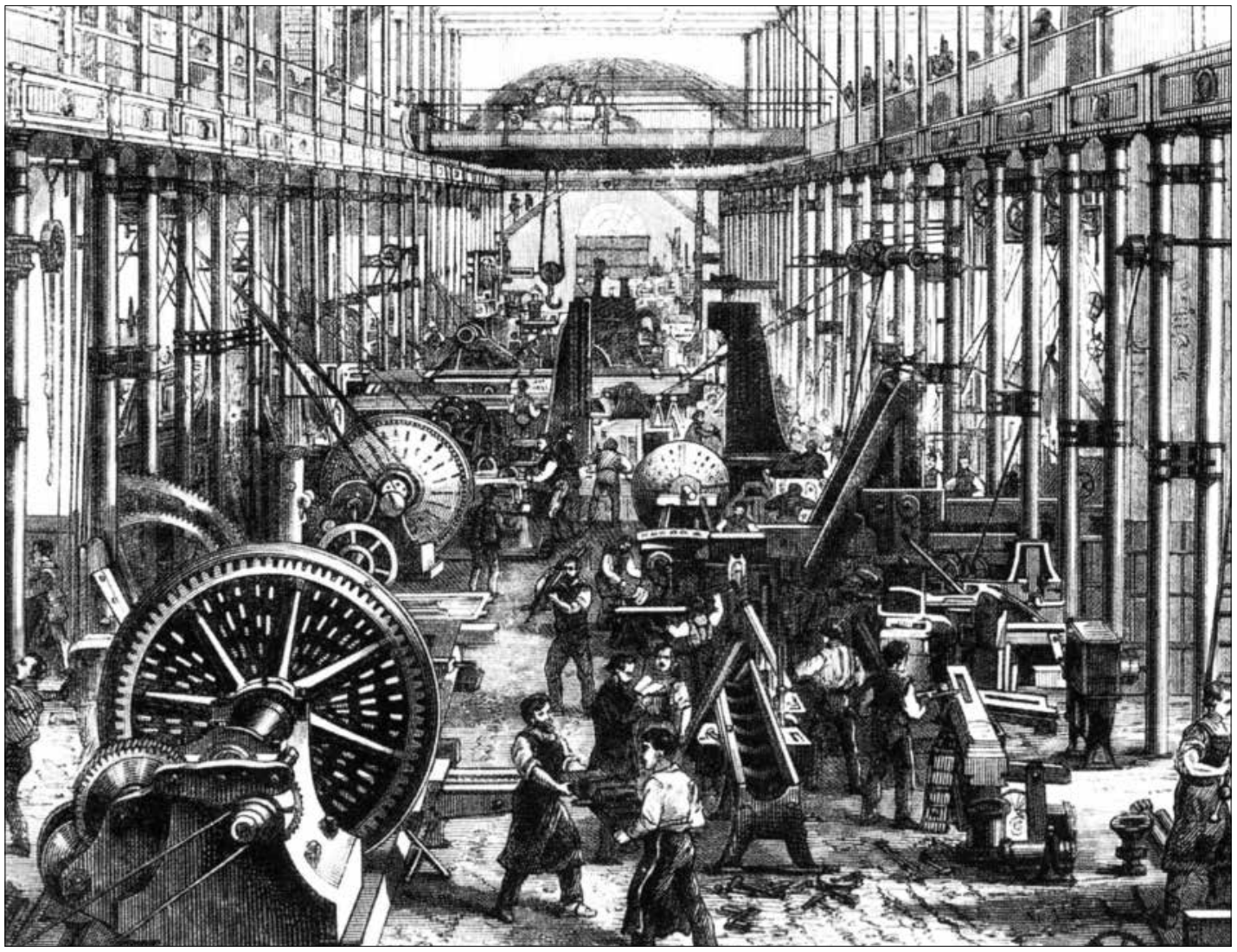

■ محمد المعوش

معركة متجددة مع الجديد التاريخي

الاشتراكية هي نقيض الرأسمالية، ولنظريتها العلمية «الماركسية» موقع أساس في المعركة الفكرية، ولكن بإحداثيات جديدة، وإن كانت بالمضمون ذاته نحو الاشتراكية، بتلاؤم مع التحولات ما بين محطات انفجار أزمة الرأسمالية.

واستعارة لموقف إنجلز من المسألة في القرن التاسع عشر، إن الماركسية بعد انتصارها الفكري والسياسي ضد النظريات المعادية «البورجوازية والبوجوازية الصغيرة ومن ضمنها الاشتراكية غير العلمية»، دخلت طوراً جديداً من المواجهة الفكرية مع تيار التحريف من «الماركسيين»، فحسب المفكر السوفياتي كوزنيتسوف في كتابه بصدد مؤلف انجلز «لودفينغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية» إنه «بعد انتصار الماركسية في اشتباك سافر ضد الأعداء...لم يعن البتة توقف الصراع بين الفريقين توقفا تاماً. بل ان ممثلي مختلف ضروب الاشتراكية اللاعلمية قد واصلوا الصراع، ولكن لا من موقع نظرياتهم، بل في ميدان الماركسية العام، كمحرفين...ساعين إلى تفريغ الماركسية من جوهرها الثوري...»

المواجهة تستكمل اليوم مع تيار التحريف ذاته. وأهم ملامحها الجديدة

بتعميم الإحداثيات المواجهات الفكرية، إن العقدة المركزية في هذا الصراع هي: توصيف المرحلة الراهنة من النظام العالمي، ومآلاتها، ومواقع القوى والأطراف المختلفة، وإذا كانت نظرية الإمبريالية هي العمود الفقري لهذه المواجهة والتحريفات التي تطالها، فإن ملامح أخرى – ليست بجديدة للمواجهة الفكرية– تتكثف ليخاض بخلاصاتها تشويه الجديد الذي يولد.

من الملامح الأخرى إلى جانب توصيف روسيا والصين كـ «إمبرياليات جديدة» من قبل التيار التحريفي والمبررات «النظرية» الهزلية، إن هذا التوصيف يقف جنبا إلى جنب مع موقف أعداء الاشتراكية الصريحين بأغلبهم، من باب الاشتراكية، كمحاولة استباقية لمواجهة أي طرح قادم للاشتراكية من جديد في سياق الصراع السياسي الفكري، وقد يكون أصحاب الموقفين أحياناً هم أنفسهم.

التلاقي والربط الضمني ما بين التيار التحريفي، وتيار العداء الصريح للاشتراكية يرتكز على جملة من الأدوات التي يخوض فيها التحريفيون الحملة دعماً لموقفهم بـ «امبريالية روسيا والصين»، وهو الاتهام القائل: بإن رفض إمبريالية روسيا أو الصين هو الخضوع لوهم اشتراكية هذه الدول الحالي، أو تحولها «عائدة!».

التلاقي الضمني ما بين تيار التحريف وتيار العداء للاشتراكية

«لا نريد روسيا أو الصين حتى وإن كانتا اشتراكيتين»

الاتهام بالخضوع لوهم «اشتراكية» هذه الدول، وبغض النظر عن نقاشه بذاته، فإنه يتلاقى ضمنياً مع الهجوم الآخر، للمعادين الصريحين عامةً للاشتراكية، من تيارات الاشتراكية الديمقراطية والليبرالية ومختلف التيارات التي تحاول، عبثاً، استعادة رونقها التاريخي.

فهذه الاشارة إلى عدم اشتراكية هاتين الدولتين يحمل في آن واحد موقفاً ضمنياً من الاشتراكية التي «يتمنى» هؤلاء وجودها، فهم بالذات من يعادي الاشتراكية التاريخية في معالجتهم للتجربة السوفياتية بالذات، وهو ما ينسحب إلى لينين، وخطوة بخطوة ليصل إلى ماركس والماركسية ككل، فيتلاقون مع الخط الثاني التشويهي المعادي للاشتراكية بشكل عام. هذا التشويه الذي لم يغب بحقها وبحق تجارب الأحزاب الشيوعية في التاريخ طوال القرن الماضي في حضور هذه التجارب، وبعد غياب أغلبها.

ومن متابعة الزخم الصحفي والثقافي والفكري عالمياً اليوم، فإن حالة من «الابتهاج» تعم مختلف المنصات الإعلامية والصحفية والمنشورات حول الذكرى المئوية لثورة أوكتوبر البلشفية في روسيا «1917». الكمّ الكبير بأغلبه من المنشورات، حول المناسبة، تكرر حيلة الفكر المعادي التاريخية نفسها، أي عندما لا يمكن لهذا الفكر تجاهل الواقع، فهو يعترف به ليحرّفه ويعمل على تشويهه. في تكرار للأقاويل ذاتها كأن «الاشتراكية لم تحقق طموحات شعوبها بل كانت مضادةً لها»، و«سقطت لقصور ذاتي أولي متضمن فيها»، و«سقوط الاشتراكية السوفياتية لا يعني زوال الشيوعية، بل زوال الماركسية «الأكاديمية»! واتهامها بالقمع والارهاب والتجويع و«الستالينية»! وكل الاتهامات الليبرالية، في محاولة لتدمير إرث التجربة الاشتراكية ومنجزاتها التاريخية أولاً، والتعمية عليها إنْ عجزت عن التدمير.

هذا الهجوم على التاريخ حاصل في خطّيه، الأول: القائل بإمبريالية روسيا والصين، بناءً على أنهما ليستا اشتراكيتين، والذي «يحتقر» روسيا نفسها حين كانت اشتراكيةً، والثاني: الرافض لهاتين الدولتين بالذات بسبب موقعهما المتعارض مع الإمبريالية «الذي هو مؤيدها كإمبرياليته وهو مأجورها»، والإرث الذي تحمله الدولتان، والخوف من اشتراكية ممكنة– إذا صح التعبير.

وإضافةً إلى محاولته ضرب تحليل السياق التاريخي والواقع، فهو يحضّر للمواجهة القادمة، للطرح الاشتراكي، ويعزز الموقف الليبرالي لدى خندق قوى التغيير الثوري نفسها.

وهكذا، وبتبادل أدوار، يتلاقى التيار التحريفي «الماركسي» مع تيار العداء للاشتراكية، فهم لا يريدون روسيا لا اشتراكيةً ولا مضادةً للإمبريالية، أو كما يقولون هم «امبريالية».

إفقاد المشروع البديل أرضيته التاريخية وضرب منطلقه الفكري السياسي

التيار العدمي والليبرالي يلتقيان، عبر استفزاز الحاضر الليبرالي في الثقافة الاجتماعية السائدة اليوم، وإلى الانتقال من المعاداة للتجربة السوفياتية حسب زعم التيار التحريفي، إلى معاداة النظرية الاشتراكية العلمية ككل، وهذا القفز في «الفراغ النظري» محدِّد ضروري لتمييع الاستمرارية التاريخية للواقع أولاً، وللفكر الماركسي والمشروع الاشتراكي، وتفريغه من جوهره بشكل جديد.

إن تعرية هذا الموقف ضرورية ليس تأكيداً على «الاتهام» باشتراكية روسيا حالياً كما يحاول أصحاب موقف التحريف القول، بل من موقع تثبيت المنطلقات الفكرية والسياسية لقوى المشروع البديل الماركسية والاشتراكية العلمية، ليس في مفهومها الواسع فقط، بل في ملموسيتها التاريخية، وبالتالي رسم معالم المشروع البديل الشامل وكل ميادين الحياة المادية والمعنوية، والبحث الملموس في التجربة الاشتراكية والدروس المستقاة منها، ووضع الحلول العملية للمهام المطروحة أمام شعوب العالم والمنطقة نحو التحقق الشامل المادي والمعنوي، والتحرر والتقدم.

هذه المواجهة مع تيار التحريف كما مع التيار المعادي للاشتراكية تتطلب بلورة مشروع ملموس، يكشف زيف الطروحات الليبرالية التي غذتها الثقافة والعلاقات الليبرالية طوال العقود الماضية، بشكل خاص، ويقدم الإجابات عن الأوهام الاجتماعية الليبرالية التي تحطمت واقعياً، مهمة تلتقي مع المعركة السياسية ويكون رافعتها حشد القوى الاجتماعية الحية والطاقات الطليعية، في سياق الصعوبات العملية وامتداد الزمن الصراعي.

الواقع الموضوعي المعقد في وحدته المنفجرة يصهر المعارك الفكرية المختلفة

إن ما يجري هو تكثيف لعدة معارك فكرية في آن واحد، وفي بؤرة واحدة، وكأن كل الجبهات الفكرية تتوحد في التوحد الملموس لتناقضاتها موضوعياً. توحداً «أفقياً» لأزمة الإمبريالية على المستوى العالمي «الدولي والمحلي معاً»، وتوحد «عمودياً» في حل لتناقضات النظام الرأسمالي وتجاوزه التاريخي.

وحسب ماركس «ففي النشاط العملي ينبغي على الإنسان أن يثبت حقيقة تفكيره، أي فعاليته وقوته ووجوده في هذا العالم»، والوقائع الأنصع ستبقى تعاند التحريف وتدعم عالماً يولد، بنفي العالم المنهار وارثاً تَرِكَتِه في آن.

حمزة منذر لـ«ميلودي إف إم»: القرار 2254 أُقرّ ليُنفذ

أجرت إذاعة «ميلودي إف إم» حواراً مع الرفيق حمزة منذر، عضو قيادة حزب الإرادة الشعبية، ورئيس وفد منصة موسكو إلى جنيف، وذلك بتاريخ 2017/3/8، وفيما يلي أهم مجريات الحوار:

حول الجولة الحالية من جنيف والتقييم لها، أكد الرفيق منذر: إن الجولة الأخيرة من جنيف، حققت أموراً هامة جداً، قياساً بحالة التلكؤ، والمراوحة، والإعاقة التي كانت سائدةً في الفترة السابقة، مضيفاً: إن الجولة الرابعة من جنيف 3، وضعت حداً لمحاولة استئثار تمثيل المعارضة، وتحديداً من قبل «منصة الرياض»، لأن البعض كان يرفض مجرد الجلوس إلى طاولة واحدة مع منصة موسكو أو القاهرة، مشيراً إلى أن شرط منصة موسكو للمشاركة في جنيف، كان وجودها كطرف مفاوض وليس كمفاوضين، وقد تحقق هذا الأمر

الهدف الأكبر هو حل الأزمة السورية

وحول موضوع عدد الممثلين من منصة موسكو والقاهرة في وفد المعارضة قال منذر: «سأتجاوز موضوع العدد، لأن القضية التي ذهبنا من أجلها إلى جنيف أكبر من هذه المسألة، والهدف الأكبر هو: حل الأزمة السورية التي طالت، من أجل ذلك كانت لدينا رؤية واضحة لكيفية الوصول إلى نتائج تستطيع أن تشكل الظروف المناسبة، لتنفيذ القرار الدولي 2254، وهذا ما جعلنا نتقدم بكل الاقتراحات والمبادرات، لتشكيل وفد واحد للمعارضة، وليس موحداً، لأن التوحيد يتم على أساس البرامج وهذا بعيد المنال حالياً».

مع أوسع تمثيل لقوى المعارضة الوطنية

وحول تمثيل المعارضة وغياب البعض منها، قال الرفيق حمزة: نحن نطالب بعدم الإقصاء، ولا يمكن أن نكون مع الإقصاء، لذلك يقتضي الأمر أن نطالب بتمثيل الآخرين، ونحن مع أوسع تمثيل لكل القوى المعارضة الحقيقية الوطنية، ومن لم يقترب من الوفد الواحد القائم على هذا القرار، فهو يعيق، أراد أم لم يرد، الوصول إلى حل بوقت أسرع.

التفاوض المباشر

وفي إجابته حول مجريات المفاوضات، أكد الرفيق حمزة: إن موقف منصة موسكو كان واضحاً بالمطالبة بالتفاوض المباشر، عبر وفد واحد، دون إلحاق أو هيمنة أو إقصاء لأحد، كما طالبنا بتأمين الظروف المناسبة لتحقيق القرار 2254، والسيد دي مستورا رحب بالأفكار التي طرحناها في الاجتماع الأول حول رؤيتنا ورؤانا لسير المفاوضات، ولجدول العمل كيف يجب أن يكون، وماهي العوامل التي تسهل الوصول إلى نتائج أكثر جديةً مما كان سابقاً. وقد طرح السيد دي مستورا أن هناك سلات ثلاث يمكن أن يدور حولها النقاش بالتفاوض، حسب ما جاء في الدعوة، قضايا الحوكمة والدستور والانتخابات.

الإرهاب قضية دولية

وفي لقاءاتنا مع الجميع كنا نأتي على أن الإرهاب متضمن وموجود في ثنايا القرار الدولي، خرجنا بسلة رابعة، ونحن كنا مشجعين لهذا الموضوع، فقضية الإرهاب هي قضية أكبر من فكرة وقف إطلاق النار، وهي قضية دولية كبرى، تشترك فيها دول إقليمية، ودول على الساحة الدولية فاعلة، لذلك إذا لم يجرِ نقاش هذه الظاهرة ووضع حد لها فكأننا لم نفعل شيئاً، وفي القرار الدولي أيضاً، هناك اعتراف من قبل الجميع بضرورة إنهاء ظاهرة الإرهاب، ومن هنا رأينا أن أستانة تساهم في إنجاح مفاوضات جنيف، ومفاوضات جنيف يجب أن توسع صلاحيات الأستانة.

ورقة دي مستورا

وحول دور دي مستورا، ومواقفه وما يطرحه، وموضوع الورقة التي سماها اللا ورقة، قال الرفيق حمزة: السيد دي مستورا هو موظف كبير في الأمم المتحدة ويعكس توازن قوى، ونحن أخذنا الورقة، ولم نعط رأياً مباشراً بها، إلا بعد أن درسناها، وصغنا ورقةً نعتقد أنها هي صالحة للنقاش اللاحق، لا شك أن هناك فقرات لا تحتاج إلى نقاش كونها تؤكد على تحصيل الحاصل، يقال حفاظ على السيادة السورية، هذا لا يعترض عليه أحد.

لكن عندما يقال «ملزم الشعب السوري باستعادة الجولان بكل السبل المتاحة» ونقطة انتهى، فإننا نعرف ما الذي جرى أيام القرار 242 في مسألة الـ التعريف، ولذلك، رفضنا كلمة «المتاحة»، وصغنا العبارة على الشكل التالي: «الشعب السوري سيستعيد الجولان السوري المحتل، عبر الوسائل المشروعة وفق القرارات الدولية والقانون الدولي»

الليبرالية كالجراد

هناك نقطة أعتقد أنها على درجة كبرى من الأهمية، هناك بند يتسلل بشكل خفي، يطالب بالحفاظ على حقوق الملكية الخاصة، في حين أن العلم والواقع يقول: إن أشكال الملكية ثلاثة؛ الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية الفردية، عندما يركز فقط على الملكية الخاصة وكأنه يتضمن هذا البند خصخصة الملكية العامة، بمعنى آخر إذا كنا انتصرنا على المحيسني العسكري، هناك من يطل برأسه محيسني آخر، لقد عانينا ما عانيناه من الليبرالية الاقتصادية المتوحشة التي تشبه الجراد، أمامها خَضَار وخلفها يباس، ولذلك نحن أصررنا عل التعديل في هذا البند.

وهناك نقاط أخرى، مثلاً: هناك نقاط ممزوجة ببعضها، وفي نقاط لها علاقة بالدستور لاحقاً، مثلا قال حول اللامركزية، «تكلم عن إدارة حكم ذاتي في المحافظات البند الخامس» ليست بهذه الطريقة، نحن بالنسبة لنا نطالب بمعنى إدارة ذاتية، وليس حكم ذاتي، لا يوجد شيء اسمه حكم ذاتي للمحافظات إنما إدارة ذاتية في المحافظات.

التغيير الجذري والعميق والشامل

وحول موضوع دولة غير طائفية، ومصطلح لا طائفية، والفرق بين اللاطائفية والعلمانية، وضح الرفيق حمزة، بأنه عندما نناقش قضية الأحزاب نقول يجب تشكيل الأحزاب، على أساس وطني جامع، على أساس سياسي مدني تعددي ديمقراطي، نحن نطرح فكرة وهي فكرة أساسية واستراتيجية بالنسبة لنا، التغيير الجذري والعميق والشامل، لماذا نطرح ذلك؟ لأنه إذا أراد البعض أن يحول الصراعات الثانوية النائمة إلى صراعات رئيسية يجب أن نفوّت عليهم الفرصة، وسابقاً في سورية رُفع شعار يعادل في أهميته شعار فصل الدين عن الدولة، هذا الشعار الرائع عندما قالوا «الدين لله والوطن للجميع».

لذلك كان لنا رأي في ورقة دي مستورا بهذه البنود أو تلك، وقد سلمناه ردنا عليها، وتمثل موقفنا للنقاش اللاحق في الـ 12 بند بحضور كل الخبراء، كل فريق الأمم المتحدة إلى جانبه، وبحضور وفدنا كاملاً.

وفد الرياض

وحول اختراق الأجواء والاجتماع بوفد الرياض، من أجل موضوع الوفد الواحد، قال الرفيق منذر: نحن في البداية التقينا مع وفد القاهرة باجتماع رسمي، وكان اللقاء هاماً واتفقنا على ثوابت عامة حول ضرورة وجود الوفد الواحد، أما فيما يتعلق في تنظيم اللقاء مع وفد الرياض، نحن كنا مصرين على هذا اللقاء، حتى نخرج من دائرة السجال السياسي البعيد، والانتقال إلى نقاش القضايا، نحن طرحنا بشكل واضح، نريد أن نعرف موقفكم بالحل السياسي، دعونا نخرج من دائرة النقطة الواحدة التي هي استلام السلطة.

اللقاء كان إيجابياً وكان صريحاً وباللغة الدبلوماسية تعرف ما معنى كان صريحاً يعني جرى طرح الأفكار بصراحة وتناقشنا حول هذا الموضوع، نحن لسنا ذاهبين لنتوحد معهم ولا هم يريدون أن يتوحدوا معنا، هذه المسألة ليست بهذا الصدد، نحن ذاهبون كي نحل إشكاليةً كبرى أن تبقى المعارضة، كلٌ يطرح رأيه بشكل مشترك، ورقة عباد الشمس التي تكشف فيها موقف هذا أو ذاك، سواء عند وفد الرياض، أو وفد الحكومة، أو وفد منصة موسكو، هي الموقف من القرار 2254، إذا كنت موافقاً تعال نعتمده برنامجاً مشتركاً للجميع، لكن إذا كنت فقط تركز على البند 12 و13 و14 من كل هذا القرار نحن أيضاً كنا سبق أن نوّهنا أن بيان 11 شباط الذي صدر عن اجتماعات الرياض، هو بيان يتعارض في أكثر من موقع مع القرار 2254 ولذلك من هنا كانت تأتي الإعاقات، وإلى ما هنالك، وصارحناهم في ذلك أيضاً.

2254 وضع لينفذ

فكرة ليست سهلة أن يستوعبها البعض، أنه كيف يمكن أن يكون القرار 2254 برنامجاً مشتركاً للمعارضة، لأن هذا عليه توافق دولي وهذا سينفذ، وهذا القرار لم ينجزْ من أجل وضعه على الرف، هذا القرار أنجز من أجل أن ينفذ.

هناك شيء أنجز، عندما بدأنا كانت الأمور قاسية جداً، عندما انتهينا كانت هناك آفاق رحبة لإمكانيات التوافق لاحقاً، لأنه حتى المصطلحات نفسها التي استخدمناها واستخدمها دي مستورا، استخدم فكرة الوفد الواحد على أساس التوافق، واستخدم فكرة التوازي بهذا الموضوع، يعني تحققت أشياءً كثيرةً، وأنا طبعاً أميز بين المنصات، لكن بنهاية المطاف هدفنا يبقى الوصول إلى وفد واحد، هذا الهدف قطعنا باتجاهه شوطاً لا بأس به، ولكنه يحتاج إلى جهود إضافية ولن نمل من هذه الجهود وسنتعامل معها بإيجابية.

التطور في الوضع الدولي ليس في صالح المعرقلين، التطور في الوضع الدولي ينعكس إيجاباً من أجل الخروج من الأزمة السورية، لأن المستوى الدولي يؤثر على الوضع الإقليمي، والوضع الإقليمي يؤثر أيضاً، والنقطة الأهم أن القرار 2254، الذي بادرت إليه روسيا والصين، هذان البلدان المهمان جداً، يصران على تنفيذ هذا القرار، وعندما لم ترغب أمريكا في فرز المسلحين، هذا الموضوع تم بمعزل عن أمريكا، على الأقل أصبح واضح العنوان؛ الإرهاب الأكبر هو داعش والنصرة وملحقاتهما، والفرز جارٍ و«شغال» وهذا منصته بأستانة، والوضعُ الإقليمي يتغير قياساً على التغير بميزان القوى على الساحة الدولية.

جميل: سأعود إلى دمشق بالحل السياسي

عقد رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، مؤتمراً صحفياً يوم الثلاثاء 7 آذار 2017، في مقر وكالة «روسيا سيغودينيا» في موسكو، تناول آفاق التسوية السلمية للأزمة السورية، والتجهيزات الجارية لعقد الجولة الخامسة من مؤتمر «جنيف3»، تلاه حديث مع وكالة أنباء «آسيا نيوز»، يوم الخميس 9 آذار 2017، ونعرض فيما يلي بعض الأفكار التي تناولها اللقاءان.

■ قاسيون

في بداية المؤتمر الصحفي، قدّم جميل خلاصةً لآخر المستجدات المتعلقة بالجولة الرابعة، والتحضير للجولة الخامسة من جنيف3، جاء فيه: انتهينا من الجولة الرابعة لجنيف3، وذاهبون إلى الجولة الخامسة في هذا الشهر كما قال السيد دي ميستورا، وهذه الجولة تختلف عن غيرها بقضية بسيطة ولكنها هامة: حيث لم ينسحب أحد، ولم يعلن أحد رفضه للنتائج، التي أعلنها دي مستورا، من الممكن أن البعض لم يتحدث صراحةً عن موافقته جهاراً على النتائج التي أعلنت، لكن الأكيد أن أحداً لم يرفض النتائج، وعليه، يمكن القول أنه– لأول مرة في تاريخ المفاوضات السورية في جنيف– يجري اختراق.

نحو توازٍ متزامن لنقاش السلال

ولفت جميل إلى أنه في الجولة المقبلة، سيتوزع الطرفان على أربع لجان عمل لمناقشة السلات الأربع التي اتفق عليها، وستسير بشكل متوازٍ، فالتوازي والتسلسل مسألتان خطيرتان لأن سبب فشل جنيف2 هو محاولة الطرفين المتفاوضين «الحكومة، والمعارضة الخارجية فقط كانت موجودة» وضع الإرهاب والانتقال على التسلسل، وكان رأينا منذ ذلك الحين أنه لماذا خلق تناقض مصطنع بين هذين المسارين؟ فهذان المساران متوازيان في الحقيقة والواقع، فليكونا متوازيين في النقاش ونعمل عليهما بآن واحد وبشكل متوازٍ. ولكن بما أن الشيطان يختفي في التفاصيل، فعندما نقول على التوازي فإنه يمكن للتوازي أن يصبح عند التنفيذ تسلسلاً، لأنه إذا تأخرت إحدى السلال عن السلال الأخرى، تتحول عملية النقاش إلى نقاش متسلسل، ومن أجل هذا فإن وفدنا اقترح أن تضاف إلى كلمة التوازي «التوازي المتزامن»، أي أنه في آن واحد، يجري نقاش متوازٍ حول جميع السلال.

وحول الطريقة التي ستجري فيها النقاشات، قال جميل: ستطرح القضية وستطرح الآراء جميعها، وستجري محاولة إيجاد توافق، وإذا لم يجر التوافق سوف تسجل الأمم المتحدة خطوط التماس بين النقاط والقضايا المطروحة، وتنتهي الجلسة بهذا الشكل ونذهب إلى الجلسة السادسة فيما بعدها.

2254 وضع لينفَّذ

الجلسة السادسة تجميعية للسلال جميعها، بحيث نضع خريطةً طريق تفصيلية لقرار مجلس الأمن 2254. والآن السؤال الأهم: بماذا يختلف 2254 عن غيره؟ وهل سيطبق؟ هذا سؤال مشروع يطرحه الناس لأن الناس معتادة أن قرارات مجلس الأمن تصاغ وتقر وتوضع على الرف.. لماذا 2254 مصيره يجب أن يكون غير مصير القرارات الأخرى؟ ببساطة لأن المبادر لهذا القرار هو قوى صاعدة في مجلس الأمن هي الصين وروسيا، وإقرار هذا القرار وتنفيذه يعني تغييراً جذرياً في نمط العلاقات الدولية الذي كان سائداً حتى الآن، منذ إنشاء الأمم المتحدة، فالتوازنات والأوضاع كانت تجعل الغرب هو الذي يبادر لأخذ القرارات ووضعها على الرف، ويجري بهذه العملية ضحك على الشعوب وتأجيل حل كل القضايا المطروحة للحل.

بالنسبة لسورية، هناك الكثيرون الذين يتكلمون عن 2254 من الطرفين وفي فمهم ماء، لا يقولون كل شيء، لأن القرار لم يعجبهم كثيراً حيث يخرج عن منطق الحسم والإسقاط الذي عمل عليه المتشددون، من الطرفين خلال السنوات الخمس الماضية. اليوم يعيش الشعب السوري كارثةً إنسانيةً كبيرةً، والإرهاب كاد أن يستوطن في سورية لولا التدخل العسكري الروسي، وإنقاذه الدولة السورية في اللحظات الأخيرة، واليوم هنالك عدا الكارثة الإنسانية وخطر الإرهاب وامتداده الذي توقف اليوم وبدأ يتراجع، هنالك مشكلة حقيقة ويلزمها حل في سورية ألا وهي المشكلة السورية السورية، هي مشكلة البنية السياسية الاقتصادية الاجتماعية التي هي كانت حتماً أحد أسباب انفجار الأزمة. من هنا أقول اليوم، في اللحظة الحالية: إن الموقف من القرار 2254 هو مقياس الوطنية بالنسبة للسوريين. فالسوري الوطني إذا كان غير موافق على القرار 2254 فإن معناه أن هناك مشكلة. الوطنيون الحقيقيون الذين يريدون إنهاء الكارثة الإنسانية والقضاء على الإرهاب والذهاب نحو بنية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة هم مع هذا القرار ويريدون تنفيذه، لأن سورية الجديدة يجب أن يبنيها كل السوريين من الطرفين، كل السوريين المتضررين من العمليات السلبية التدميرية التي تجري في البلاد خلال الفترة الأخيرة.

هنالك الكثيرون الذين يتكلموا عن 2254 من الطرفين وفي فمهم ماء.. ولا يقولون كل شيء لان القرار لم يعجبهم كثيراً حيث يخرج عن منطق الحسم والإسقاط

بعد الجولة السادسة: إلى دمشق

وحول مكان المحادثات أكد جميل: اقترحنا على دي مستورا أن ينقل المفاوضات إلى دمشق بعد انتهاء الجولة السادسة، إذا توصلنا إلى اتفاقات مبدئية حول السلال المطروحة، يعني إذا اتفقنا على المرحلة الانتقالية ووضع الدستور، وحول الانتخابات، وحول الإرهاب.

جنيف حسب القرار الدولي يحتاج الى ستة أشهر مفاوضات، يمكن اعتبار أنها بدأت في 23 شباط موعد بداية الجولة الرابعة وبعدها مرحلة سنة ونصف السنة للتنفيذ، لذلك مطلوب أن يجري التنفيذ على الأرض وليس من جنيف، والتنفيذ يجب أن يُدار في سورية، ويجب أن يتحقق هذا الأمر، وليس لدينا خيار آخر لإنهاء الكارثة الإنسانية، والقضاء على الإرهاب، وبدء عملية التغيير الوطني الديمقراطي المطلوب.

سنعود بالحل السياسي

وفي رده على سؤال حول عودته إلى دمشق، شدد جميل: أنا غائب عن سورية منذ أكثر من ثلاث سنوات، وسأعود، لأن خروجي كان اضطرارياً، لكني لن أعود فارغ اليدين بعد هذا الغياب الاضطراري، سنعود بالحل السياسي، وهو ضمان لجميع السوريين لحياة أفضل.

أما أين سأعمل في الفترة القادمة، فهذا موضوع يحدده حزبي وجبهتي، أنا لا أحدده، نحن لدينا خط سياسي، وهياكل تنظيمية وقيادة جماعية، وأنا أخضع لها وهي تقرر أين مكاني، وليس غيرنا من يقرر أين نكون. أنا جندي في حزب الإرادة الشعبية وجبهة التغيير والتحرير، وأخضع لكل قراراتهم لاحقاً، وأيضاً حينما خرجت، خرجت بقرار، وسأعود بقرار، لذلك هذه القضية يجب أن نراها من هذه الزاوية.

أهالي حوض اليرموك والنزوح المتكرر!

مرةً جديدة ينزح آلاف المدنيين من حوض اليرموك، على إثر المعارك الدائرة بين ما يسمى «جيش خالد ابن الوليد»، المبايع لتنظيم «داعش» الإرهابي، مع الفصائل المسلحة الأخرى المتواجدة في المنطقة، على تلاوينها ومسمياتها وتبعيتها المختلفة.

■ قاسيون

أهالي العديد من القرى والبلدات، جلين- سحم الجولان- تسيل- عدوان، وغيرها، اضطروا للهرب من بطش التنظيم الإرهابي وممارساته، في قطع سبل الحياة أمام هؤلاء، بعد أن فرض سيطرته على تلك البلدات والقرى.

وما زال هناك الكثيرون، ممن لم تسعفهم الظروف للهرب خارج تلك القرى والبلدات، حتى الآن، وهؤلاء يقدروا بعشرات الآلاف، وقد فُرِض عليهم التنظيم الإرهابي الكثير من القيود والشروط، بالإضافة للمعاناة من الحصار المفروض عليهم من قبل الفصائل على المعابر والطرقات.

سرقة المخزون الغذائي والتمويني

لقد عمد التنظيم، وفور سيطرته على تلك البلدات، إلى سرقة محتويات المستودعات الغذائية والتموينية كافة، بما في ذلك ما هو موجود من دقيق في الأفران، حيث خرجت عن الخدمة، كما عمد إلى إغلاق المحال التجارية كافةً أيضاً، بعد أن أفرغ محتوياتها لمصلحته، وخاصةً الكبيرة منها، مما جعل حياة الأهالي رهناً بمزاجية عناصره، بالإضافة لإجراءاته العقابية الأخرى تجاه الأهالي، من اعتقالات أو تصفيات جسدية ميدانية، ما جعل من حياتهم أكثر بؤساً وشقاءً وعوزاً.

النازحون لجؤوا إلى القرى القريبة، في منطقة وادي اليرموك، وقد اضطروا للسير مشياً على الأقدام، بسبب وعورة التضاريس في الممرات الآمنة المتاحة أمامهم، نتيجة إغلاق الممرات والطرق من قبل التنظيم، ومن قبل المجموعات المسلحة الأخرى في المنطقة.

المدنيون مستنزفون وضحايا

البلدات والقرى التي استقبلت هؤلاء النازحين، زيزون- تل شهاب- العجمي، وغيرها، واقعة أصلاً تحت سيطرة الفصائل المسلحة، وهي مستنزفة سلفاً من ناحية المستلزمات المعيشية وضرورات الحياة، وفي ظل هذه السيطرة، وما يتبعها من تحكم بهذه المستلزمات من قبل أفراد وعناصر هذه الفصائل، ولمصلحتهم، على حساب الأهالي، فكيف بالوافدين الجدد من نازحي حوض اليرموك إليها.

فقد اكتظت تلك القرى، ما أدى لارتفاع أسعار بدلات الإيجار، بالإضافة لعدم توفر الأعداد الكافية من الخيام، لتؤوي هؤلاء، بالإضافة للمعاناة من النقص بمستلزمات الحياة اليومية الضرورية، من غذاء وأدوية ومحروقات وغيرها، ناهيك عما يعانونه من تداعيات العمليات العسكرية، نتيجة الاشتباكات، شبه الدائمة، بين الفصائل المسيطرة، والمتبدلة بالسيطرة على هذه القرى والبلدات، وبين تنظيم «داعش»، وما تستتبعه من إصابات وجرحى وقتلى، بين صفوف المدنيين غالباً.

فكي كماشة؟

يشار إلى أنه سبق وأن تظاهر بعض أهالي بلدات حوض اليرموك، الواقعة تحت سيطرة «جيش خالد ابن الوليد» التابع لـ «داعش»، مطلع العام، مطالبين بفتح الطرقات والمعابر، من قبل الفصائل المسلحة، التي كانت تتقاسم الحصار على هؤلاء مع التنظيم الإرهابي، عبر إغلاق الطرق والممرات كافة أمام الأهالي من المدنيين، الراغبين بالهرب من بطش التنظيم وممارساته، كما كانت تقنن عليهم في تأمين مستلزمات معيشتهم، من أغذية وأدوية ومحروقات، والتي كانت وما زالت بأيدي بعض المستغلين من المحسوبين على هذه الفصائل المسلحة، بالإضافة إلى فرض إتاوات على الدخول والخروج، عبر الممرات المسيطر عليها من قبلهم.

تعتيم إعلامي!

ذلك كله جرى وما زال يجري في ظل تعتيم إعلامي، سواء من قبل التنظيم الإرهابي «داعش» أو من قبل المجموعات المسلحة والفصائل العديدة المنتشرة في المنطقة، ومن خلف هذا وذاك، من رعاة دوليين وإقليميين، ووسائل إعلامهم، ومنظماتهم التي تدعي الإنسانية، وتوظفها حسب مصالح هؤلاء الرعاة.

معاناة المعلمين في عيدهم مستمرة

يصادف يوم عيد المعلم في سورية، الخميس الثالث من شهر آذار من كل عام، أي في 2017/3/16 لهذا العام، وبهذه المناسبة سنحاول أن نلامس بعضاً من هموم المعلمين.

■ عابدين رشيد

تراجعت المكانة الاقتصادية والاجتماعية لمهنة التعليم، وكانت النتيجة الطبيعية هي عزوف الكثير من الشباب عن الالتحاق بمهنة التعليم، وتفضيل المهن الأخرى، التي تضمن دخلاً مادياً يساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة اليومية.

في الوقت الذي نجد أن هذه المكانة للمعلم قد ازدهرت في العديد من الدول، بل كانت أحد أسرار تقدمها.

تقدير دولي!

تقديراً لجهود المعلمين في البناء المجتمعي، قررت كلٌ من: منظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونسكو، في عام 1994، تعيين اليوم الخامس من تشرين الأول من كل عام، يوماً للاحتفال بالمعلم، وتاريخه، تنفيذاً للتوصية المشتركة، المتعلقة بشؤون المعلمين في عام 1966.

وعلى هذا الأساس تحتفل بهذه المناسبة حوالي أكثر من 100 دولة مختلفة في العالم، ليكون يوم عطلة رسمية لقطاع التعليم، بينما يكون يوم دوام لدى بعض الدول، مع إقامة احتفالات صغيرة في المؤسسات التعليمية.

وجاء هذا التكريم للمعلم لأنه يشكل احدى أهم أدوات النهضة لدى أية أمة من الأمم، نظراً للرسالة الإنسانية والحضارية، التي يحملها في بناء العقول والنهوض بالمجتمع.

المعلم وتحسين جودة التعليم؟

إذا كان المطلوب اليوم، هو تحسين جودة التعليم، فإن المعلم هو العنصر الأول، والأكثر تأثيراً في تحسين أحوال التعليم، فنوعية أيٍّ نظام تعليمي تعتمد بالدرجة الأولى على نوعية أداء المعلمين، ومن هنا لا بد من تحسين أوضاعهم، والاهتمام بهم من أجل تحقيق تعليم جيد، وصولاً لتحقيق منظومة تعليمية معاصرة، تلبي حاجة المجتمع.

ولتحقيق ذلك، لا بد من تشخيص مشكلات المعلم، وفق رؤية علمية، وإيجاد الحلول الممكنة لها، ولذلك سنحاول تسليط الضوء على أبرز ما جاء من مقترحات، قدمها الزملاء المعلمون، في هذه المناسبة، وفق الاستطلاع الذي أجريناه، مع بعضهم.

الأجور وتكاليف المعيشة

ركزت الآراء المستطلعة بمجملها على أهمية زيادة الأجور، لتتناسب مع تكاليف المعيشة، والتي لم تعد تلبي الحاجات الأساسية اليومية، الأمر الذي يؤدي إلى عزوف بعض المعلمين في أيام الدوام الرسمي عن المدرسة، للالتحاق بالدروس الخاصة، والمعاهد الخاصة، وذلك لتلبية متطلبات الحياة اليومية، مع ما يعنيه ذلك من تراجع على مستوى حسن سير العملية التعليمية، وعلى الطلاب عموماً.

ومن المقترحات الأخرى، زيادة أجور الوكلاء، وساعات المكلفين من خارج الملاك، بالإضافة إلى زيادة أجور ساعات العمل الإضافي، لما لذلك من تأثير على مستوى معيشة هؤلاء أيضاً.

تسوية أوضاع الفائض والملاكات

كذلك زيادة عدد المكلفين في المدارس، في الوقت الذي نشاهد فيه الفائض من داخل الملاك العددي في بعض المدارس، ولذلك يجب تسوية أوضاع الفائض في المدارس التي تعاني من نقص المدرسين داخل الملاك، بحيث تصبح الحاجة الفعلية من المعلمين في المدارس مؤمنة، من ناحية العدد، والاختصاص، وبما يتناسب مع عدد الطلاب والشعب الصفية في كل منها.

ومن المشكلات الأخرى أيضاً، يجري زج طلاب السنة الثانية والثالثة «من الجامعة» في التعليم الثانوي، مما يؤثر سلباً على جودة التعليم، وتدني مستوى الطلاب، وتسربهم من المدرسة.

استعادة الهيبة والاحترام!

من القضايا الهامة التي تم عرضها من قبل بعض الزملاء، هي قضية هيبة المعلم واحترامه، حيث فقدت الهيبة، كما فقد الاحترام، بشكل عام، ولعلّ الاستثناءات الموجودة تثبت القاعدة ولا تنفيها، خاصة في ظلّ تغوّل ثقافة الاستهلاك، التي غزت عقول وأفئدة الطلاب، وحتى ذويهم، وعدم إيلاء الاهتمام الكافي بالمعلمين ودورهم الوظيفي والهام، اجتماعياً ومعرفياً وعلمياً وحضارياً، بالإضافة لانتشار ثقافة الفساد والتسلط، والمحسوبية والوساطة، والتي يتم توريث بعضها من الآباء إلى الأبناء، في ظل ضعف حيلة المعلمين في مواجهة هذه الآفات المجتمعية، بل وحتى بعض الإدارات تكون عاجزةً عن ذلك أيضاً، وذلك لعدم وجود نصوص وتعليمات تمنح الحصانة الكافية للمعلم ودوره، على مستوى بناء الإنسان ونهضة الأوطان، ولعدم التصدي الرسمي لمثل هذه الآفات والسلوكيات، التي يدفع المجتمع ضريبتها يوماً بعد يوم.

وكل عام وأنت بخير.

سائقو «التاكسي» في طرطوس..

بين ضخامة العدد ومشاكل العدادات!!

في عام 2011 اتُّخذ قرار بتركيب العدادات لسيارات الأجرة «التاكسي» في طرطوس، ولأسباب متعددة أوقفت عملية التركيب آنذاك، وفي نهاية عام 2016 اتخذ قرار باستكمال عملية تركيب العدادات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البرمجة وإعادة التشغيل للأجهزة السابقة مدفوعة الثمن، وعلى أن يطبق هذا القرار في 1-1-2017.

■ محمد سلوم

هذه الظاهرة في عملية تركيب العدادات في طرطوس، تتكرر كل عدة سنوات، ولأسباب غير معلنة، مع العلم أنه لم يُعمَل بها إطلاقاً.

طرطوس كراج للسيارات!

قسم المرور تحدث عن وجود 300 ألف سيارة في طرطوس، حيث أصبحت المدينة عبارة عن كراج للسيارات، ويوجد ما يقارب 7 آلاف تاكسي تعمل في الخدمات، مع العلم أن المدينة لا تستوعب أكثر من 2000 تاكسي، وضمن هذه المعمعة، اتُّخذ قرار بتركيب العدادات، الذي أعطى لكل 1 كم 40 ل.س، أي انخفضت أجرة التاكسي في المدينة من 200 ل.س، وأصبحت 100 ل.س.

اعتراضات السائقين؟

هذا القرار خلق جَلَبة وحالة متوترة بين السائقين، وخاصة بعد أن بدأت عمليات حجز السيارات التي لم تركب العدادات.

أحد السائقين طالب فرع المرور بالتحقق من المخالفات، لأن متعهد العدادات لم ينته من تركيبها على جميع السيارات، وتابع: «إن من أحد شروط العقد؛ أن تكون الصيانة بعد التركيب مجانية، لكن في كل حركة من قبل المتعهد للعداد «نقل- صيانة» تكلف فوق الـ 1000 ليرة، وفي كثير من الأحيان يقول: الشريحة مضروبة وتكلف 3000 ليرة».

سائق آخر قال: «لقد تم حجز 25 سيارة لعدم تشغيل العداد، طرطوس كلها عرضها 3 كم، وطولها 4 كم، هل يعقل أن يكون لكل كيلو متر 40 ليرة، يعني أجرة الراكب قد تصبح 100 ل.س، كنتم سابقاً تسعرون أجرة الطلب بسعر لتر البنزين، أصبح الآن اللتر بـ 250 ل.س، اضبطوا الأسواق بالأسعار والقطع والتصليح، وطبقوا القوانين علينا، من يُسعر «للكومجي» أو «الميكانيكي» أو أية قطعة في المنطقة الصناعية، نحن مع أي تسعيرة تتوافق مع دخلنا».

هل تحاسبونا على أخطائكم!!

وفي مؤتمر النقل البري أحد السائقين وجه كلامه لرئيس قسم المرور قائلاً: «لا يمكن تطبيق قوانين سير دمشق على طرطوس، على اعتبار أن السائق يأخذ أحيانا 3 طلبات على الخط نفسه، وعندما يعود من منطقة يعود أيضاً بطلب فيصبح مضاعفاً، في طرطوس هذه الظاهرة غير موجودة، والطلب لجهة واحدة فقط، ومن النادر أن نعود من خارج المدينة إلى داخل المدينة براكب واحد».

سائق آخر أيضاً، وجه كلامه للمسؤولين في المؤتمر: «لقد دفعنا ثمن عداد 70 ألف ليرة لم تركبوه سابقاً، ما ذنبنا حتى ندفع 10 آلاف ليرة من جديد، أنتم لم تركبوا العداد وليس نحن، هل تحاسبوننا على أخطائكم؟، ومتعهد العدادات جعلنا «دجاجة بياضة»، خذوا أية سيارة «وأنا أقدم سيارتي» وجربوها، كان الطلب في طرطوس سابقاً يجلب عدة كيلوات سكر، الآن لا يجلب لي نصف كيلو».

من لا يعمل لا يأكل!؟

وفي عملية الجدال بين المسؤولين والسائقين، ومطالبة السائقين بإيقاف عملية ترخيص عمل السيارات «التاكسي» داخل المدينة، لأن العدد أصبح ضخماً جداً، قال عضو المكتب المختص في المحافظة: «لقد أوقفنا تسجيل السيارات، باستثناء ذوي الشهداء والجرحى والمفقودين، وعندما تخرج سيارة عن الخط».

فأجابه أحد السائقين: «أنه لا يوجد في طرطوس عائلة إلا ولديها شهيد أو جريح أو مفقود».

وفي رد آخر على أحد المسؤولين؛ بأن العداد طُبّق من 1-1-2017، وأن المخالفة ستقمع، فقال: «أنصفونا، وطبقوا العدالة معنا والقانون في الوقت نفسه، نحن معشر السائقين من لا يعمل لا يأكل».

لقد دفعنا ثمن عداد 70 ألف ليرة لم تركبوه سابقاً، ما ذنبنا حتى ندفع 10 آلاف ليرة من جديد، أنتم لم تركبوا العداد وليس نحن

لكل من الجهات المعنية رأي!

نائب رئيس الاتحاد العام للعمال، رد على السائقين: بأن هناك قانوناً، وسنمارس القانون، وبدون قانون البلد تصبح فاشلةً.

جمعية الخدمات قالت: نحن، كأعضاء في لجنة نقل الركاب، نفذنا ذلك بناءً على الشكاوى التي ترد على شبكة التواصل الاجتماعي، حول أجرة السائقين المرتفعة عما منصوص عنه قانونياً، فحاولنا أن نضبط وضع أجرة التاكسي في المدينة، فوضعنا مناقصة وفق استمارات وقوانين، والمتعهد القديم ركب 4 آلاف عداد، والآن يستكمل العدد، وفي مديرية النقل لا تفرغ أية سيارة إلا إذا كان العداد مركّباً.

عضو المكتب المختص في المحافظة قال: العدادات ستركب، وتعمل على السيارات كلها العاملة على أرض المحافظة، في المدينة والريف.

رئيس قسم المرور قال: الأجرة كانت 180 ليرة داخل المدينة، بعض السائقين كان يأخذ 200 – 250، ومنهم 300، ولكثرة الشكاوى على صفحات التواصل الاجتماعي اتخذ القرار بتركيب العداد، مثل بقية المحافظات، السيد المحافظ أصدر أمراً بتركيب العداد اعتبارا من 1-1-2017 م، نحن تريثنا هذه الفترة مراعاةً لوضع بعض السائقين، ومنذ يومين فقط بدأنا بالمخالفة على عدم تركيب أو تشغيل العداد، نحن لا نخالف على تسعيرة العداد، فقط نخالف على التركيب.

تواصل اجتماعي!!

لأول مرة نسمع بأن جهات معنية حاولت حل مشكلة، لأنها طرحت على شبكة التواصل الاجتماعي، فما يطرح على الشبكة ضخم جداً، وما يستجاب لذلك، لا يكاد يذكر، ولحل مشكلة ما، يجب دراسة الوضع جيداً، ونقل الحالة غير المقبولة الى حالة أفضل منها.

لكن في هذه الحالة خلقت مشكلة كبيرة ما بين السائق والمواطن، وفي الوقت نفسه الجهات المعنية التي قالت: «نحن لا نخالف على تسعيرة العداد، تركنا العلاقة للتفاهم بين السائق والراكب».

لكن السؤال: إذا اشتكى المواطن على السائق لأنه أخذ أكثر من تسعيرة العداد، هل تحجز سيارته أم لا؟.

المطلوب هو الإنصاف

والمطلوب بالمحصلة هو إنصاف السائقين، وذلك بإعادة النظر بالتسعيرة الكيلومترية المعتمدة، لتكون أكثر عدلاً تجاه السائقين والمواطنين بأن معاً، مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع أسعار بدلات الصيانة الدورية، والإصلاح وقطع الغيار في السوق، والتأكيد على متعهد العدادات بعدم استغلال السائقين عند عمليات الصيانة للعدادات، أو تركيبها، مع تكرار هذه العملية كلما اقتضت الحاجة لذلك، بظل الارتفاع المستمر للأسعار، فالسائقون بنهاية المطاف شريحة من المواطنين، يعانون ما يعانونه جراء الواقع المنفلت في السوق، وما يرافق ذلك أثناء تأمينهم لمتطلبات حياتهم ومعيشتهم اليومية.

من يقف وراء تقسيم جامعة دمشق!

أثار خبر اتجاه الحكومة لتقسيم الجامعة الأعرق في البلاد، موجةً من الاستياء والتساؤلات بين الطلاب والمهتمين بالقضية التعليمية على حد سواء، خاصةً مع عدم صدور إيضاحات كافية حول الموضوع، بالتزامن مع نفي جامعة دمشق علمها بتفاصيل المشروع!

■ أروى المصفي

تضارب معلومات؟

تخبط القرار والتوجه، بدا واضحاً من عدم وجود تصريحات موحدة تفسر القرار أو تسهم في فهمه، حيث تضاربت تصريحات متداولة في وسائل الإعلام المحلية لرئيس جامعة دمشق محمد حسان الكردي، إذ أكد في بعض تلك التصريحات: عدم علم الجامعة بالمشروع الذي طرحته الحكومة في جلستها الأخيرة، وقال: إن «مشروع تقسيم جامعة دمشق قيد الدراسة حالياً من قبل وزارة التعليم العالي، ولا توجد تفاصيل حوله أو حول آلية التقسيم بعد».

في حين نشرت وسائل إعلام أخرى، تصريحات للكردي قال فيها: إن القرار «جاء بعد دراسة لوحظ فيها الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب الذين بلغوا 170 ألفاً في التعليم النظامي و70 ألفاً في التعليم المفتوح.. وهذا ما يفرض ضرورة زيادة الكوادر».

التقسيم مكاني أم تخصصي؟

التضارب في المعلومات لم يتوقف هنا، حيث أتاح الفراغ في القرار المعلن، المجال لانتشار تفسيرات وتحليلات للآلية المتوقع اتباعها، في تقسيم جامعة دمشق، وقالت بعض التوقعات: إن تقسيم الجامعة سيكون تقسيماً مكانياً وإدارياً بحيث، تضم جامعة دمشق الأولى الكليات الموجودة في منطقة أوتستراد المزة كافة بالإضافة إلى كليات التربية والحقوق والشريعة والعلوم السياسية وسيكون لها رئاسة وشؤون طلاب خاصة بها، بينما ستضم جامعة دمشق الثانية الكليات الموجودة في مجمع البرامكة والهمك والزراعة كافةً وستتبع لإدارة جامعة دمشق الحالية في البرامكة.

بالمقابل، أفادت بعض التفسيرات: بأن التقسيم سيكون بناءً على الاختصاصات، أي أنه سيتم تقسيم الجامعة إلى جامعة للكليات التطبيقية وأخرى للكليات النظرية بإدارتين وكوادر منفصلة.

ما السبب برأيهم؟..

انتقد الطلاب القرار معتبرين أن سببه «وجود حاجة لخلق وظائف لبعض المتنفذين، وبالتالي استحداث أماكن ومناصب عمل لهم». بينما تهكم آخرون وقالوا: إن إحدى الجامعتين ستكون لأولاد المسؤولين وأصحاب رؤوس الأموال، والثانية للفقراء !.

كما تساءل البعض عن الإشكاليات التي ستواجه من يرغب بالسفر ومعه شهادة كتب عليها «جامعة دمشق الثانية؟»..

ارتجال في التخطيط

ويظهر من ردود الأفعال على القرار، وانعدام التوضيحات المرافقة أو التالية له من أصحاب القرار، أن مثل هذه القرارات قد لا تبتعد عن كونها ارتجالاً وتخبطاً في السياسة التعليمية، التي يبدو أنها تنحو أكثر فأكثر لدعم الخصخصة والترويج للقطاع الخاص، حيث تم في الجلسة الحكومية نفسها التي أعلن فيها عن مشروع تقسيم جامعة دمشق، الترخيص لمزيد من الجامعات الخاصة، علماً أنه توجد في سورية 21 جامعة خاصة، دون نسيان قضية التعليم المسائي الخاص في الجامعات الحكومية، الذي يعد مؤشراً إضافياً على تزكية القطاع الخاص على حساب العام، بشكل مبتكر غير مألوف سابقاً..

هذه القرارات قد لا تبتعد عن كونها ارتجالاً وتخبطاً في السياسة التعليمية، التي يبدو أنها تنحو أكثر فأكثر لدعم الخصخصة والترويج للقطاع الخاص

وأشارت بعض التوقعات المتداولة إلى «ارتباط وثيق» بين قرار التقسيم وقرار استحداث تعليم مسائي خاص، إذ قد يكون المقصود بالتقسيم هو إحداث جامعة خاصة «مأجورة» مسائية الدوام في مقرات وأبنية جامعة دمشق ذاتها وبالكادر التدريسي نفسه، تحمل اسم جامعة دمشق الثانية، إلا أن أيةً من التوقعات والتحليلات تبقى مجرد أفكار تصارع نفسها في محاولة الوصول إلى اليقين.

الطلاب ومصلحتهم «شماعة»

ومع اعتبار هذا المشروع فريداً من نوعه في تاريخ سورية، تبقى آثار القرار على المخرجات التعليمية ومستوى التحسن المزعوم في مدخلات العملية التعليمية موضع تساءل ورهينة الوقت، خاصةً وأن معظم القرارات تترافق بشماعة «مصلحة الطلاب والعلمية التعليمية»، التي لم يتمكن أحد من اكتشاف الرابط بينهما أو التماسه.

فقرارات الحكومة المبهمة في مجال التعليم العالي، تتالت في الفترة الأخيرة، مع التصريح السابق لوزير التعليم العالي، عن إحداث تعليم مسائي مأجور في الجامعات الحكومية مستخدماً عبارة «جامعات خاصة مسائية»، إضافةً للحديث من قبل معاون الوزير رياض طيفور عن احتمال إلغاء الامتحان الوطني الطبي الموحد، عقب الانتهاء من دراسة إحصائية وتفصيلية لنتائج ذلك الامتحان، الذي كان مصدراً لشكاوى الطلاب في السنوات الماضية..!

يشار إلى أن جامعة دمشق تعد من بين أكبر خمس جامعات على مستوى العالم لجهة عدد الطلاب، وتضم أكثر من 40 كلية، وعشرات المعاهد موزعةً على خمس محافظات.

نسب النجاح في الجامعات تسحق الطلبة!!

انتهت امتحانات الفصل الدراسي الأول بالنسبة للكليات في الجامعات السورية، وبدأ الإعلان عن نتائج هذه الامتحانات تظهر تباعاً، ومع ظهور هذه النتائج يصعق بعض الطلبة منها، وخاصة أولئك الحاصلين على علامة 48 أو 49 بالنتيجة.

■ نوار الدمشقي

ومع هذه الصعقات المتتالية، يتم التوقف من قبل الطلاب عند معدلات النجاح ونسبها المعلنة، والتي يتبين لهم بأنها تعتبر متدنيةً بشكل كبير، وخاصةً في الكليات النظرية.

نماذج عملية

من تتبع بعض النتائج الامتحانية، المعلنة عبر صفحة الخدمات الطلابية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق، على موقع «فيسبوك»، وهي الصفحة المعتمدة والرسمية من قبل عمادة الكلية، باعتبار أن النتائج الامتحانية لم تعد تعلن وتعلق ورقياً في أروقة الكليات، نورد النماذج التالية عن بعض المواد لبعض الكليات، وعددها 15 مادة فقط:

كلية الأدب العربي، المادة «(فرنسي)» السنة الثانية الفصل الثاني، نسبة النجاح 11,72% – كلية الأدب العربي، المادة انكليزي سنة ثانية فصل ثاني، النسبة 28,61%– كلية الأدب العربي، المادة «(بلاغة)» السنة الثانية الفصل الثاني، النسبة 33,11%– كلية الأدب العربي، المادة «(مبادئ النقد)» السنة الثانية الفصل الثاني، النسبة 28,21%– كلية الأدب العربي، المادة «(نحو وصرف)» السنة الثانية الفصل الأول، النسبة 24,29%– كلية الأدب العربي، المادة «(نحو وصرف)» السنة الثانية الفصل الثاني، النسبة 28,36– كلية الأدب العربي، المادة «(نحو وصرف)» السنة الأولى الفصل الثاني، النسبة 26,2%– كلية الأدب الانكليزي، المادة «(اللغة)» السنة الثالثة الفصل الثاني، نسبة النجاح 43,77%– كلية الأدب الانكليزي، المادة «(اللغة)» السنة الثالثة الفصل الأول، النسبة 57,10%– كلية الأدب الانكليزي، المادة «(أمريكي)» السنة الثالثة الفصل الأول، النسبة 30,27%– كلية الأدب الانكليزي، المادة «(شعر)» السنة الأولى الفصل الأول، النسبة 27,71%–كلية الفلسفة، المادة «(إنكليزي)» السنة الأولى الفصل الأول، النسبة 11,6%– كلية الفلسفة، المادة «(إنكليزي)» السنة الثانية الفصل الثاني، النسبة 22,81%– كلية الفلسفة، المادة «(فرنسي)» السنة الأولى الفصل الأول، النسبة 20,83%– كلية الفلسفة، المادة «(فرنسي)» السنة الثانية الفصل الأول، النسبة 12,82%.

المزيد من الشفافية للاطمئنان

من هذه النتائج الـ 15، يتبين بأن أعلى نسبة نجاح كانت بحدود 57%، وأدنى نسبة كانت بحدود 11%، وهي بالمحصلة نسب متدنية عموماً، ومع الأخذ بعين الاعتبار، عدد الطلاب الحاصلين بناءً على هذه النسب على علامات 48، أو 49 علامة، تتضح الصورة جليةً أكثر عن مدى صدمة هؤلاء تحديداً، وفقاً لهذه المعدلات والنسب، التي يعتبرونها مجحفةً بحقهم، وبمستقبلهم، خاصةً وأن المراجعة بشأن العلامة، أو إعادة التصحيح، تعتبر من شبه المستحيلات في ظل القوانين والأنظمة المعتمدة بالجامعات، مع العلم بأن سلم التصحيح يعتبر من المقدسات غير المعلنة، أو القابلة للتصريح عنها، كي يتأكد الطالب بنفسه من نتيجته، بعيداً عما يمكن أن يتبادر لأذهان الطلبة من احتمالات سلبية، حول سلم التصحيح، وحول نسب النجاح المفروضة، ناهيك عما تعتريه نفوسهم من شكوك، تجاه بعض القائمين على التصحيح، وغيرهم، ممن قد تسول لهم نفسهم بتمرير نجاح البعض، على حساب البعض الآخر، وقد سمع الطلاب عن الكثير من هذه الحوادث، في هذه الكلية أو تلك الجامعة، الأمر الذي يفرض بالنتيجة إعادة النظر ببعض التعليمات والقرارات النافذة، بخصوص الامتحانات وسلالم التصحيح والنتائج الامتحانية، وخاصةً من ناحية الشفافية وحقوق الطلبة، بما يضمن اطمئنانهم أكثر تجاه مستقبلهم، ناهيك عن الكثير من القضايا الأكثر عمقاً، والتي بحاجة لإعادة النظر بها، وهي ليست موضع العرض الآن، اعتباراً من المناهج، مروراً بأهمية البحث العلمي، والتمويل، وغيرها من القضايا الأساسية الأخرى.

حقوق اللاجئين في القانون الدولي

عالجت الأمم المتحدة قضية اللاجئين، من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية، التي وضعت الأسس القانونية لقضية اللاجئين، وكيفية التعاطي معهم، وخصوصاً بعد تنامي هذه الظاهرة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، حيث بات من غير الممكن إيجاد حل مَرْضٍ لهذه الظاهرة دون تعاون دولي، وذلك بسبب الأعباء الباهظة التي تقع على عاتق بلدان معينة خلال الحروب.

■ ميلاد شوقي

فكانت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، المتعلقة بحماية اللاجئين، هذه الاتفاقية التي أعدتها الأمم المتحدة، وعددت فيها حقوق اللاجئين ومسؤولياتهم، والتزامات الدول المتعاقدة، وهناك البرتوكول الإضافي الذي وقع عام 1967، الذي وسع النطاق الزماني والمكاني لهذه الاتفاقية.
ووقعت على هذه الاتفاقية، والبرتوكول الإضافي، إلى الآن 142 دولة.

من هو اللاجئ؟

لقد عرفت المادة الأولى من الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ: «على أنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره، من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين أو القومية أو الانتماء إلى طائفة معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف، أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو العودة إليه، خشية التعرض للاضطهاد».
من خلال هذا التعريف، هناك بعض اللاجئين لا تنطبق عليهم صفة اللاجئ، فلا يستفيدون من نصوصها بل يحظون بإقامة مؤقتة، وبدعم من اللجنة العليا، بانتظار أن يزول الخطر عنهم، ويسمح لهم عادةً بالإقامة حسب شروط HCR للاجئين في البلد المضيف.
أي أن اللاجئين الذين لم تقم حكوماتهم بحمايتهم، أو لم يعد بإمكانها حمايتهم، فإن المجتمع الدولي يقوم بهذا الدور، من خلال الاتفاقية التي وقعت عام 1951 عبر المفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة.

حقوق اللاجئين

من أهم الحقوق الممنوحة للاجئين حسب نصوص الاتفاقية:
1 – الحماية القانونية من الملاحقة بتهمة الدخول غير القانوني للدول المشتركة في الاتفاقية مادة 31: – تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض عقوبات جزائية بسبب دخول لاجئين، أو وجودهم غير القانوني....
– تمتنع الدول المتعاقدة عن فرض غير ضروري من القيود على تنقلات اللاجئين.
2 – الحق في السكن مادة 21.
3 – الحق في العمل مادة 17 «تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المقيمين بصورة نظامية في إقليمها أفضل معاملة ممكنة، تمنح في الظروف نفسها لمواطني بلد أجنبي، فيما يتعلق بحق ممارسة عمل مقابل أجر».
4 – الحق في التعليم مادة 22 «تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين المعاملة الممنوحة نفسها لمواطنيها فيما يخص التعليم الابتدائي».
5 – حرية التنقل مادة 26 «تمنح الدول المتعاقدة اللاجئين حق اختيار محل إقامتهم الحر ضمن أراضيها».
6– الحق في التقاضي أمام المحاكم مادة 16«يكون للاجئ.....حق التقاضي الحر أمام المحاكم».
7 – الحق في الحصول على وثائق هوية وجوازات سفر مادة 28 «تصدر الدول المتعاقدة للاجئين المقيمين في إقليمها بصورة نظامية وثائق سفر تمكنهم من السفر إلى خارج هذا الإقليم.....».

الأزمة السورية واللاجئون!

مع انفجار الأزمة السورية وامتدادها على رقعة البلاد كاملةً، وعدم إيجاد حل سلمي ينهي الحرب الدائرة فيها منذ 6 سنوات، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب الحصار المفروض على البلاد، وعدم قدرة الحكومة السورية على تأمين أبسط متطلبات المعيشة لملايين السوريين، هذه الأسباب كلها أدت إلى هجرة ملايين من السوريين ديارهم إلى الدول المجاورة، أو إلى الدول الأوربية، التي استضافت لاجئين «كالسويد وألمانيا» بحثاً عن الأمان ولضمان مستقبل أفضل لهم ولأبنائهم.

السوريون في البلدان المجاورة

تقدر أعداد السوريين في البلاد المجاورة حوالي 4 ملايين نسمة، يتوزعون على لبنان وتركيا والأردن ومصر، ويعيش الغالبية منهم في ظروف غاية في السوء في هذه الدول، نتيجة التعامل المخزي، لحكومات هذه الدول معهم، فمن إقفال الحدود بوجههم، إلى تعقيد الإجراءات والمعاملة السيئة، حيث يتعرض السوريون للإهانة، ويعاملون معاملةً عنصرية من قبل الأمن العام اللبناني، عدا عن فرض تأشيرات دخول على السوريين من قبل: لبنان وتركيا، وإغلاق الحدود، وصلت إلى حد إطلاق النار تجاه من يحاول عبور الحدود، كما تفعل الجندرمة التركية، وحرس الحدود الأردني، حيث قتل العشرات نتيجة لذلك، وهذا ما حرمته القوانين الدولية، في المادة 33 من اتفاقية عام 1951 «حيث لا يجوز لأية دولة متعاقدة أن تطرد لاجئاً، أو ترده بأية صورة من الصور إلى حدود الإقليم الذي تكون حياته مهددةً فيه.....» كما لا يجوز لأية دولة منضمة إلى الاتفاقية إبداء أية تحفظات على هذه المادة، لأهميتها في حمايه حياة اللاجئ، حسب ما نصت عليه الاتفاقية ذاتها.
كما يتعرض اللاجئون إلى الاضطهاد ومنع للتجوال، أو التحرك في كلّ من لبنان والأردن وتركيا، حيث يمنع السوريون في لبنان من التجوال ليلاً في بعض شوارع بيروت، ويتم منعهم من الدخول إلى مناطق معينة، كما يمنع سكان المخيمات من الخروج إلى خارج المخيمات في تركيا والأردن، حيث تحولت تلك المخيمات إلى سجون للسوريين، وهذا يخالف القوانين والاتفاقيات الدولية، التي نصت على حرية التنقل للاجئين ضمن أراضي الدولة المضيفة.
عدا عن التجاوزات التي تحصل داخل المخيمات، بحق اللاجئين، من إدخال أطعمة فاسدة ملوثه، ولقاحات سامة، تسببت في مقتل العديد من اللاجئين، وخاصةً من الأطفال، عدا عن تعدي قوات الأمن على اللاجئين، وضربهم، بالإضافة إلى حوادث الحريق، أو الغرق التي تتعرض لها خيام النازحين، ووقوع العديد من الانفجارات داخل هذه المخيمات، تسببت في مقتل العديد من اللاجئين، دون أن يفتح تحقيقٌ أو يكشف عن ملابسات أي من الحوادث.

اللاجئين الذين لم تقم حكوماتهم بحمايتهم أو لم يعد بإمكانها حمايتهم فإن المجتمع الدولي يقوم بهذا الدور من خلال الاتفاقية التي وقعت عام 1951

استغلال حاجة السوريين للعمل

يعيش أغلب اللاجئين حياةً في غاية البؤس والفقر، وتتغاضى حكومات الدول المضيفة عن الاستغلال الذي يتعرض له العمال من قبل أرباب العمل، الذين يستغلون حاجة السوريين للعمل، ويفرضون عليهم شروط عمل لا إنسانية، حيث يتم تشغيلهم برواتب متدنية ودون الاعتراف لهم بأية حقوق، كالتأمينات الاجتماعية، أو التعويضات، أو تعويض عن إصابات العمل.
ويعامل السوريون معاملةً مخالفة للقوانين والاتفاقيات الدولية، المتعلقة بحقوق الإنسان واللاجئين، ورغم توقيع الدول الثلاثة على الاتفاقية الخاصة باللاجئين، وبالرغم من انطباق وصف اللاجئ على السوريين المتواجدين على أراضي هذه الدول جميعهم، إلا أنه لا يوجد تعاط جدي أو إنساني من قبل الحكومات الثلاث معَ هذه المشكلة.
بل تحولت قضية اللاجئين إلى أداة سياسية، للتدخل بالشأن السوري، ولا ننسى أن سبب نزوح السوريين، وطول الحرب الدائرة في بلادهم، يعود إلى التدخل السلبي لهذه الدول في الأزمة السورية.

السوريون في أوروبا

مئات الآلاف من السوريين غامروا بحياتهم، وعبروا البحر إلى أوروبا، طلباً للجوء، وكانت نتيجة هذا الهروب وفاة الآلاف منهم السوريين، وغرقهم في البحر نتيجةً لسوء القوارب، أو فساد أدوات النجاة التي تباع لهم، وهنا المسؤولية تقع على عاتق السلطات التركية التي استخدمت ورقة اللاجئين أداة ابتزاز سياسية ضد الاتحاد الأوربي، وبعد ذلك قامت بمنع اللاجئين من العبور إلى أوروبا، وقامت بمحاولات إغراق قوارب اللاجئين بعد الاتفاق مع الاتحاد الأوربي.
على المقلب الآخر لم يكن تعامل دول شرق أوروبا أفضل من الدول الإقليمية، فالوصول إلى الشاطئ المقابل، يعني بدء رحلة جديدة من التشرد والضياع في الغابات، أو الموت في الطرقات داخل حافلات مغلقة، والملاحقة، وإغلاق الحدود في وجههم، كما فعلت دولة المجر التي تعرضت لانتقادات كثيرة، لتعاملها السيء مع اللاجئين «مع أنها من الدول الموقعة على الاتفاقية 1951» بإيعاز من الدول الغربية، التي تحاول منع تدفق اللاجئين إليها بطريقة غير مباشرة، أي قبل وصول اللاجئين إلى حدودها، كي لا تتحمل مسؤوليه ذلك أمام الرأي العام العالمي.
أما اللاجئون الذين استطاعوا الوصول إلى دول غرب أوروبا، حيث حصلوا على الحقوق الممنوحة لهم بموجب الاتفاقيات الدولية، والتي تم ذكرها في الاتفاقيات الدولية، مع وجود بعض الاتفاقات على هذه الحقوق، كالتعقيدات في قضايا لَمّ الشمل والإقامة، حيث يتم التأخر بمنح الإقامات، وبالسماح للاجئ بلم شمل أسرته، عن قصد ودون معرفة الأسباب، والتي تضطر بعض اللاجئين للاستعانة بالمنظمات الدولية الإنسانية لمساعدتهم على لم شمل أسرهم، ومن أساليبهم في وقف تدفق اللاجئين تعطى اقامات طويله لمن لا يملك أسرة، فيما تعطى إقامات قصيرةً لسنة واحدة، لا يسمح بها للاجئ بِلَمّ شمل أسرته.
تبقى مشكلة اللاجئين مشكلةً جدية، ومن الصعب حلها مهما تظافرت الجهود الإنسانية لحلها، فالعمل الإنساني يبقى عملاً إسعافياً ومؤقتاً، وليس بكاف لحل هذه المشكلة، وخصوصاً في الحالة السورية، أو غيرها من الأزمات الدولية، ويبقى العمل السياسي على حل الأزمات سلمياً، وتجنب الحروب، هو الطريق الأمثل لإنهاء مشكلة اللاجئين وجعلها من ظواهر الماضي.

من 45% إلى 63% من الناتج

الربح الصافي للقطاع الخاص السوري!

في عام 2010 حصل أصحاب الأجور على 25% من الناتج، بينما الأرباح حصلت على 75% كما قلنا وكررنا، وهذه النسبة وصلت إلى 13% للأجور في عام 2015، ومقابل 87% للأرباح، وإلى 11% للأجور في 2016 مقابل 89% للأرباح، فما الذي يفعله «هؤلاء الرابحون» بهذه النسبة الكبيرة من الناتج؟!

■ عشتار محمود

الليبراليون يقولون: إن وجود النسبة الأكبر من الناتج لدى أصحاب الأرباح أمر ضروري، فهم من يقوم باستثمار أرباحهم لتوليد النمو وتوسيع الإنتاج، ومن هنا يأتي الشعار النيوليبرالي: «دع الأغنياء يغنون فهم قاطرة النمو»، لكن هذا ليس صحيحاً، وتحديداً بعد التجربة النيوليبرالية العالمية منذ الثمانينيات والتي أوصلت إلى معدلات نمو قريبة من الواحد بالمئة، وليس صحيحاً في دول الأطراف تحديداً وسورية من ضمنها..

نحاول في هذا المقال، أن نرصد أين وصلت تغيرات نسب الاستثمار من الناتج، بعد هذه الأزمة الحادة، وبالتالي أين وصلت ما يمكن تسميتها العوائد الصافية للمستثمرين، بعد أن يستثمروا، ويدفعوا الأجور، ويدفعوا للدولة حصة ما!

وينبغي الملاحظة أن ما يقدم من أرقام، هي خلاصات بحثية، ومن الصعب إيراد طرق الحساب، والأرقام جميعها في المقال الصحفي، على أن يتم استعراضها لاحقاً في الورقة البحثية المناسبة.

45% ربح صافي في عام 2010

بالعودة إلى عام 2010 حيث الأرقام الحكومية متوفرة من مصادرها الرسمية، يتبين أن حصة الأرباح البالغة 75% والتي تنجم عن عوائد القطاعين العام والخاص، يعاد استثمار جزء منها في رأس المال الثابت، لتوسيع الإنتاج، حيث بلغ الاستثمار العام والخاص نسبة 23% من الناتج في عام 2010.

الباقي بعد استثناء الأجور، والاستثمار، والبالغ نسبة 52%، يتوزع أيضاً بدوره إلى قسمين، فجزء منه قارب نسبة 7% يعود إلى الحكومة كإيرادات عامة تمول بها موازنتها العامة: «لأخذ حصة الحكومة بدقة من إعادة توزيع الناتج، ينبغي أن نأخذ إنفاقها العام دون الأجور، ودون الاستثمار المحسوبين سابقاً، ودون العجز، الذي يمول بالإصدار النقدي، أي حوالي 205 مليار ليرة في عام 2010، وحوالي 4,4 مليار دولار» بنسبة: 7% من الناتج المقدر 60,2 مليار دولار.

أما المتبقي والبالغ نسبة 45% أي حوالي 27 مليار دولار، فكان يشكل عائداً صافياً لأصحاب الأرباح، بعد أن يكونوا قد دفعوا أجوراً لشغيلتهم، وعوائد للدولة، واستثمروا جزءاً من استثمارهم المحلي..

أكثر من الثلثين ربح صافٍ في 2015

لتقدير أين وصلت نسبة الاستثمار، والربح الصافي للقطاع الخاص في عام 2015، فعلينا الاستعانة ببعض الأرقام التقديرية، للاستثمار، والتي تفيد في توضيح الاتجاه أكثر مما تفيد في إعطاء الرقم الدقيق.

حصة الأرباح في عام 2015 تقارب نسبة 87% «يمكن مراجعة عدد قاسيون 800 لتوضيح طريقة الحساب»، بينما حصلت الأجور على نسبة تقارب 13% من الناتج فقط.

أما حجم ما استثمر كرأس مال ثابت في سورية في عام 2015، سواء في القطاع العام أو الخاص، فقد قارب نسبة 15% من الناتج، ويمكن أن نقدره بحوالي 4 مليار دولار، من أصل ناتج قدر بـ 27,2 مليار دولار.

أما حصة الدولة من التوزيع الثانوي، عبر موازنتها العامة فتصل إلى 9% من الناتج في عام 2015، أي حوالي 2,5 مليار دولار: «الموازنة العامة- الأجور والتعويضات- الاستثمار الثابت العام- العجز».

ما يعني أن حصة الأرباح الصافية من الناتج تبلغ 63%، وما يقارب: 9,7 مليار دولار، وهذه المبالغ عوائد صافية، لا تستثمر ولا تدفع أجوراً، ولا تعود للحكومة، فكيف يتصرف بها أصحاب الأرباح؟

عملياً، تراجعت نسبة الاستثمار من 23% إلى 15%، وازدادت نسبة عوائد الربح الصافي، للقطاع الخاص، من 45% إلى 63% تقريباً خلال الأزمة..

■ تقرير المركز السوري لبحوث السياسات- مواجهة التشظي- الشكل 6- الصفحة 28. تقرير اقتصاد سورية خمس سنوات في الحرب- الإسكوا- 2016. تمت الاستعانة بأرقام بيانات الموازنة العامة للدولة في عامي 2010 و 2015.

كيف يوزع الناتج السوري؟!

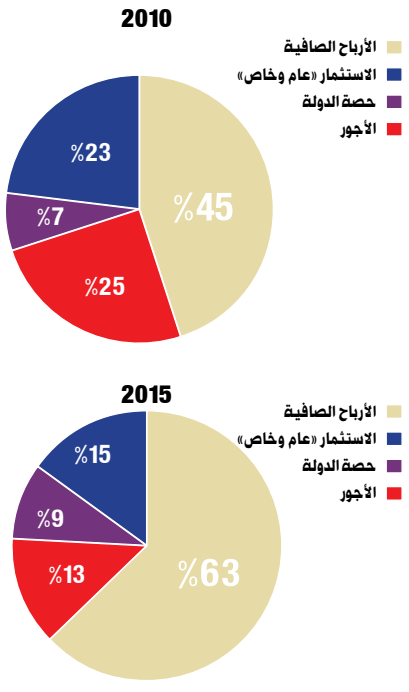

ملاحظات:

- **الأجور: هي الأجور الإجمالية في القطاعين العام والخاص مع رواتب المتقاعدين والتعويضات مثل الدعم الفعلي.**
- **الاستثمار: هو الاستثمار في رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص.**
- **حصة الدولة: هي العوائد التي تعود للدولة من استثمارها، ومن الضرائب والرسوم بمجملها، وتنفقها عبر موازنتها العامة، أي أخذنا رقم الموازنة العامة الإجمالي، وطرحنا منه: الأجور العامة، والاستثمار العام لأنهما محسوبان سابقاً، ونطرح العجز كذلك، لأنه ليس ممولاً من الناتج، بل من الإصدار النقدي.**
- **الأرباح الصافية: هي ما يتبقى من الناتج، ويعود عوائدَ صافيةً لأصحاب الأرباح.**

لقد تراجع عدد أصحاب الأرباح الكبير، في القطاع الخاص السوري، بعد أن خرج جزء هام منهم مع ثرواته خارج البلاد، ولكن حصتهم من الناتج، ونسبة ما يحصلون عليه أصبحت أعلى، فبعد أن كانوا في عام 2010 يحصلون على نسبة 45% من الناتج، أصبحوا يحصلون على 63%.

وتوسع هذه الحصة يأتي بالدرجة الأولى، على حساب تراجع حصة الأجور، من 25% في 2010 إلى 13% في عام 2015، وأيضاً على حساب الاستثمار المحلي الذي تراجع من 23% إلى 15% بين 2010 و 2015.

ما الذي كان يفعله، ويفعله هؤلاء بهذه المبالغ؟! أين تذهب؟! هل يقومون باستهلاكها كلها على سلع ترفهم وحاجاتهم؟! أم أنهم يستثمرونها بوجهات أخرى، مثل المضاربة، وتحويلها إلى دولار، أو الاستحواذ على الأصول والعقارات، أم أنهم يخرجونها لإيداعها في المصارف الإقليمية، كما اعتادوا أن يفعلوا قبل الأزمة؟! بكل الأحوال، إن حصةً بهذا الحجم، ولهؤلاء القلة، هي أكبر معيق لعملية النمو قبل الأزمة، والسبب الأهم في توسع معدلات الفقر والبطالة خلالها، كما أن طريقة التوزيع المشوهة هذه، هي واحدة من أكبر التحديات أمام السوريين عموماً، وأصحاب الأجور تحديداً، في عملية إعادة إعمار بلادهم القادمة.

تعاني المرأة السورية بعد خمس سنوات من عمر الأزمة من صعوبات اقتصادية واجتماعية، كغيرها من أفراد المجتمع، ولكن تلك الصعوبات ترافقت مع وضع المرأة المتراجع أصلاً قبلَ الأزمة في كثير من المجالات، وخاصةً الاقتصادية مقارنةً بالرجل، بالمقابل فإن ظروف الأزمة دفعت الكثير من النساء لتحمل مسؤوليات جديدة في تأمين الدخل، حيث أصبحت هي المعيل الأساسي لكثير من الأسر السورية.

مؤشرات اقتصادية-اجتماعية لنساء سورية!

تشكل الإناث نسبة 51% من إجمالي السكان في سورية عام 2014 بينما كانت النسبة 49% عام 2010، ورغم ذلك احتلت سورية المركز 142 من أصل 144 دولة في مؤشر الفجوة بين الجنسين للمنتدى الاقتصادي العالمي، لتسجل أقل نقاط في مؤشرات المشاركة الاقتصادية وتساوي الأجور، ومقارنةً مع دول المنطقة متوسطة الأجر احتلت سورية المركز الأخير متقدمةً بذلك على اليمن فقط.

%14

معدل مشاركة المرأة في سوق العمل السورية في عام 2014 بلغت 14% فقط، بينما الجزء الأعظم من القوى العاملة النسائية يعملن في السوق غير النظامية، وبحكم العاطلين عن العمل، وبأجر أقل من أجر الرجال بنسبة 15-32%.

%48,5

تشكل النساء نسبة 48,5% من اللاجئين السوريين في الإقليم، ومع ذلك فإن حوالي ثلث إلى ربع العائلات، تعيلها النساء بشكل أساسي بسبب صعوبات ظروف العمل.

صعوبات اقتصادية

وتشير الأرقام إلى التفاوت الكبير، بين مشاركة الذكور ومشاركة الإناث في سوق العمل قبل الأزمة وخلالها، إذ بلغت 81% للذكور عام 2001 مقابل 21 % للإناث، وتعرضت هذه النسب للتراجع لدى الجنسين حيث بلغ معدل المشاركة لدى الذكور 72,2% عام 2010 بينما بلغ 12,9 % لدى الإناث فقط، و 14% عام 2014، ليعكس توسع البطالة تأثيراً سلبياً، على القوى العاملة ذكوراً، وإناثاً.

تراجعت فرص العمل في سورية، خلال الأزمة لكلا الجنسين، بالمقابل فإن متوسط الأجور للنساء هو أقل مقارنةً بالرجال، حيث تشير دراسات إلى أن متوسط الأجر للمرأة عام 2015 هو أقل بنسبة 15 إلى 32%.

وبشكل عام فإن مساهمة النساء والأطفال، تتركز في سوق العمل غير النظامية، في القطاع غير المنظم، حيث لا التزام بالحد الأدنى للأجر، ولا تأمينات اجتماعية، أو ضمان صحي، وينبغي الإشارة إلى أن هذا القطاع شغّل في عام 2010 نسبةً قاربها البعض بـ 65% من المشتغلين في سورية، والأجر الوسطي للنساء كان أقل من وسطي الأجر للرجال بنسبة 21% تقريباً، في هذا النوع من الأعمال.

من ناحية أخرى، ارتفعت مشاركة المرأة في بعض القطاعات، ففي القطاع الزراعي وعلى الرغم من تراجع الإنتاج ككل، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في الإنتاج من نسبة 59% عام 2009 إلى 65% و90% في بعض المناطق عام 2015، وذلك يعود إلى الطابع العائلي للعمل الزراعي، وهجرة جزء كبير من القوى العاملة في الزراعة، للعمل الزراعي خلال الفترة بين 2005-2010.

صعوبات النزوح واللجوء

الإناث يشكلن 57% من إجمالي النازحين في سورية، وتتجاوز هذه النسبة 70% في بعض أحياء دمشق، بينما يشكلن نسبة 48,5% من اللاجئين في دول الإقليم، ومع التقارب في نسب النساء والرجال بين اللاجئين، إلّا أن النساء هنّ المعيل الأساسي لربع أو ثلث العائلات، حيث إن صعوبات الحصول على إقامة وتصريح عمل في بعض الدول وخاصةً لبنان يدفع المرأة للبحث عن مصدر للدخل، بحكم أنّ حركتها في مثل تلك الظروف ودرجة تعرضها للمساءلة القانونية أسهل من الرجل، وبالتالي فإن معظم الأعمال التي تقوم بها، هي إما أعمال غير قانونية أو أعمال منزلية مما يعرضها لمستوى أعلى من الاستغلال والحصول على أجر منخفض.

انخفاض معدل الخصوبة

غيرت الأزمة من التركيب الجنسي والعمري للسكان، نتيجة عوامل متعددة، منها الارتفاع النسبي في وفيات الذكور، مقارنة بالإناث، إضافةً إلى أثر النزوح والهجرة واللجوء، وكذلك تراجع معدل الخصوبة من 5,2 عام 2010 إلى 3,7 عام 2014، بينما بلغ مستويات مرتفعة جداً وصلت إلى 7,9 في 1970 و7,8 مع بداية الثمانينات ليصل إلى 5,9 عام 1990، ويعود ذلك التراجع خلال الأزمة إلى ارتفاع معدل الوفيات والهجرة وصعوبة الظروف المعيشية والاقتصادية..

أي أن فرص الإنجاب لدى النساء السوريات انخفضت بنسبة 30% تقريباً خلال الأزمة..

أما من حيث الرعاية الصحية والإنجابية للنساء الحوامل، فإن نسبة 22,4% من النساء السوريات، لم يحصلن على أي نوع من الرعاية الصحية.

فرص الإنجاب لدى النساء السوريات انخفضت بنسبة 30% تقريباً خلال الأزمة..

■ *بالاعتماد على تقرير خطة الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة 2017-2018 وتقرير التشتت القسري- المركز السوري لبحوث السياسات

تراجع معدل الخصوبة لنساء سورية

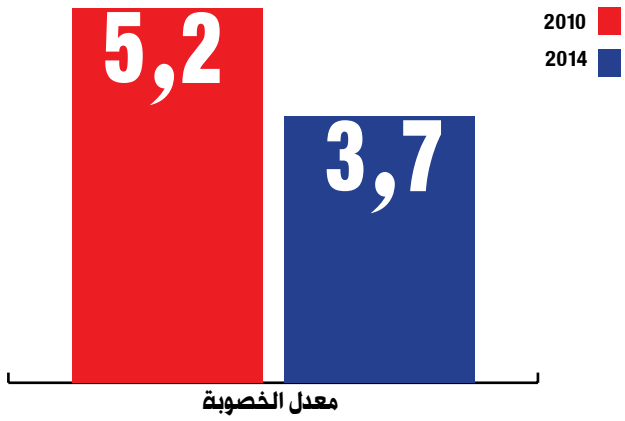

الزواج والطلاق..

تراجعت معدلات الزواج لدى 47% من السكان أثناء الأزمة، وتركز التراجع في محافظات: القنيطرة- طرطوس- السويداء- اللاذقية- دمشق، بينما ارتفع المعدل لدى نسبة 26% من السكان في محافظات: دير الزور- حمص-درعا- الحسكة- إدلب. أما معدلات الطلاق فقد ارتفعت لدى نسبة 24% من السكان متركزة في محافظات: حمص- دمشق- حماة.

وأخيراً قاربت وفيات النساء نسبة 12% من إجمالي الوفيات الناجمة عن الأزمة، 75% ضحايا مباشرين- 25% ضحايا غير مباشرين، بعدد يقارب 40 ألف امرأة.

كيف بنت فنزويلا 1,5 مليون مسكن؟!

في الذكرى الرابعة لوفاة الرئيس الفنزويلي السابق هوغو تشافيز، وفي اللحظة التي تتعمق آثار الأزمة الاقتصادية في فنزويلا، تحت تأثير حرب النفط، من المهم الإضاءة على واحد من المشاريع الاقتصادية-الاجتماعية التي أنجزت ويستكمل إنجازها حالياً، والتي جعلت فنزويلا واحدةً من الدول ذات المعدل الأسرع، في انتشال سكانها الفقراء من دائرة الفقر..

مشروع الإسكان العام الفنزويلي، والذي أعلن عنه عام 2011 لتوفير 3 ملايين منزل للفنزويليين بنهاية عام 2019، قد أنجز نصف المهمة، حيث أعلن الرئيس الحالي مادورو، في مطلع العام الجاري أن الحكومة نجحت في تحقيق الهدف المخطط له حتى الآن، واستطاعت توفير مليون ونصف منزل للسكان..

مساكن مجانية للحد الأدنى من الدخل!

المشروع هو أحد مبادرات الحكومة الاجتماعية، ويهدف إلى معالجة مشكلة نقص المساكن التي خلفتها الحكومات السابقة، حيث فشلت في توفير فرص سكن متساوية للجميع، ويهدف كذلك إلى تعويض السكان الذين خسروا بيوتهم نتيجةً للفيضانات المدمرة التي تعرضت لها البلاد. وذلك من خلال توفير مساكن اجتماعية آمنة ولائقة، لذوي الدخل المحدود بتكلفة منخفضة أو بالمجان، اعتماداً على مستوى الدخل للمستفيدين، وتكون الأفضلية للسكان ذوي الدخل المنخفض، وفق نظام الشرائح. فالفقراء أو ذوي الحد الأدنى للدخل يحصلون على دعم بنسبة 100%، أما من يحصل على ضعف الحد الأدنى للأجور فيستحق تخفيضاً للتكلفة بنسبة 50%، ويتوقف الدعم عندما يصل الأجر إلى أربعة أضعاف الحد الأدنى للأجور.

برمجة التمويل..

تمول الحكومة تكلفة المشروع بشكل كامل، والتي قدرت حتى عام 2015 بحوالي 37 مليار دولار، وذلك بالاعتماد على الموارد العامة، وبإلزام المصارف بتخصيص 20% من سيولتها للقروض العقارية بهدف دعم البرنامج. لكن النقطة الحاسمة في إمكانية تحقيق الهدف، هي التعاون مع دول مثل: الصين بشكل أساسي، بالإضافة إلى روسيا وبيلاروسيا.

يعتبر المشروع واحداً ضمن مجموعة من مشاريع الاستثمار في البنى التحتية، والمواصلات، والنفط في فنزويلا، بقروض وصلت بمجموعها إلى قرابة 50 مليار دولار في عام 2017، والتي كان من المخطط أن تسدد بمجموعها عيناً، عبر شحنات النفط الفنزويلية.

كما وقعت فنزويلا عقوداً مع شركات صينية خاصة، لتوريد المواد والآليات اللازمة للبناء، وعقوداً مع الشركة الصينية المملوكة للدولة «سيتيك» لبناء 20 ألف وحدة سكنية. وتعمل تلك الشركات الصينية بالاعتماد بشكل كبير على العمالة المحلية، حيث قامت شركة سيتيك بتوفير أكثر من 3500 فرصة عمل للفنزويليين، كما قامت بتزويد بعض الشقق المنجزة بالأثاث مجاناً..

يوجد اليوم في فنزويلا 51 مركز إنتاجي جديد لصناعة مستلزمات البناء، مما خلق فرص عمل محلية جديدة. كما ساهم المشروع في نمو صناعة البناء والتشييد، حيث ارتفعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من 5% إلى 16،8%.

وللمشروع أهداف اجتماعية أخرى، وهي إشراك السكان المحليين والمستفيدين في تخطيط وتنفيذ المشاريع، حيث قام 60% من مالكي البيوت بوضع المخططات، وقامت المجالس المحلية ببناء أكثر من نصف المشاريع. مما يضمن بدوره أن المشروع يتناغم مع الطلب المحلي، وينطوي على إشراف من المجتمع نفسه، الأمر الذي نجم عنه انخفاضاً ملحوظاً في مستوى الجريمة في الأحياء الجديدة. كذلك بنيت المساكن على شكل وحدات سكنية مجهزة بمرافق ترفيهية ورياضية، ومراكز اجتماعية وغيرها.

تقدم فنزويلا من خلال مشروع الإسكان العام، تجربةً تستحق الإضاءة، حيث نجحت في تجاوز أزمة السكن باستخدام الأموال العامة، وبالمقابل دعم قطاع صناعي هام، وتوفير فرص عمل للسكان ومنازل مدعومة تتناسب مع مستويات الدخل المختلفة.

العلاقات مع الصين ومصيرها في ظل الأزمة؟!

بين 2001–2017 وقعت الصين وفنزويلا أكثر من 790 اتفاقية تعاون، أغلبها في القطاع الإنشائي والمواصلات والبنى التحتية، الانتقادات الدولية كثيرة لطريقة التمويل الصينية، فيما يُسمى النموذج «البكيني للإقراض من دولة لدولة»، مع تسهيلات في طرق الدفع، إلا أن هذه الطريقة قد أتاحت لفنزويلا توسيع بناها التحتية، وتطوير إنتاجها للنفط، والكهرباء، مقابل تسديد جزء من مدفوعاتها عيناً، وبالتالي الاحتفاظ بجزء من احتياطي عملاتها.

سددت فنزويلا ما يقارب 30 مليار دولار من دينها، عبر المدفوعات العينية بالدرجة الأولى، وتدين الحكومة الفنزويلية اليوم للصين بحوالي 20 مليار دولار، كما توقفت عمليات توسيع التمويل، ليتم البحث في طرق سدادها، بعد أزمة فنزويلا الاقتصادية العميقة، الناجمة عن حرب النفط، وانخفاض أسعاره العالمية، حيث تعتمد فنزويلا بنسبة 95% من إيراداتها على النفط، فهل تستطيع الصين، وفنزويلا بالدرجة الأولى دفع علاقاتها إلى مستوى جديد في ظل الأزمة الفنزويلية المهددة بالتصاعد تحت تهديد الولايات المتحدة الأمريكية بعقوبات على شركات النفط الفنزويلي؟!

50 مليار دولار على طريق الحرير..

أكثر من 50 مليار دولار حجم استثمارات الصين في الدول المشتركة في مشروع «الطريق والحزام»، خلال السنوات الثلاث الماضية. أكثر من 100 دولة عبر العالم، استجابت للمبادرة الصينية، ووقعت الصين أكثر من 50 اتفاقيةً حكوميةً، ضمن إطار المشروع، وأكثر من 70 اتفاقاً مع المنظمات الدولية.

في عام 2013 أعلن الرئيس الصيني شي جي بينغ، إطلاق مشروع طريق الحرير، والحزام المسمى: «One Belt، One Road»، الذي يركز على الاستثمار التنموي في البنى التحتية، وزيادة الترابط عبر آسيا وأوروبا.

747 مليار يورو لإنقاذ البنوك الأوروبية!

بين 2008 و 2015 الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أنفقت أكثر من 747 مليار يورو، أي حوالي 792 مليار دولار، على حَزم الإنقاذ المخصصة للبنوك..

هذا ما أعلنه تقرير صادر عن معهد أمستردام الدولي.

أكثر من 226 مليار دولار من أموال دافعي الضرائب، قد هدرت على حُزم الإنقاذ المذكورة، حتى 10–2016.

يركز التقرير على أكبر أربع شركات للتدقيق، والتقييم في المنظومة المالية الأوروبية، على اعتبارها، من الشركات المسؤولة، عن الاستشارات المالية للدول والشركات، وعلى الرغم من مسؤوليتها في أزمة 2008، إلا أن مستويات ربحها، وموقعها في السوق لا تزال في تقدم مستمر. حيث استمرت خطط الإنقاذ، مع الحسم بأنه لا يوجد أي خيار بديل!، الخبراء يؤكدون بأن كل هذه الحزمة من المدفوعات لإنقاذ البنوك، لن تقوم إلا بتأجيل انفجار الفقاعة المالية مجدداً، حيث يعتبرون أن أزمة البنوك الإيطالية والإسبانية وصلت إلى ما يمكن تسميته إفلاساً دون إعلان، ليؤكدوا بأن الانفجار القادم لن يكون بإمكان الحكومات والبنوك السيطرة على مفاعليه!..

أليس «في العجلة الندامة» يا حكومة؟!

صدر القرار رقم 375 تاريخ 9/2/2017، عن رئيس مجلس الوزراء، المتضمن اعتماد التعليمات التنفيذية لقانون التشاركية رقم 5 لعام 2016، والمرفقة به.

■ عاصي اسماعيل

وقد ورد بمتن القرار: يُنشر هذا القرار ويعتبر نافذاً اعتباراً من تاريخ نشره.
تقديم المقترحات خلال ثلاثة أشهر!!
فرض القرار، وفور صدوره، على الوزارات تشكيل اللجان المنصوص عليها بموجب القانون، ومنحها ثلاثة أشهر من أجل تقديم مقترحاتها حول «فرص مشاريع التشاركية»، حيث ورد بمتن القرار:
تقوم الوزارات المعنية، فور صدور هذا القرار، بالتنسيق مع الجهات العامة التابعة لها، أو المشرفة عليها، وتوجيهها لتشكيل اللجان المنصوص عليها «حسب الحاجة» وإعداد مقترحات أولية خلال مدة 3 أشهر اعتباراً من تاريخه، بخصوص فرص مشاريع التشاركية الممكنة، وفق أحكام القانون رقم 5 لعام 2016، وذلك على أي من المرافق العامة، أو البنى التحتية، أو المشاريع العائدة ملكيتها لها، وأن تقوم بتزويد مكتب التشاركية بالمشاريع التي ترى جدوى أو ضرورةً لدراستها، ليصار لاحقاً لإعداد ما يلزم بالتنسيق مع الجهات المعنية كافةً وفق الخطوات والإجراءات الواجبة وفق أحكام القانون المذكور.

توضيحات أخرى أكثر عمقاً ومنفعةً!

وقد ورد بموجب المادة 2 من التعليمات المرفقة بالقرار، حول الجهات العامة المحددة بموجب المادة 1 من القانون، حيث تم إضافة أية جهة أخرى ينص صك إحداثها على معاملتها معاملة القطاع العام.
وحول مفهوم الخدمة العامة، الواردة بمضمون القانون، فقد وضحت المادة 3 من التعليمات التنفيذية، بأنه: يندرج ضمن مفهوم الخدمة العامة، أو الخدمة التي تتوخى المصلحة العامة «موضوع عقد التشاركية» أنواع السلع والخدمات كافةً التي تنتج عن مشروع التشاركية، والتي تقدم مباشرة إلى الجهة العامة المتعاقدة أو نيابةً عنها الى المستفيد.
وبذلك تصبح المرافق العامة والبنى التحتية والملكيات العامة كافة، وتلك التي تعتبر بحكمها، بالإضافة إلى السلع والخدمات الناتجة عن المشروع التشاركي، كلها «بكج» يختار منها القطاع الخاص ما يناسبه، ولن تستطيع هذه الخدمات أن تأخذ صفة الخدمات العامة، أي أن تكون مدعومةً أو منخفضةً التكلفة، طالما أن شريكاً في رأس مال المشروع، يسعى إلى تحقيق الربح من مشاركته، الشركاء الذين لا يستثني منهم القانون جهات القطاع الخاص كلها، محلياً، مقيماً أو مغترباً، أو أجنبياً، بموجب القانون.

تسهيلات تحويل العائدات بالقطع للخارج

التعليمات لم تغفل حق مستثمري القطاع الخاص من تحويل أرباحهم، أو رؤوس أموالهم إلى الخارج بالقطع، حيث ألزمت المصرف المركزي بتنظيم هذا الحق، بشراء القطع أو بتحويله.
فقد ورد في المادة 35 من التعليمات التنفيذية: يلتزم المستثمرون الأجانب والسوريون غير المقيمين، عند تحويل حصيلة استثماراتهم بشركات مشاريع التشاركية بالقطع الأجنبي إلى الخارج، وفق أحكام الفقرة ه من المادة 61 من القانون بالتعليمات، وأنظمة القطع الصادرة «أو الواجب استصدارها» عن مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص، وعلى أن تشمل هذه التعليمات تنظيم حق هذه الجهات بشراء وتحويل القطع الأجنبي، عن طريق المؤسسات المالية المرخصة، المقابل لحصتهم من أرباح المشروع، وكذلك نتيجة تصفية أو بيع حصتهم بمشاريع التشاركية بشكل جزئي أو كامل.
وقد تضمنت التعليمات الكثير من المواد الأخرى، بعضها له الطابع التنظيمي، وبعضها الآخر، يتضمن التسهيلات التعاقدية أو الإجرائية، حول التعاقد والتنازل، وغيرها من المواضيع المتعلقة بالأصول التعاقدية، بما في ذلك ضوابط إدراج الأسهم أو السندات الصادرة عن مشروع التشاركية في سوق الأوراق المالية، أو طرحها جزئياً للاكتتاب العام.

السيادة الوطنية مهددة

بهذه القراءة السريعة لمضمون التعليمات التنفيذية، يتضح وكأن الحكومة على عجلة من أمرها، أكثر من مستثمري القطاع الخاص أنفسهم، اعتباراً نفاذ القرار من تاريخه، مروراً بمنح مهلة ثلاثة أشهر لتشكيل اللجان، وتقديم المقترحات، وليس انتهاءً بما أطلقت عليه الحكومة «فرص مشاريع التشاركية الممكنة»!!.
ولكن عن أية فرص يتم الحديث الحكومي هنا، ولمصلحة من هذه الفرص بالنتيجة؟؟.
أسئلة سبق أن تمت الإجابة عنها عند إقرار قانون التشاركية، سيئ الصيت، بحينه؛ فمصلحة المستثمرين هي الأولى والأخيرة بمضمونه، كما بمضمون القوانين والقرارات والتعليمات التنفيذية كافةً، التي أصدرتها وتصدرها الحكومات الليبرالية المتعاقبة، وما زالت، ولكن هذه المرة على حساب المرافق والخدمات العامة كافةً، والعاملين بها، بل والملكيات العامة، واستثمارها أيضاً.
وبمعنى أكثر وضوحاً، على حساب مصلحة الوطن والمواطنين، بل والسيادة الوطنية عموماً، والتي جعلتها مثل هذه القوانين، والسياسات الليبرالية المتبعة، سلعةً معروضةً للبيع بثمن بخس!

هل تاهت الوعود على طريق التنفيذ؟

أهالي منطقة التل، وبعد استقرار الوضع الأمني والعسكري فيها، وبعد أن استعادت المؤسسات الخدمية دورها المناط بها، افتراضاً، وبعد زيارة محافظ ريف دمشق إليها، ووعوده بعودة الخدمات، واستكمالها من أجل عودة الحياة إلى طبيعتها في المدينة، ما زال الأهالي بانتظار تنفيذ الوعود حتى الآن.

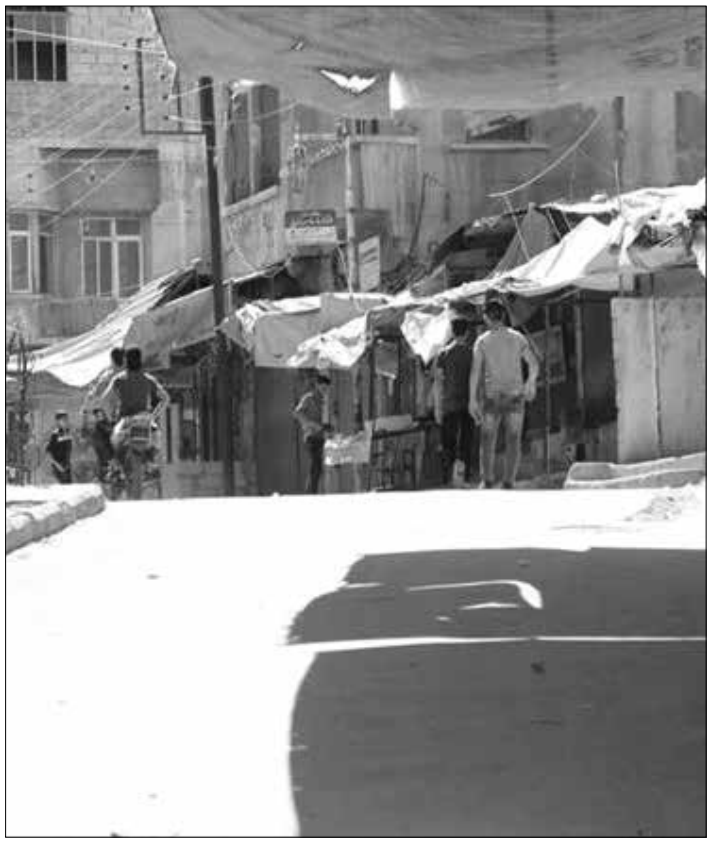

■ مراسل قاسيون

ومن أهم المشاكل الخدمية التي يعاني منها أهالي التل، هي: مشكلة تأمين التيار الكهربائي، عبر الشبكة النظامية.

أزمة مركبة!

أشهر عديدة مرت، ومدينة التل تعيش في الظلام، بسبب استمرار انقطاع التيار الكهربائي عنها، ومع هذا الانقطاع يتأثر قطاع تأمين المياه، ما يعني أن مشكلة الكهرباء مشكلة مركبة، ترتبط بها بشكل مباشر عملية التزود بالمياه، فلا كهرباء ولا مياه، وبالتالي: لا غسيل ولا تغسيل ولا حمامات، ولا إنارة، ما يعني أيضاً توفر الظروف المناسبة لانتشار الأمراض، وغيرها من السلبيات على الحياة اليومية.
وبالنتيجة تصبح مسألة عدم تأمين التيار الكهربائي، طيلة هذه المدة، أزمةً معاشةً، بتداعياتها السلبية اليومية على حياة الأهالي.

السبب مغيب!

الأهالي تزايدت شكوكهم، حول عدم تأمين التيار الكهربائي حتى الآن، فالحديث الرسمي يقول: إن محطة الكهرباء جاهزة للعمل، بمحولة واحدة، وبأن هناك محولةً ثانيةً سيتم تركيبها أيضاً، وعلى الرغم من كثرة الوعود الرسمية بعودة الكهرباء، إلا أنه وعند المراجعة من قبل أي كان من الأهالي، لمعرفة السبب في عدم وصل التيار الكهربائي، يتم الوعد بالتشغيل والوصل، وهكذا، تمر الأشهر دون كهرباء.
بالمقابل فقد غزت مدينة التل المولدات الكهربائية، وأجهزة الطاقة الشمسية، وغيرها من المستلزمات الكهربائية بغرض الإنارة والشحن، من بطاريات وليدات وشواحن، وغيرها الكثير، وجميعها بأسعار مرتفعة، يتحكم بها بعض السماسرة والتجار، على حساب حاجات الأهالي، ما عزز من الشكوك بأن موضوع عدم وصل الكهرباء، طيلة هذه المدة يصبُ عملياً في جيوب هؤلاء التجار والسماسرة، ومن خلفهم من المتنفذين والفاسدين.
ومع الانتشار الكثيف للمولدات، أصبح الصخب والضجيج سمةً مضافةً على جحيم الحياة اليومي.

شحن بطارية المحمول بـ 100 ليرة

المشكلة الحقيقية بالنسبة للأهالي، ممن لا يمتلكون الإمكانية لشراء المولدات، واستعاضوا عنها بالبطاريات والشواحن والليدات، حيث بدون كهرباء تصبح هذه التجهيزات دون جدوى، الأمر الذي أتاح فرصة تربّح إضافية ممن لديهم المولدات من التجار والمستثمرين، حيث يتم تقاضي مبالغ احتكارية بمقابل شحن هذه البطاريات، ولعل معرفة أن شحن بطارية هاتف محمول، على سبيل المثال، تصل إلى 100 ليرة، تكفي لمعرفة حجم المأساة التي يعيشها أهالي التل، في ظل العتمة والظلام المفروض عليهم، والمستثمر جيداً من قبل البعض.

أين الوعود؟!

وإذا أضفنا إلى مأساتهم هذه، المتمثلة بالكهرباء والمياه والظلام، جميع المآسي التي يشتركون بها مع بقية السوريين، من ارتفاع الأسعار، وتدني الدخول، وسوء المواصلات، وسوء الطرقات، وغيرها الكثير من أوجه المعاناة المستمرة والمزمنة الأخرى، تصبح الحياة فعلاً جحيماً لا يطاق بالنسبة لهم.
أهالي مدينة التل يتساءلون: أين المحافظ، وأين وعوده بعودة الحياة إلى طبيعتها؟؟.
أم أن مصلحة حفنة من التجار والسماسرة أهم من استعادة الحياة؟.

أشجار الساحل السوري فلاتر للمعادن الثقيلة!

تحت عنوان «تحديد نزر بعض العناصر المعدنية الثقيلة في دقائق الغبار المترسبة على أو راق بعض الأشجار في الساحل السوري» قدم كل من د. محمد أسعد ود. غياث عباس، ود. إبراهيم نيصافي ود. أسامة رضوان بحثهم إلى مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية.

تُعدُ العناصر المعدنية وخاصةً الثقيلة، من أهم الملوثات التي تؤثر سلباً في جودة الهواء، وهي تدخل إليه نتيجة التحلل الطبيعي والكيميائي للتربة والصخور، وكذلك من ثوران البراكين والنشاطات البشرية المرتبطة بعمل المناجم والتصنيع، والمواد التي تحتوي على الملوثات المعدنية.

كما أن المعادن الثقيلة هي من أخطر الملوثات اللاعضوية على الوسط المحيط، وذلك نظراً لعدم تحطمها بيولوجياً وبالتالي قدرتها على البقاء لفترة زمنية طويلة في البيئة

وقد أدى تزايد الأنشطة البشرية بأنواعها المختلفة إلى تغيير في الدورة البيوجيوكيميائية للعناصر الثقيلة، وتحرير موادّ كيماوية جديدة في البيئة، وبالتالي الإخلال بالتوازن البيئي الطبيعي وتلويث الوسط المحيط، وعلى الرغم من أن العناصر الثقيلة توجد طبيعياً بتراكيز منخفضة، فإن تراكيز بعضها قد يصل إلى مستويات خطيرة وسامة للكائنات الحية في العديد من الأنظمة البيئية نتيجة للنشاطات البشرية.

يحمل الهواء دقائق صلبةً تنطلق إليه من مصادر عدة بأحجام وأشكال مختلفة وبتركيب كيميائي متنوع.

وتصدر هذه الدقائق إما من مصادر طبيعية، أو من نشاطات الإنسان المختلفة، ويلعب التركيب الكيميائي للدقائق الملوثة للهواء دوراً كبيراً في تحديد أثرها السلبي في الكائنات الحية أو الأوساط الطبيعية، ويتراوح قطرها ما بين 0,002 و. 500 ميكرومتر، ويمكن لها أن تبقى عالقةً في الهواء لزمن يتراوح بين بضع ثوان إلى سنوات عدة.

تحتوي الدقائق المعلقة في الهواء على خليط من الجسيمات الأساسية الناتجة من عمليات الاحتراق غير الكامل، وجسيمات ثانوية المنشأ تنجم عن التفاعلات الكيميائية في الغلاف الجوي، بالإضافة إلى عناصر معدنية سامة مثل الرصاص، الكاديوم، الكروم وغيرها. تنتج هذه الملوثات في الغالب عن احتراق الوقود، إذ تنبعث الدقائق المعلقة عن وسائط النقل العاملة على الديزل بقدر يزيد بين 30 و% 50 عن وسائط النقل العاملة على البنزين، وعن بعض العمليات الصناعية، وذلك إما عن طريق حرق الوقود اللازم لهذه الصناعة أو لكونها من نواتج العمليات الصناعية في خطوط الإنتاج، وتلعب صناعة النفط والإسمنت والأسمدة ومحطات توليد الطاقة دوراً رئيساً في هذا التلوث، بالإضافة إلى بعض المنشآت الصغيرة مثل مجابل الإسمنت والكسارات. تترك الدقائق العالقة في الهواء تأثيرات سلبية في الصحة العامة سواءً على العاملين أو القاطنين في المناطق المجاورة، إذ تؤدي إلى أمراض خطيرة في الجهاز التنفسي. يتوقف تأثير هذه الدقائق المعلقة على حجمها، وتعدّ الدقائق ذات الأقطار الأقل من 10 ميكرونات الأكثر ضرراً كونها قابلة للاستنشاق، وأكثرها خطورة على الإطلاق الدقائق ذات القطر الأقل من 2,5 ميكرون لأنّها تستطيع اختراق دفاعات الأنف، كما يساهم سطحها النوعي المرتفع في امتصاص العناصر المعدنية الثقيلة مثل: الرصاص، أضف إلى ذلك قدرتها على الانتقال إلى مسافات بعيدة عن مصادر تشكلها تصل تبعاً لأحجامها، وإلى عشرات الكيلومترات

يلعب الغطاء النباتي دوراً أساسياً في تنقية البيئة »تربة، ماء وهواء« من المعادن الثقيلة عبر فلترتها وامتصاصها، ومراكمتها في أجزائها المختلفة، بتراكيز تفوق تراكيزها في البيئة المحيطة، مشكّلةً بذلك حلاً جزئياً لظاهرة التلوث بالعناصر المعدنية الثقيلة

أثبتت الدراسات، أن الأمواج البحرية تلعب دوراً كبيراً في شحن الهواء الجوي على اليابسة، بعدد كبير من المركبات ذات المنشأ البحري، وعلى رأسها مركبات العناصر المعدنية الثقيلة كما أجمعت العديد من الدراسات المحلية والعالمية، التي أجريت في هذا المجال، أن أو راق الأشجار والنباتات داخل المدن وخاصة تلك التي تشهد نشاطات بشريةً وصناعيةً واضحةً تحتجز الدقائق الصلبة الغبارية التي تحتوي مركبات للعناصر المعدنية الثقيلة

تكمن أهمية هذا البحث في تحديد مدى تلوث مواقع الدراسة ببعض العناصر المعدنية الثقيلة، وفيما إذا كانت تراكيز هذه العناصر مرتفعةً، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على تلوث الهواء في هذه المواقع، ما قد يشكّل خطراً على سكان هذه المناطق.

تهدف هذه الدراسة إلى:

-تحديد كمية الدقائق الصلبة المترسّبة على أوراق بعض الأشجار المنتشرة في الساحل السوري.

-تحديد تراكيز بعض العناصر الثقيلة، مثل: الزنك، الحديد، الرصاص، النحاس، النيكل، الكاديوم، الكوبالت، والمنغنيز في الدقائق الصلبة المترسبة على أو راق أشجار: الازدرخت، الدفلة، الأكاسيا، الكينا، السرو والنخيل.

-تحديد القطاعات الأكثر تلوثاً بالعناصر المعدنية الثقيلة في الساحل السوري، وكذلك الأشجار الأكثر فعاليةً في احتجاز الدقائق الصلبة المعلقة ونزر العناصر المعدنية الثقيلة.

ولدى مقارنة كمية الدقائق الصلبة المترسبة على أو راق الأشجار » الإزدرخت، الكينا، الدفلة، السرو، الأكاسيا، النخيل «، يُلْحَظ أنّ أشجار السرو تحجز كميات من الدقائق الصلبة أكثر من الأنواع الأخرى وينطبق الأمر نفسه على مواقع الدراسة جميعها، لتأتي بعدها أوراق الإزدرخت والأكاسيا والدفلة التي كانت قريبةً نسبياً بعضها من بعض في كمية الدقائق الصلبة المترسبة على أو راقها، بينما كانت أو راق أشجار النخيل غير المرتفع »حتى ثلاثة أمتار« هي الأقل تجميعاً للدقائق الصلبة، ويبدو أن لطبيعة سطح الورقة الخشن أو الأملس ولكثافة يخضور الورقة دوراً أساسياً في احتجاز الدقائق الصلبة المعلقة في الهواء.

بينت الدراسة أنّ: تراكيز نُزر عناصر الكاديوم، الرصاص، النيكل والكوبالت كانت الأعلى في مواقع الدراسة حيث مصفاة النفط والمحطة الحرارية في بانياس إذ إنّ مواقع الاعتيان كانت قريبة من النشاطات الصناعية، وكذلك أثر معمل الأسمنت مضافاً إليه الحركة المرورية الكثيفة في طرطوس.

في حين سجلت تراكيز هذه العناصر قيماً منخفضةً في المواقع البعيدة عن النشاط الصناعي ومصادر التلوث المباشر، أو تلك التي تشهد نشاطاً زراعياً غير كثيف.

ويمكن صياغة أهم التوصيات المنبثقة عن نتائج هذه الدراسة، بضرورة تشجير المناطق المحيطة بمواقع النشاطات الصناعية، وفي داخل المدن،وعلى الشاطئ البحري، لما لها من دور إيجابي في احتجاز الدقائق الصلبة، مع ما تحتويه من مركبات للعناصر المعدنية الثقيلة، ذات الأثر السام في الإنسان، وبخاصة أشجار السرو والإزدرخت

وجدتها

■ د. عروب المصري

إقامة الصلات بين السلوك والتطور؟

تحت عنوان «الأصول البيولوجية للسلوك البشري -إقامة الصلات بين السلوك والتطور» الذي ترجمته الهيئة العامة المصرية للكتاب، قدم الكاتب تيموثي جولدسميث، رؤيةً متعددة الوجوه عن تضافر عدد من العلوم في صياغة علم جديد هو: علم النفس التطوري، حيث يشير ««جولدسميث»» إلى أن جوهر الإنجاز الذي توصل إليه «تشارلز داروين» يتمثل في توسعه في فكرة وحدة تفسير العلوم، وهو إنجاز علمي بالنسبة لزمانه والأزمنة التي تلته. منه عرفنا: أن لكل تساؤل متعلق بعلم البيولوجيا زوجاً من الجوانب يختلف كل منهما عن الآخر.

وعند اتباع هذا المسار في تفسير الظواهر، وإرجاع المسببات إلى أحداث فيزيولوجية أو كيميائية حيوية، يتضح لنا أن مثل هذه الأحداث لا توضح العمليات الحاسمة التي جرت عبر التطور.

فالطاقم الوراثي لدى الخلايا البشرية، ينتظم في شكل مجاميع تعمل لتؤدي في نهاية المطاف إلى تكوين الشكل الظاهري للفرد، والشيء نفسه يوجد لدى الأنواع الحية الأخرى جميعها. فالمادة الوراثية هي المسؤولة عن تصميم الشكل الداخلي والخارجي للكائن الحي، ووظيفة كل عضو، وكذلك القيام بالسلوكيات المختلفة، وهذا يكفل نجاح انتقال المادة الوراثية متمثلة في الجينات فيما بين الأجيال المتلاحقة للنوع نفسه.

يعتبر الحرص الذي يبديه الجسم للحفاظ على مخزون الطاقة، من أبرز المشكلات التي يتعين على كل كائن حيّ حلها. فلا غرابة في أن تتوافر لدى جسم الإنسان آليات تصحيح ذاتية، تنشط عندما ينخفض مخزون الطاقة في الجسم، فالمسببات الفيزيولوجية تبرز سمات سلوكيةً واضحةً يكشف عنها سلوك الكائن الحي، تعتبر في حد ذاتها تعبيراً عن غاية وظيفية من قبل البرنامج الوراثي.

إن التاريخ التطوري لأي كائن حي، يمكن أن يحوي دلائل تشير إلى وجود إمكانات تطورية ملزمة وملحوظة، عندما يكون سلوك الإنسان أكثر حداثةً ويمكن قياسه بإحدى الطرق الفيزيائية أو الكيميائية. والاختلاف يوجد في بعض الأسس الفيزيائية أو لا يوجد. حيث إن جميع الظواهر المرتبطة بالتطور العصبي تقوم على قواعد طبيعية وكيميائية ترتكز عليها. فبمرور الأزمنة ربما تزداد الفوارق الواضحة والكبيرة، بين المسببات المباشرة والمركبة، عندها يمكن القول: أنه لا يوجد ما يدعونا للقول أنه لكل ظاهرة بيولوجية عامل مسبب واحد لا يوجد غيره.

aroub@kassioun.org

التلوث والتغير المناخي

يقتل 1,7 مليون طفل دون سن الخامسة سنوياً

نشرت منظمة الصحة العالمية تقريراً صادماً يحذر من أن ما يصل إلى 1,7 مليون طفل في أنحاء العالم جميعها، أو واحد من كل أربعة أطفال دون سن الخامسة، يموتون سنوياً جراء التلوث.

الإسهال الناجم عن المياه الملوثة ونقص المرافق الصحية وسوء النظافة أودت جميعها بحياة 361 ألف طفل

وأشار التقرير أيضاً إلى أن العدد قابل للارتفاع، على المدى القصير نتيجةً لتغير المناخ وأسباب غير صحية عدة، وقال الدكتور، مارجريت تشان، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية «WHO» في بيانها: إن «البيئة الملوثة هي إحدى أسباب الموت، لا سيما لدى الأطفال الصغار، لأن أعضاءهم التي تنمو وأجهزة مناعتهم وأجسامهم الصغيرة وأجهزة التنفس، تجعلهم أكثر عرضةً لتأثير الماء والهواء الملوث».

التهديدات الناجمة عن التلوث

وتضمن التقرير دراسةً أولى، تناولت التهديدات الناجمة عن التلوث في أنحاء العالم جميعها، حيث يواجه الأطفال التهابات الجهاز التنفسي مثل: الالتهاب الرئوي الذي يقتل بسببه ما يقدر بنحو 570 ألف طفل سنويا، أما الإسهال الناجم عن المياه الملوثة، ونقص المرافق الصحية، وسوء النظافة فقد أودت جميعها بحياة 361 ألف طفل، في حين تسبب الملاريا 200 ألف حالة وفاة سنوياً.

العوامل البيئية

الدراسة الثانية، تناقش التأثير الكبير للعوامل البيئية، على وفيات الأطفال، حيث يموت 270 ألف طفل خلال الشهر الأول من الولادة بسبب التلوث البيئي، حيث إن الكثير من الأسر في العالم النامي ما تزال تعتمد على الفحم من أجل الطبخ أو التدفئة.

ووفقا لمعايير تلوث الهواء، التي وضعت من قبل منظمة الصحة العالمية في عام 2014 فإن 92% من سكان العالم يتنفسون الهواء الملوث.

وبينما تعيش العديد من الأسر بعيداً عن الاعتماد على الوقود الأحفوري بفضل ازدهار بلدانها وتحسن الاقتصاد المحلي، إلا أن الأطفال مازالوا تحت تهديد الخطر الدائم، بسبب أمراض مثل: السرطان والربو والجلطات وأمراض القلب.

النفايات الكهربائية والإلكترونية

من المتوقع أن تتفاقم المشاكل البيئية، التي يواجهها الأطفال، حيث سيتعرضون لأنواع أخرى من التلوث مثل النفايات الكهربائية والإلكترونية، حيث ستسجل هذه النفايات ارتفاعاً بنسبة 19% بين عامي 2014 و2018، ليصل حجمها إلى 50 مليون طن متري في أنحاء العالم جميعها، وهو ما سيكون ضاراً بالصحة.

وسيؤدي تغير المناخ إلى تفاقم مشاكل التلوث البيئي، حيث ستسجل مستويات ثاني أكسيد الكربون ارتفاعاً، مما سيؤدي إلى زيادة خطر الإصابة بالالتهابات الرئوية والأمراض الأخرى، مثل: الربو، التي ستظهر أعراضها بنسبة 11% إلى 14% لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات.

الحلول الممكنة

تتضمن مقترحات الحلول التي تقدمت بها منظمة الصحة العالمية لمحاربة مشاكل التلوث، إزالة العفن الفطري، الذي يصيب جدران وأسقف المباني على اختلافها، بالإضافة إلى تحسين التغذية المدرسية، والحد من التعرض للنفايات الصناعية فضلاً عن القضاء على عمالة الأطفال مما يحد من تعرضهم لخطر المبيدات.

أخبار العلم

ثورة جديد في مجال تجميد الأعضاء البشرية!

طور علماء من جامعة مينيسوتا الأمريكية طريقةً جديدةً لحفظ الأعضاء المجمدة، دون الضرر بخلاياها أثناء عملية إعادة زرعها.

ولهذا الغرض، استخدم الباحثون جزيئات نانوية من أكسيد الحديد، تساعد في تسخين الأنسجة البيولوجية بشكل موحد.

ويمكن الاحتفاظ بالأعضاء المجهزة، لإعادة الزرع لعدة ساعات فقط، بسبب الأكسجين الذي يتسبب في تلف أنسجة الأعضاء. أما عند القيام بعملية تجميدها فيمكن زيادة وقت التخزين، إلا أنه وبعد ذوبان الجليد فإن مناطق معينة من أنسجة الأعضاء يمكن أن تتضرر.

وعند تجميد أحد الأعضاء تحصل عملية التزجيج «هي عملية تحويل المادة إلى مادة صلبة غير متبلورة شبيهة بالزجاج خالية من أية بنية بلورية، إما عن طريق التخلص السريع من الحرارة، أو إضافة المزيد من الحرارة أو خلطها مع إضافات»، وهذا يعني منع تكون الخلايا التي تدمر بلورات الجليد الخاصة بها. ولكن بسبب عملية التسخين المتفاوتة للأنسجة فإن بلورات الجليد تتكون في النهاية.

ولحل هذه المشكلة، غطى الباحثون الشرايين السباتية للعضو المطلوب حفظه بجزيئات نانوية من أكسيد الحديد وثنائي أكسيد السيليكون، بعد ذلك، يتم وضع العضو داخل لفائف تكون مجالا مغناطيسيا، اتجاه خطوط المجال تتغير بسرعة، مما يؤدي إلى تسخين العينة بشكل متزن.

الألمان والصينيون سيتعالجون في روسيا!

أعلنت وزيرة الصحة الروسية، فيرونيكا سكفورتسوفا، في منتدى الاستثمار الروسي «سوتشي-2017» أن حجم السياحة الطبية في روسيا، ازداد خلال عام 2016 بنسبة 56%.

وقالت فيرونيكا سكفورتسوفا: «الآن تأتي شركات التأمين الألمانية إلينا لعلاج المتقاعدين الألمان في روسيا في المراكز الرائدة ذات التقنية العالية، الشيء نفسه بالنسبة للبحرين والصين.. لذلك، فإننا لا نتحدث فقط عن الدول القريبة، نحن حقا في حالة تنمية نشطة».

وبحسب إحصائيات جمعية السياحة الطبية الروسية «AOMMT»، ومع نهاية عام 2016، وصل عدد المرضى الأجانب الذين يخضعون للتشخيص أو العلاج، في المستشفيات الروسية إلى ما يقارب 20 ألف شخص، أي أكثر بـ56% من العام 2015.

ووفقا لـ «AOMMT» فإن 44% من المرضى الأجانب، أتو إلى روسيا على مدار 11 شهرا من عام 2016، بهدف تلقي خدمات طب الأسنان.

يذكر أن روسيا احتلت المرتبة الـ34، في أغسطس/آب 2016، في ترتيب الدول الجاذبة للسياحة الطبية.

الملح يزيد من السكري والسكتة الدماغية

أكد علماء تابعون للمركز الوطني للبحوث الطبية في الولايات المتحدة، أن زيادة الملح في الأطعمة التي يتناولها الإنسان يومياً، يرفع من خطر الإصابة بالسكري والسكتة الدماغية.

وفي مقابلة مع الصحفيين قال العلماء: «لقد أجرينا عدة دراسات شملت نحو ألفي مريض ممن أصيبوا بالسكري والسكتة الدماغية، وخلال الدراسات تبين لنا أن نسبةً كبيرةً من هؤلاء المرضى كانوا يعتمدون في غذائهم على الوجبات الجاهزة، التي تحتوي على كميات كبيرة من الملح، كما لوحظ أنهم يضيفون كميات كبيرة من الملح لطعامهم بشكل يومي».

وأضاف العلماء: «العام 2012 تم تسجيل أكثر من 700 ألف إصابة بأمراض القلب والشرايين في الولايات المتحدة وحدها، أكثر من 45% من هؤلاء المرضى كانوا يعانون من اضطرابات في النظام الغذائي ويعتمدون على الأطعمة المالحة بشكل أساسي في غذائهم».

وأشاروا إلى أن غالبية حالات الوفاة بسبب السكري والسكتة الدماغية، لوحظت عند الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم ما بين 25 إلى 54 عاماً.

باسل الأعرج: رسول الاشتباك الآتي

ارتقى الشاب باسل الأعرج شهيداً برصاص الكيان الصهيوني، بعد عام من ملاحقته هو ورفاقه بتهمة «محاولة تنفيذ عملية ضد «إسرائيل»»، تلك التهمة التي سبق وأن أودت بالأعرج وخمسة من رفاقه إلى سجون السلطة الفلسطينية في رام الله، نهاية آذار/2016...

■ فادي خضر

المتحدثة باسم جيش كيان الاحتلال، قالت: إن الأعرج فتح النار على جنود قدموا إلى منزله لتوقيفه، فردوا بإطلاق النار عليه وقتله، ذلك في مدينة البيرة قرب رام الله، لكن شهادات المدنيين التي أكدت استخدام الوحدات المقتحمة لمنزل الشهيد لمئات الأعيرة النارية، والشظايا تؤكد نوايا الاغتيال، وليس الاعتقال كما تدعيه سلطة الاحتلال...

بطاقة الشهيد

الشهيد باسل الأعرج، من أبناء قرية الولجة قرب بيت لحم المحتلة، ولد فيها بتاريخ 1984/1/26، تخرج من كلية الصيدلة في مصر، ساهم في تأسيس نواة الحراك الشعبي الشبابي في الضفة الغربية، وشارك في المظاهرات الشعبية الداعمة لمقاطعة كيان الاحتلال، ومن أبرزها الاحتجاجات على زيارة وزير الحرب السابق في حكومة العدو، شاؤول موفاز، إلى الضفة في 2012، حيث تعرض للضرب من أجهزة أمن السلطة الفلسطينية، وأصيب على إثرها بجروح.

من جهة أخرى، عمل الأعرج في مشروع لتوثيق أهم مراحل الثورة الفلسطينية منذ ثلاثينات القرن الماضي ضد الاحتلال البريطاني، وصولاً للمراحل المتقدمة من الاحتلال الصهيوني، وعمل على تنظيم رحلات

إن كان هناك من لا يريد أن يسمع ذلك إلا أن استشهاد الأعرج ليس إلا إشارةً على اشتباكٍ آت تلوح طلته في الأفق

ميدانية لمجموعات شبابية متنوعة إلى مناطق لها دلالات متعلقة بمحطات من الثورة الفلسطينية، مثل: نموذج ريف جنين، في المقاومة قديماً وحديثاً، وأهم عمليات المقاومة الحديثة عام 2002 في مدينة الخليل.

واحدة من العلامات اللافتة في حياة الأعرج، هي: تلك المتعلقة بشخصه، كشاب ضفاوي مثقف لم يقع في شباك استثمار ثقافته في مصلحة المطبعين والمتخاذلين، ورواد الحالة الفصائلية الانقسامية في الداخل المحتل، ولم يقع كذلك فريسة احتواء منظمات الـNGOs التي بات تعدادها عصياً في الأراضي المحتلة، وظل رافعاً شعار «جاي جاي الاشتباك».

بين أيدي السلطة الفلسطينية

اعتقلت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية الشهيد الأعرج مع ثلاثة من رفاقه في أوائل نيسان من العام الماضي، وقالت أن الشبان الثلاثة المعتقلين لديها ضبطوا وبحوزتهم أسلحة ومواد قتالية، وأن المؤشرات الأولية تدل على أنهم كانوا بصدد تنفيذ هجمات ضد أهداف «إسرائيلية».

خاض الشهيد الأعرج منذ ذلك الحين إضراباً مفتوحاً عن الطعام هو ورفاقه بالتزامن مع حملة شبابية في الضفة للإفراج عنه، مما أدى إلى الإفراج عنهم بعد 6 أشهر من الاعتقال، لكنه اختفى عن الأنظار إثر مطاردة جيش العدو له بغية اعتقاله مجدداً، وبقي مختفياً عن الأنظار حتى موعد استشهاده في مدينة البيرة قرب رام الله.

الوضع الذي مر به الأعرج، بين مرحلة الإفراج عنه من قبل السلطة الفلسطينية، ولحظة استشهاده في قلب الأراضي التي تحكم فيها سلطة أوسلو، وضع مسألة التنسيق الأمني مجدداً بين السلطة الفلسطينية واستخبارات الاحتلال تحت ضغط الرافضين له من أبناء الشعب الفلسطيني، الذين شاهدوا قوات الاحتلال تغتال أحد أبنائهم وتصيب اثنين من المواطنين أيضاً بأعيرة نارية أثناء تغطية جيش الاحتلال للقوات المداهمة، تلاها «التنديد» الخجول من قبل السلطة التي تمجد «ثمار التنسيق الأمني» حتى اليوم، وسط هذا النوع من عمليات الاغتيال والاستيطان الذي يمارسه كيان الاحتلال، إذاً كيف تنظر السلطة إلى عيون أهالي الضفة، بتنسيقها الأمني؟ وإن كان هذا التنسيق مثار الفخر لإنجازات السلطة في أوسلو وما تبعها، فكيف يتم اغتيال أحد أبناء الحراك الشعبي في الضفة الغربية؟ هنا يمكن تحليل نموذج الشهيد باسل الأعرج ورفاقه، بمعانيها السياسية انطلاقاً من ثلاث نقاط أساسية:

الحراك الشبابي في الضفة

في الوقت الذي تدأب فيه السلطة في رام الله على محاولة إثبات صواب نهج أوسلو في حل قضية الشعب الفلسطيني، وضمن معطيات متكررة ومشهودة لفشل هذا النهج في تحصيل حتى ما تم الاتفاق عليه في أوسلو بأسوأ الأحوال بالنسبة لمطالب هذه السلطة، كان من الطبيعي أن تنشأ حركات سياسية تعلن رفضها لنموذج أوسلو وتسعى لتكوين نواتات مشاريع سياسية خارج النمط الذي أثبت فشله، كضرورة تفرضها حاجة الشعب الفلسطيني لتحصيل حقوقه، ومن هنا، كان الحراك الشبابي الشعبي– الذي كان الأعرج ورفاقه مساهمين في تصنيعه– كشكل متقدم من أشكال الرفض للتطبيع مع كيان الاحتلال، ومنادياً بإقامة مشروع سياسي جديد. وعليه، فإن استمرار وتوسيع نواتات الحراك الشبابي في الضفة يهدد «اتفاقية أوسلو»، ويهدد ضمناً السلطة التي تحمل هذا العار كمرجعية بحجة «استرداد حقوق الشعب الفلسطيني». ومن هنا يمكن فهم سلوك السلطة حيال الأعرج ورفاقه، وأكثر من ذلك حتى في ملابسات اغتياله من قبل أجهزة الكيان المحتل.

استمرار وتوسيع نواتات الحراك الشبابي في الضفة يهدد «اتفاقية أوسلو» ويهدد ضمناً السلطة التي تحمل هذا العار كمرجعية

الحراك إلى الصدارة

بناءً على الاستنتاج السابق، حول موضوعية نشوء تكتلات سياسية جديدة، نجد أن شكل النموذج الذي ظهر، لم يستند بنشاطه إلى كلام جهابذة التنظير المتخاذل، أو من عتاة منابر الإعلام السياسي، بقدر ما جاء من الشارع الفلسطيني نفسه، والضفاوي ضمناً، من الشباب الذي أوجد أَشكال نشاطه السياسي الميداني، والذي سيأخذ دوره في المرحلة القادمة دون أدنى شك كضرورة وطنية فلسطينية.

الطريق نحو الانتفاضة مجدداً

أحد ركائز الحراك الشبابي الذي لعب الأعرج ورفاقه دوراً مهماً فيه، هو الارتكاز على موروث المقاومة الفلسطينية، بتجاربها لأكثر من سبعين عاماً، ومن بينها وربما الأهم: الانتفاضتين الفلسطينيتين الأولى والثانية والحراك الأخير، كنماذج مقاومة، لا بد أن تدرس ويتم الارتكاز عليها في أي مشروع سياسي يتم طرحه.

من هنا، يمكن القول: إن النموذج الشبابي الناهض في الضفة الغربية بشكل أساسي، والذي ساهم الأعرج ورفاقه في تعبئة الشباب اتجاهه قد خط طريقه وأصبح استشهاد باسل الأعرج نموذجاً يتم تداوله بجدية في الضفة الغربية وخارجها، كقيمة مضافة لحركة الوطنيين الفلسطينيين ونقطة تسجل ضد السلطة التي اعتقلته لتضييق الخناق على هذا الخط الجديد، الناشئ في الضفة، وقد يكون هذا النموذج هو المقتل لطروحات السلطة الفلسطينية المرتكزة إلى «أوسلو»، طالما أنه قادر على إيجاد قاعدته الجماهيرية في الضفة، التي ملت بحق سلوك السلطة في رام الله، وإن كان هناك من لا يريد أن يسمع ذلك، إلّا أن استشهاد الأعرج ليس إلا إشارةً على اشتباكٍ آت تلوح طلته في الأفق.

الغرب يستفز على جبهتين..

اتسم الأسبوع الفائت بالمحاولات الغربية الحثيثة للحشد على التخوم الغربية لروسيا، ما أشاع أجواء احتمال انزلاق التوتر، نحو مواجهة بين قوات الناتو وروسيا، وفي الوقت ذاته، كانت الاستفزازات في شرق آسيا قد اتخذت منحى متصاعداً بشكل ملحوظ...

■ إعداد: مالك موصللي

أشار بيان للوزارة: إلى أنّ هذا «أول اتصال رفيع المستوى عبر القنوات العسكرية بعد اتخاذ «الناتو» قراراً بتجميد العلاقات مع روسيا

الأطلسي يستفز روسيا جواً

بينما تشتعل حرب باردة بين روسيا وقوات حلف شمال الأطلسي جراء استفزازات الأخير، شهدت الأيام الماضية أربعة حوادث بين طائرات تابعة لسلاح الجو الروسي و«الناتو»، وفق ما أعلن قائد القوات الجوّية الأميركية في أوروبا، الجنرال الأميركي تود وولترس.

وأشار وولترس إلى أنّ طائرات الحلف التقت بطائرة روسية من طراز «سو-24» ثلاث مرات، وطائرة أخرى من طراز «إيل-38». وفيما أكدت وزارة الدفاع الروسية أنّ طائرات سلاح الجو الروسي تلتزم بقواعد الطيران الدولية، حمّل الجنرال الأميركي الطيارين الروس مسؤولية الحوادث التي أمكن لها أن تؤدي إلى تصادم الطائرات، حسب زعمه.

ولفتت وزارة الدفاع الروسية إلى أنّ غيراسيموف، أجرى مكالمةً هاتفيةً مع رئيس اللجنة العسكرية لحلف شمال الأطلسي الناتو بيتر بافل، وأشار بيان للوزارة إلى أنّ هذا «أول اتصال رفيع المستوى عبر القنوات العسكرية بعد اتخاذ «الناتو» قراراً بتجميد العلاقات مع روسيا». وتبادل الجانبان الآراء حول القضايا الملحّة على صعيد ضمان الأمن، وآفاق استئناف التعاون العسكري، ومنع وقوع حوادث غير مرغوب فيها. وقال البيان: «لفت غيراسيموف اهتمام محاوره إلى المخاوف المرتبطة بتزايد النشاط العسكري للحلف قرب الحدود الروسية، وكذلك نشر نظام المواقع الأمامية للقوات المسلحة الموحدة للحلف».

وفي ردّ روسي، قال المتحدّث باسم وزارة الدفاع الروسية، الجنرال إيجور كوناشنكوف: إن الوزارة لم تتلقّ أية رسائل من وزارة الدفاع الأميركية بشأن مواجهات خطيرة بين مقاتلات روسية وأخرى أميركية، وأعلنت أنها وقعت في العاشر من شباط الماضي. وقال كوناشنكوف، وفقاً لوكالة أنباء «تاس» الروسية، «نحن لم نتلقّ أية رسائل سواء من وزارة الدفاع أو من الجنرال والترز بشأن حدوث أية مواجهات خطيرة متعلقة بطائرات حربية روسية وقعت في العاشر من شباط الماضي. إن قواتنا الجوية تجري رحلاتها كافة في امتثال صارم للقواعد الدولية والمتطلّبات الأمنية».

يذكر أن مجلس العلاقات الخارجية، وهو حسب ما تدّعي منظمة أمريكية غير حكومية ومركز أبحاث في الوقت نفسه، نشر تقريراً يذكر فيه احتمال قيام صراع بين روسيا والناتو لأول مرة في السنة القادمة، وتم تقييمه في فئة التهديدات «العالية» واحتمالات وقوعه «متوسطة».

كوريا الديمقراطية تدافع

بدأت الولايات المتحدة الأميركية وكوريا الجنوبية مناوراتهما العسكرية السنوية المشتركة، والتي وصفت بأنها رسالة متجددة لبيونغ يانغ بُعيد إجرائها تجربة لإطلاق صاروخ بالستي، حيث أكد وزير الحرب الأميركي لنظيره الكوري الجنوبي جهوزية واشنطن في صدّ أي هجوم على الولايات المتحدة أو حلفائها، وأن استخدام أية أسلحة نووية سيواجه بردّ فعّال وساحق.

بالمقابل، دعا رئيس كوريا الديمقراطية، كيم جونغ أون، قواته إلى الاستعداد لتسديد «ضربة دون رحمة إلى العدو»، وذلك على وقع المناورات الأميركية-الكورية الجنوبية السنوية التي تزيد دائماً من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

من جهته، أعلن المتحدث باسم الجيش الأميركي: إن عدد القوات المشاركة في المناورات التي أطلق عليها اسم «كي ريزولف» و«فول إيغل» مشابه للعام الماضي، حيث شارك 300 ألف جندي كوري جنوبي و17 ألف جندي أميركي، بالإضافة إلى سفن حربية أميركية استراتيجية وعناصر من سلاح الجو الأميركي.

وقال المتحدث: إنه «تمّ نشر 3600 جندي أميركي للمشاركة في مناورات «فول إيغل» المرحلة الأولى من التدريبات التي تستمر لمدة شهرين». بينما أكّد وزير الحرب الأميركي، جيمس ماتيس، التزام بلاده بالدفاع عن سيؤول، وأشار في اتصال هاتفي مع نظيره الكوري الجنوبي هان مين كو إلى صدّ أي هجوم على الولايات المتحدة أو حلفائها، مضيفاً أن استخدام أية أسلحة نووية سيواجه على الفور وبشدّة.

كما رحّب ماتيس بتحديد الحكومة الكورية الجنوبية مقاطعة «سونغ جو» في إقليم كيونغ سانغ الشمالي كموقع لنشر منظومة الصواريخ الأميركية المتقدمة «ثاد»، في وقت تكثر فيه الاحتجاجات الشعبية ضد الوجود الأمريكي في كوريا الجنوبية، وتجدر الإشارة الى أن سيول وواشنطن أعلنتا العام الماضي، عن إقامة نظام أميركي مضاد للصواريخ في الجنوب من أجل حماية البلاد من أي هجوم يشنه الشمال، على حد قولهما.

الصورة عالمياً

• أعلنت وزارة الخارجية الروسية يوم الخميس الماضي: أن نشر منظومات الدرع الصاروخي الأميركية في كوريا الجنوبية سيعقّد تسوية المشاكل النووية لشبه الجزيرة الكورية، وسيؤدي لنشوب سباق تسلح في المنطقة.

• في تطور لافت في المنطقة، أعلنت وزارة الخارجية الصينية يوم الأربعاء 2017/3/8، أن بكين مستعدة للتوسط في تسوية الخلافات، بين إيران والسعودية إذا اقتضت الضرورة ذلك.

• أعلن وزير الاقتصاد التركي، نهاد زيبكجي، أن أنقرة تأمل خلال زيارة أردوغان إلى روسيا في 10 آذار، بالتوصل إلى اتفاق لنقل التجارة بين البلدين إلى معاملات بالعملات الوطنية.

• أعلن المفوض الأوروبي للشؤون الاقتصادية والمالية، بيير موسكوفيتشي، أن فوز رئيسة حزب «الجبهة الوطنية»، مارين لوبان، في الانتخابات الرئاسية الفرنسية، سيعني من حيث الجوهر نهاية أوروبا.

• قال ميك مولفاني، مدير الرقابة الإدارية والميزانية في البيت الأبيض، لـ«فوكس نيوز»، الأحد 5/ آذار: إن إدارة الرئيس، دونالد ترامب، ستقدم على خفض كبير في حجم المساعدات الخارجية للدول الأخرى.

• ذكر قائد الشرطة الماليزية، الأحد الماضي 2017/3/5: أن شرطة البلاد استطاعت أن تعتقل ستة أجانب، وماليزي، للاشتباه في صلاتهم بمجموعات إرهابية عدة حول العالم، من بينها تنظيم «داعش».

حائراً أمام عالم جديد...

مع انقضاء الشهر الماضي، أنهى مؤتمر «ميونيخ الدولي للأمن MSC» أعماله في ألمانيا، مخلفاً وراءه تعزيزاً لتلك المخاوف التي دأب صُنّاع الرأي - من كتبةٍ ومراكز أبحاث استخباراتية في الغرب- على ترويجها بين صفوف الناس. أما لسان حال البيان الختامي للمؤتمر، فإن دلَّ على شيء، فعلى اللازمة الغربية «احذروا روسيا»، اللازمة الجافة والسمجة والفارغة، إلّا من الإشارة إلى خوف قائلها ووقوفه حائراً في عالمٍ ينذره من الاتجاهات كلها.

■ بقلم: غالا سمايين
إعداد: رنا مقداد

في شباط من كل عام، تستضيف المدينة الألمانية ميونيخ المؤتمر الأمني المخصَّص لمناقشة السياسات الأمنية والدفاعية، ومستقبلها في ظل التحديات العالمية الراهنة، ذلك بحضور جمع من وزراء خارجية الدول، ووزراء الدفاع، ومسؤولين رفيعي المستوى، فضلاً عن حشد من «الخبراء» ووسائل الإعلام، ورهطٍ من جمعيات الـNGOs «المتنوعة».

وإن كانت المؤتمرات الدولية معروفة في توازنات اليوم، بخضوعها للعبة المناكفة، والمواجهة الاستراتيجية الجارية بين قوى دولية آيلة إلى التراجع والانكفاء، وأخرى تشقُّ طريقها صعوداً، فإنه- وفي الوقت عينه- لا بد من الوقوف عندما خلص إليه التقرير السنوي الثالث لمؤتمر «ميونخ» الأمني تحت عنوان «ما بعد الحقيقة، ما بعد النظام، ما بعد الغرب» من استنتاجات، لا لأهميتها أو صوابها، إنما لما تشكلّه من دليل عمل موجّه لمئات المراكز والكتّاب التواقين للتسلّح باستنتاجاته في ضوء الاشتباك الذي يخوضونه للحيلولة دون فهم المشهد الدولي الجديد وموازينه الجديدة.

لا نبالغ إن قلنا: إن التقرير وضع بالأساس ضد روسيا ولا يتوانى في تأويل ارتباط كل ما يتهدَّد العالم بروسيا التي تشكِّل كابوساً على الإمبراطورية الزائلة

حول التقرير وسياسة الخوف

يتوزَّع التقرير الذي يقع في 90 صفحةً على ستة فصول، يتضمن الفصل الأول: شرحاً للعنوان ودلالات اختياره، والفصل الثاني: بعنوان الفواعل، والثالث: الأمكنة، والرابع: عن القضايا، بينما يختار الفصل الخامس: بعض الإصدارات الجديدة من الكتب والتقارير التي تناقش القضايا العالمية، والفصل الأخير: عبارة عن «تشكرات وعرفان» للعديد ممن دعموا إصدار التقرير.

في البداية، يثير التقرير مناقشةً حول ما يتهدَّد الغرب من الناحية الأيديولوجية والقيمية، ويتمثل ذلك- حسب ما يزعم- في صعود «القوى غير الليبرالية والحركات الشعبوية» التي يعتبر أنها «نفذت» إلى المجالس المحلية في أوروبا، وباتت تشكّل «محوراً للخوف»، وهي تعمل على تعزيز النزعتين الانعزالية والحمائية، وقد تجسَّد ذلك في انتخاب الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ومسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ويرى التقرير: أن مثل هذا الصعود من شأنه أن يقضي على «مكتسبات الغرب الليبرالي» كـ«الحرية والتعددية وحقوق الإنسان والديموقراطية»، وإن ذلك- بحسب التقرير- عالم «ما بعد الحقيقة» كما اختار التقرير عنوانه، وهذا المصطلح كان قد أدمج في قاموس «أكسفورد» في 2016 واعتبر كلمة العام، وهي تعني «ما يرتبط أو ما يدلُّ على الظروف التي تكون فيها الحقائق الموضوعية أقل تأثيراً في تشكيل الرأي العام، من المؤثرات التي تستند إلى العاطفة والمعتقدات الشخصية..».

ينطوي هذا الاستعمال وهذا التوصيف، على خطورة معرفية تشكلها نزعة مطلقة، تعتبر أن السياسات الليبرالية والنيوليبرالية تتماهى مع الحقيقة والتاريخ، وأن الحقائق الموضوعية لا تُعرَّف إلا بما يدعم الليبرالية، إنه إقصاء للتجارب الاجتماعية والثقافية، والنماذج المحلية المغايرة والمقترحات البديلة. أضف أن توظيف المصطلح يحمل تناقضات، فما دامت «آليات الديموقراطية» هي التي أوصلت هذه الحركات الشعبوية إلى السلطة، فلِمَ يتم التحول عنها الآن؟ هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يدلُّ الصعود الجديد لما يسمونهم بـ«اليمين والشعبويين»، على إخفاق الديموقراطية والليبرالية تاريخياً في معالجة هموم الشعوب وتحقيق التنمية المرجوة، أو توفير فرص العمل. إن الإشارة إلى «خطر عالم ما بعد الليبرالية» بهذا الشكل هو بحدِّ ذاته ممارسة لسياسة الخوف.

أما عن «التهديد» الذي يأتي خارج دائرة الجغرافيا الغربية فتمثله روسيا، حسب ما يزعم التقرير، ليس للغرب فقط وإنما لمجمل النظام الدولي، وهو ما اصطلح عليه «حالة ما بعد الغرب أو ما بعد النظام». ولا نبالغ إن قلنا: إن التقرير قد وُضع بالأساس ضد روسيا، ولا يتوانى في تأويل ارتباط كل ما يتهدَّد العالم بروسيا التي تشكّل- بمحورها الصاعد- كابوساً على الإمبراطورية الزائلة.

اختيار تركيا أردوغان على أساس أنها ضمن تركيبة ما يهدِّد الاستقرار الأوروبي ليس محايداً فتركيا أردوغان باتت مستهدفةً بعد تقاربها مع روسيا

روسيا أصل العلل

يدّعي التقرير أن «اختيار روسيا للحل العسكري في سورية» ضد ما يقرِّره الغرب قد ساهم في تقويض مساعي الحل السياسي، وهو ما يمثل خطراً على «منظومة السلام التي يصنعها الغرب». وهذا الموقف من روسيا، بعيد عن التحليلات الموضوعية، فالغرب- وعلى رأسه الولايات المتحدة- قد تورَّط بشكل كبير في التأسيس للصراع المسلَّح داخل سورية، وتفاقمه عبر دعم جماعات إرهابية جُلبت من أكثر من دولة، ليتضح أن الغرب كان السبَّاق إلى اللجوء للخيار العسكري. وبخصوص الحل السياسي، نجد أن مؤتمرات الحل السياسي كلّها بين النظام السوري والمعارضة، إنما تأتي بمبادرات ومتابعة وإشراف روسي.

في نقطة أخرى، يرى التقرير: أن روسيا تهدِّد النظام الأوروبي بعد أزمة أوكرانيا، وهو ما يستوجب مقاطعتها ومعاقبتها، كما يحذر من أن تعاون ترامب مع بوتين من شأنه إضعاف النظام وتهديد أمن أوروبا. وهنا، يمكن تفنيد هذا الادعاء بسهولة، فالأحداث في أوكرانيا صنعت من أجل تثبيت حكومة موالية للغرب، ولمحاصرة روسيا وفق استراتيجية بريجنسكي، وأن تفاقم الأوضاع وتصعيد الاشتباكات هناك هدفه دفع «الناتو» إلى تعزيز قواته. وعلى العكس تماماً، رفضت روسيا هذا الاستفزاز الآتي من الولايات المتحدة بالخصوص، وحذَّرت الفاعلين الأوروبيين من أن هدف النزاع هو منع أي تعاون روسي- أوروبي، وقد دعا بوتين في أكثر من لقاء، إلى ضرورة تمسك القادة الأوروبيين برؤية تساهم في استقرار الأوضاع في أوكرانيا.

الصداعات الثلاث

أما بخصوص ما سماها التقرير بـ«الفواعل»، فيختار منها ثلاثة: ترامب والاتحاد الأوروبي وتركيا، فحول مصير النظام العالمي، هنالك تخوف من «تجاهل الرئيس الأمريكي الجديد لقيم بناء النظام العالمي»، فشعار «أمريكا أولاً» معناه أن مسألة القيم ستكون غائبةً أو غير أساسية، وستَدفع واشنطن إلى اتباع نهج غير عالمي وانعزالي. أضف أن ترامب- حسب التقرير- لا يمكن التنبؤ بقراراته، وهو متناقض وغامض، بشكل يصعب فيه ترجمة أقواله إلى أفعال، كما أنه يتخذ مواقف متعارضةً مع أوروبا والناتو.

في هذا الصدد، يمكننا التأكيد: أن السياسات الأمريكية والأوروبية كلها، والخطابات التي تؤكد على تعزيز القيم العالمية لم تمارس ولم تحقّق إلا النقيض، فالديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، ترجمت إلى غزوٍ

الغرب يحصي خيباته في «ميونخ»

لأكثر من دولة ذات سيادة، ومعاقبة دول أخرى، اختارت بالفعل هذه القيم. فعهد بوش أو أوباما كان مأساوياً للشعوب، وحتى للولايات المتحدة نفسها، وبالتالي، ربما يشكّل ترامب القطيعة مع نزعة تدخلية أمريكية أنهكت الاقتصاد الأمريكي.

ويدعو التقرير أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى ضرورة زيادة التنسيق المؤسساتي، ودعم نفقات الدفاع والأمن، خصوصاً ما يتعلق منها بالمساهمة في حلف شمال الأطلسي، ويعتبر أن قوة مؤسسات الاتحاد الأوروبي، من شأنها التصدي للإيديولوجية الشعبوية أو أية تجربة جديدة لبريكسيت جديد. يبرز هذا التخوف نقاشاً لم يُثَر من قبل بشأن مستقبل حلف الناتو وميزانيته، خصوصاً بعد التصريحات التي عبَّر فيها الرئيس ترامب عن ضرورة «أن تدفع أوروبا أكثر مقابل أمنها». كما أن المؤسسات الأوروبية «المتضخمة» باتت أمام تحدي الشعوب الأوروبية التي فتحت هي الأخرى الجدل حول ما الجدوى من بيروقراطية الاتحاد الأوروبي الواسعة، في ظل الأزمات المالية التي تمرُ بها الدول الأوروبية والعالم عموماً؟

أما عن تركيا، فالتقرير متشائم حيال «التباس علاقات تركيا مع الغرب»، كما بدأ النواح المستند إلى القول: أن تركيا لم تعد «النموذج الإسلامي الديموقراطي» الذي تفاخر به الغرب والناتو سابقاً، إذ برزت النزعة الاستبدادية ومعالم ضعف المؤسسات، لكن وسبحان الله، لم ير الغرب ذلك، إلا عند بروز بوادر انعطاف استراتيجي تركي نحو روسيا والصين، إنّ اختيار تركيا أردوغان على أساس أنها ضمن تركيبة ما يهدِّد الاستقرار الأوروبي، ليس محايداً، فتركيا أردوغان باتت مستهدفةً بعد تقاربها مع روسيا، كما أن التقرير يتغاضى عمداً أنّ ما يهدِّد القيم والأمن هو تورط الأمريكيين في قيادة انقلاب ضد نظامٍ كان حليفاً لهم فيما سبق.

يضع «ميونخ» تصوراً خاصاً لـ«عالم الحقيقة» ينطلق من «مركزية غربية» لا تعترف بمبادرات وسياسات الدول الأخرى لوضع تصور للأمن العالمي

ومن حيث الأمكنة التي تطرح تحديات على «أجندة السلام العالمية» حسب التقرير، هي أوروبا الشرقية، وشرق المتوسط، والقطب المتجمد الشمالي. وتشكّل روسيا حسب التقرير، المصدر الأساسي للتوترات في هذه المناطق، فرغم «نجاح حلف الناتو في الشراكة مع دول أوروبا الشرقية وفتحه لروسيا مجالاً للتنسيق عبر مجلس «روسيا- الناتو»، إلا أن روسيا تعمل على زيادة التسلح ومعارضة الدرع الصاروخية الضرورية لأمن أوروبا». كما يستعرض التقرير- عبر رسوم تخطيطية- المجال الذي تستطيع الصواريخ الروسية بلوغه، زاعماً أنها تهدِّد دول أوروبا الشرقية. هذا التوصيف لا يأخذ بعين الاعتبار. أن منصات «الناتو» في هذه الدول ومدى الصواريخ الباليستية الغربية يصل هو الآخر إلى عمق روسيا، إذ نحن هنا إزاء توازن الردع، وأنّ هذه المعضلة الأمنية تتطلب من الطرفين خفض القدرات وليس من طرف واحد.

عيون التقرير فيها عَوَر

من حيث القضايا، يعتبر التقرير أن العالم يشهد حالةً «لا إعلام» بسبب الأخبار الكاذبة والمفبركة، والتي «كانت وراء نجاح مشروع بريكسيت وصعود ترامب»، فهذا النوع الجديد من الإعلام يشكل تحدياً لمبدأ إعلام الرأي العام، ولكن الأمر الملفت هنا، هو الادعاء أن مصدر هذه الفبركات كلها هو: روسيا، حيث «تدخلت مخابراتها، بأمر من بوتين، لإفساد حملة هيلاري، وفعلت ذلك مع ألمانيا»، وأن «صعود الحركات الشعبوية – هو الآخر- تورطت فيه روسيا». لذلك، فحماية «مجتمع الحقيقة» يتطلب «استراتيجيةً متكاملةً ضد خطابات روسيا» على العموم.

نجد أن هذا التحليل من واضعي التقرير يمارس بحد ذاته فبركةً وحجباً للحقيقة، ذلك أن أكبر الشبكات الإعلامية ومحركات البحث وتكنولوجيات الإعلام الحديثة تشرف عليها مؤسسات غربية- أمريكية على وجه الخصوص- وتمتلك رصيداً كبيراً في تضليل الرأي العام، منذ عهد الحرب الباردة، إلى غزو العراق، وصولاً إلى فبركات اليوم. أضف إلى ذلك، أنّ هذه الشبكات تعزِّز النزعة ضد روسيا «Anti Russian» على نحو فاضح.

وبخصوص الهجرة، ينتقد التقرير ضعف التنسيق الأوروبي على مستوى المؤسسات، والجدل بين أعضاء الاتحاد حول تقاسم حصص طلبات اللجوء، ومشكلة تحديد النفقات اللازمة لذلك، وعدم وجود رؤية واضحة للتعامل مع الأعداد الكبيرة من المهاجرين الوافدين، من شرق المتوسط وإفريقيا.

و«ينبّه» التقرير إلى الخطر الذي تمثله «الجهادية العالمية الجديدة»، فهنالك على أرض أوروبا العديد من «الشبكات الجهادية النائمة» التي ترتبط أيديولوجياً بـ«داعش» وتدير «ثورةً في كل مكان» دون أن ترتبط بالضرورة بالتنظيم من حيث التمويل، أو تلقي الأوامر. هذه الهلامية للتنظيمات الإرهابية خطيرة، وتتطلب تنسيقاً وقدرات واسعة بين قطاعات الأمن والدفاع الأوروبية.

غير أن التقرير لا يذكر مصادر هذه التهديدات، وكيف تطورت الأمور إلى هذا الحد بعد أن تم خنق «القاعدة»، لقد بات العسكريون والسياسيون في أوروبا يدركون أن سياسات دعم الإرهاب بالسلاح بأنواعه المختلفة في العراق وسورية وليبيا تسببت في هذا الواقع، وأنه لم يتم التعامل مسبقاً مع الإرهابيين القادمين من أوروبا إلى شرق المتوسط. وعليه، يمكن التأكيد أن هذا التهديد نابع من سياسات معلومة، ومدركة تماماً اتجاه الأوضاع في المنطقة.

«الحقيقة» V.S «الأمن»

نستنتج ممّا ورد كله، أن واضعي التقرير ومؤتمر ميونيخ للأمن إجمالاً، يضعان تصوراً خاصاً لـ«عالم الحقيقة» ينطلق من «مركزية غربية» لا تعترف بمبادرات وسياسات الدول الأخرى لوضع تصور للأمن العالمي، كما أنه يختزل النظام الدولي في الكتلتين الأوروبية والأمريكية، ولا يعترف بعالم متعدد الأقطاب تشارك فيه قوى أخرى أثبتت حضورها في تقرير السياسات العالمية والتأثير فيها بوجه إيجابي.

من جهة أخرى، هنالك العديد من التزييفات والتلفيقات غير النزيهة بخصوص روسيا، حيث يعمل التقرير على تدعيم ذلك بتقديم إحصاءات وبيانات، وسبر آراء مختارة من «مراكز تفكير» أطلسية مرتبطة بأجهزة المخابرات العسكرية الغربية «IISS، CSIS، CNA، McKinsey Global Institute..etc.»، بينما تستثنى وجهات مراكز أخرى علمية وموضوعية، قد تبدي وجهة نظر مغايرة بشأن العديد من القضايا المختارة.

لقد باتت الأخطار والتهديدات معولمةً، وتصدر من جهات غير مرئية وغير محددة، لذلك يتوجب أن يكون هنالك نقاش ديمقراطي عالمي، يدمج الدول والقوى المؤثرة كلها، حتى تلك التي اعتبرت هامشيةً و«عالم – ثالثية». وعلى عكس سياسة الهيمنة المتبعة، فالتقرير يحمل رسالةً ضمنيةً مفادها: إن عالم «ما بعد النظام» وعالم «ما بعد الغرب» هو عالم صعود روسيا وحلفائها، وعليه، فإن نهج التفسير بلغة «المؤامراتية» التي وردت لم يعد مجدياً في التصدي للمشكلات الحقيقية، وإن مثل هذه التلاعبات بمصطلح «الحقيقة» هو بحد ذاته نقيض لـ«الأمن».

التقرير يحمل رسالةً ضمنيةً مفادها: إن عالم «ما بعد النظام» وعالم «ما بعد الغرب» هو عالم صعود روسيا وحلفائها

دعاة الحرب في واشنطن... لا بيونغ يانغ

تعاود كوريا الديمقراطية تجاربها الصاروخية في بحر الصين الجنوبي، وآخرها في 6/ آذار الحالي، بإطلاقها ثلاثة صواريخ بالستية سقطت بمنطقة في مياه بحر اليابان، على بعد 300-350 كم من سواحلها، وكانت بيونغ يانغ قد أجرت في 12/ شباط الماضي، تجربةً لصاروخ باليستي من طراز «بوكيكسون-2»، متوسط المدى.

■ وائل سعد

جاءت تجربة بيونغ يانغ الأخيرة، في الوقت الذي نشرت فيه الولايات المتحدة منظومة «ثاد» للدفاع الصاروخي في كوريا الجنوبية، وأقامت مناورات عسكريةً مشتركةً مع سيؤول، تحاكي هجوماً محتملاً على بيونغ يانغ...

الطريق من بيونغ يانغ إلى بكين

هذا الجانب من المشهد المتوتر في شرق آسيا، لا يمكن فصله عن جملة توترات أخرى في المنطقة ذاتها، من بينها قضية الجزر المتنازع عليها بين الصين والفلبين في بحر الصين الجنوبي، وجزر أخرى متنازع عليها بين الصين وتايوان وفيتنام وماليزيا، والأزمة السياسية في هونغ كونغ والفلبين، والعلاقات المتوترة بين الصين وتايوان، هذه المشاكل ليست بالجديدة تماماً، وبحاجة إلى حل عقلاني، يحفظ أمن المنطقة، لكنها في الأشهر الماضية تشهد جميعها تصعيداً متوازياً، يدير الأنظار من شرق المتوسط كمنطقة نزاعات، إلى شرق آسيا على حدود الصين.

هذه القضايا العالقة هناك، تتم الإشارة إليها باعتبارها حاملةً لعناصر توتر تخص المنطقة وطبيعتها، أي أنها ليست بشكل مطلق صنيعة تدخلات خارجية، لكن الملفت أن هذه القضايا جميعها، شهدت في الأشهر الأخيرة تدخلات أمريكية واسعة، عملت على تفعيل هذه التناقضات والوصول بها إلى حدود خطرة.

مثالاً على ذلك، زادت الولايات المتحدة من دعمها العسكري لتايوان في جنوب شرق الصين، وتقوم بتسيير دوريات عسكرية في بحر الصين الجنوبي، كما تقوم بمناورات عسكرية مع كوريا الجنوبية، وتبتز اليابان كما جاء في تصريحات ترامب المشابهة لتصريحاته، حول السعودية بغية إحكام القبضة عليها وعزلها عن محيطها الإقليمي، إلخ...

وعليه، يمكن ربط التوتر المتزايد في شبه الجزيرة الكورية، بالنشاط الأمريكي المكثف في شرق آسيا، بالاستفادة من العلاقة القوية مع كوريا الجنوبية، والتي تحاول توطيدها بالتخويف المستمر من صعود الصين الاقتصادي، هذا ما تشير إليه دراسة نشرتها مجلة «فوربس» الأمريكية التي عنونت: «الصين تسعى لتدمير اقتصاد كوريا الجنوبية».

وبالنظر إلى هذه الأجواء المحيطة بكوريا الديمقراطية، هل تغالي بيونغ يانغ في تجاربها النووية؟ أم أن حجم التحديات بات يستلزم هذا النوع من المجابهة؟

زادت الولايات المتحدة من دعمها العسكري لهونغ كونغ في جنوب شرق الصين وتقوم بتسيير دوريات عسكرية في بحر الصين الجنوبي كما تقوم بمناورات عسكرية مع كوريا الجنوبية

الردع والردع المضاد!

الحقيقة أن كوريا الديمقراطية المعزولة إلى حد بعيد دولياً- ويعمل الإعلام الغربي على شيطنتها يومياً- ترى في تطوير قدراتها العسكرية الضمانة الوحيدة للبقاء بعيدةً عن الهيمنة المبتغاة أمريكياً، وبالتالي، فإن أي تحرك أمريكي في محيطها تقابله بتجربة صاروخية جديدة، كرسالة عن الاستعداد للمواجهة، وقد ينزلق البعض في مستنقع الروايات الغربية حول «جنون» النظام الحاكم هناك، أو حول النوايا الـ«المجنونة» للبدء بحرب عالمية نووية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل سمح الغرب أو شارك أو ضغط باتجاه أية مبادرة للحوار أو التفاوض مع الكوريين؟ بالمقابل، هل تلقى دعوات روسيا والصين للحوار مع كوريا الديمقراطية صدى في الغرب؟

في هذا السياق، تدعو موسكو إلى التعامل مع بيونغ يانغ، بالشكل الذي تعامل به المجتمع الدولي مع الملف الإيراني، فيما يخص النشاطات النووية، حيث اعتبرت لجنة شؤون الأمن والدفاع في مجلس الاتحاد الروسي، أن ما يعطل تسوية مشكلة بيونغ يانغ النووية، افتقاد المجتمع الدولي لموقف منهجي وموحد في التعامل معها على غرار ما تم مع طهران، مضيفاً: «يبدو لي أننا لا نتحدث عن مشكلة بيونغ يانغ إلا بعد اختباراتها الصاروخية، وإعراب كوريا الجنوبية واليابان عن قلقهما حيال أمنهما جراء هذه الاختبارات، لنعود وننسى ما حدث في أعقاب ذلك»، وأشار إلى عدم وجود أي موقف موحد على هذا الصعيد بين روسيا والصين والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية واليابان.

بكين ترى في نشر منظومة صواريخ «ثاد» في كوريا الجنوبية خطراً استراتيجياً كانت قد أشارت إليه بشكل مباشر في أيلول من العام الماضي

هنا، تسعى موسكو إلى إلحاق الملف الكوري بالملف الإيراني، الذي تم حله على أساس توافق دولي، عكس في حينها موازين القوى الإقليمية والدولية، وخرج بصيغته النهائية، بمسمى «الاتفاق النووي الإيراني»، أي أن العلاقات الدولية الجديدة، أنتجت حلاً للملف النووي الإيراني، وهي قادرة على حل الملف النووي الكوري الشمالي بطريقة مشابهة، على أساس التفاوض والاستماع لمطالب بيونغ يانغ، بغية تقنين نشاطاتها العسكرية والنووية، بما يخدم أمن دول الجوار.

لكن الجدير بالقول: إن إحدى نتائج إغلاق الملف النووي الإيراني، أي الخروج الأمريكي من أحد أعقد ملفات شرق المتوسط، كانت الاتجاه نحو شرق آسيا لتكرار ما فعلته واشنطن على حدود الصين، وبالتالي فإن التعنت الأمريكي ما زال في أوَجّه، ويظهر في السلوك والتصريحات الأمريكية، اتجاه أي ملف يخص تلك المنطقة، بما فيه الأزمة في شبه الجزيرة الكورية، لكن موازين القوى الدولية أدت إلى عدم وصول النزاعات في شرق آسيا إلى صدامات عسكرية مباشرة حتى الآن، كما أن حدوثه أيضاً بأيدي اليابان وكوريا الجنوبية على أقل تقدير، هو ليس بالأمر السهل أمريكياً كما يشتهيه التيار الفاشي في واشنطن، لأن أي صدام عسكري من هذا النوع، سيستدعي فتحاً أوسع من المنطقة المقصودة.

من جهتها، أعربت الصين عن موقفها الثابت من النزاع الجاري في شبه الجزيرة الكورية، ورغم انتقاد الدبلوماسية الصينية لقيادة كورية الديمقراطية جراء التجربة الأخيرة، إلا أنها دعت نظراءها في اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة، إلى عدم اتخاذ أية إجراءات أحادية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع أكثر، حيث اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، هونغ لي، أن «الوضع في شبه الجزيرة حساس ومعقد للغاية».

دروس الأمس قاسية

يبدو أن بكين ترى في نشر منظومة صواريخ «ثاد» في كوريا الجنوبية خطراً استراتيجياً، كانت قد أشارت إليه بشكل مباشر في أيلول من العام الماضي، ببيان صادر عن وزارة الدفاع الصينية، حيث ذكرت الوزارة: إن الصين «تعني ما تقوله»، عندما تصرح بأنها ستدرس اتخاذ إجراءات مضادة، في مواجهة خطة لنشر نظام أمريكي متطور للدفاع الصاروخي في كوريا الجنوبية. وكانت الولايات المتحدة قد بدأت فعلياً بنقل بطاريات الصواريخ هذه إلى كوريا الشهر الحالي.

هذه التوترات التي تفتعلها واشنطن، والمقصود منها بشكل أساسي الصين، من شأنها أن تؤثر على تطورات أزمة صواريخ كوريا الديمقراطية، بحسب قدرة دول الشرق الآسيوي على امتصاص الاستفزازات الأمريكية والتعامل معها بالطريقة الأمثل، ومن جهة أخرى الجرأة الأمريكية على اتخاذ خطوات عسكرية تصعيدية في منطقة خسرت فيها الكثير أثناء حرب فيتنام، عندما كانت في أوَجّ قوتها العسكرية، فكيف هو الحال اليوم؟

واتسآب ويكيليكس

أثار مؤسس موقع «ويكيليكس» جوليان أسانج، الخميس 9 آذار، ضجة في وسائل الإعلام التي نقلت مؤتمره الصحفي من العاصمة الألمانية برلين قائلاً: «إن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «CIA» أعطت تعليمات لاختراق الانتخابات الرئاسية الفرنسية».

■ آلان داود

وكان ويكيليكس قد نشر، الثلاثاء الماضي، بناءً على تسريبات، بأن CIA تستخدم القنصلية الأميركية في مدينة فرانكورت الألمانية كمقر سري لخبراء القرصنة الإلكترونية. وبحسب ويكيليكس، فإن قراصنة الوكالة يستخدمون مبنى القنصلية في تنفيذ عملياتهم في أوروبا والشرق الأوسط.
لم تقتصر نشاطات القراصنة في الخارج فقط، فقد رصد موقع ويكيليكس أكثر من 22 ألف عنوان IB داخل الولايات المتحدة للتجسس على الأشخاص، بما فيهم كبار المسؤولين الأمريكيين.
وبحسب أسانج، فإن العالم يحتاج لإتفاقية مماثلة لمعاهدة جنيف لحماية المواطنين والشركات من الهجمات الإلكترونية، وأن موقعه يسعى في نشاطاته لضمان أمن الاتصالات وحماية الصحافة والإعلام.
أكّد أسانج، استعداد منظمته لمنح شركات عاملة في مجال التكنولوجيا وصولاً استثنائياً إلى ما لدى ويكيليكس من بيانات فنية تخص آليات الخرق الإلكتروني التي تستخدمها CIA، وذلك لمساعدة هذه الشركات في سد الثغرات في برامجها الحاسوبية التي تعتمد عليها الاستخبارات الأمريكية في تنفيذ مراقبتها، وضمان «أمن الأشخاص».
ويتبين من الوثائق المسربة أن CIA وضعت برامج ضارةً تمكن من مراقبة الأشخاص بواسطة هواتفهم النقالة، بما فيها أجهزة آيفون، وكذلك التقنيات التي تسهل الولوج إلى الهواتف الذكية، عبر العالم، فهي قادرة على الكشف عن تدفق التسجيلات الصوتية والرسائل الإلكترونية، خاصةً في برنامجي واتساب وتلغرام والتنصت عبر استخدام التلفزيون الذكي.
يسمى هذا النوع من الأسلحة التي تستخدم لاختراق الإعلام والاتصالات بالسلاح السبراني، وتابع أسانج: «من هنا استنتاجنا عن استحالة الحفاظ على التحكم في السلاح السبراني ووسائل الصراع السبرانية. وإذا كنتم تضعون برامج ضارةً فسوف تفقدون السيطرة على استخدامها عاجلاً أم آجلاً. ستكون هذه البرامج ملك الآخرين، ستقع في أيدي الآخرين ولن تستطيعوا منع حدوث ذلك».
نحن مراقبون في كل مكان، واتسآب يراقبنا، تيليغرام يرصد مراسلاتنا، قنوات التلفزيون الذكي تتنصت علينا في بيوتنا، انتبهوا أيها الناس فإن حرية الإعلام والاتصالات والمراسلات كذبة من كذبات العم سام.

أخبار ثقافية

سينما صينية في سورية

بدأت فعاليات الأيام السينمائية الصينية 9–18 آذار، التي تنظمها المؤسسة العامة للسينما بالتعاون مع سفارة جمهورية الصين الشعبية في دمشق في عدة محافظات لتفعيل التبادل الثقافي السوري الصيني ولما للسينما من دور فعال في إنعاش ذاكرة الشعوب وما تحمله من إرث فني يعكس العادات والتقاليد في المجتمعات وذلك على مسرح الدراما بدار الأسد للثقافة والفنون.
أشار السفير الصيني في دمشق «تشي تشيانجين» في كلمته الافتتاحية إلى أن بلده بات ثالث أكبر دولة في صناعة الأفلام وأضخم سوق سينمائي في العالم معرباً عن أمله في تعزيز التبادل الثقافي والإنساني في كل المجالات، لافتاً إلى أن السفارة الصينية في دمشق ستقوم بتنظيم فعاليات ثقافية أكثر في المستقبل.

«حب ونساء» لأوركسترا ماري

بمناسبة يوم المرأة العالمي 8 آذار انتقت اوركسترا ماري خلال أمسيتها الموسيقية التي حملت عنوان «حب ونساء» من كل بلد عربي لحناً وعنواناً سمعياً للمقطوعات الموسيقية تكريماً للمرأة العربية، ليقول: هذا اللحن لكل امرأة في هذا الوجود، كل عام وهي بخير.
تنوع برنامج الأمسية الموسيقية الذي استمر ليومين، وبين الغناء والموسيقا التي حملت عناوين عديدةً، كانت «كليوباترا» لمصر و«دلال المغربي» لفلسطين و«جميلة بوحيرد» للجزائر و«خد الحبيب» للعراق و«اللحظة جاية» لسورية و«شو مخبي» للبنان وغيرها.
يذكر أن أوركسترا ماري، هو تشكيل نواة أول اوركسترا سيمفونية للفتيات السوريات ويضم أكثر من 60 عازفة على مختلف الآلات.

كانوا وكنا

في الصورة تلاميذ قرية كري بري، ذات التاريخ الطبقي في مقاومة الإقطاع شرق القامشلي في الجزيرة السورية، صورة تذكارية مع معلم المدرسة الطينية التي كان يدرس فيها أبناء وبنات الفلاحين، من تصوير جاسم 1973 الذي هو أحد سكان القرية.
يصادف يوم الخميس 16 آذار «الخميس الثالث من آذار» عيد المعلم، ويعتبر هذا اليوم عطلةً رسمية، في سورية تقديراً لجهود المعلمين في المجتمع، تلك الجهود التي اختصرها الشاعر أحمد شوقي في البيت التالي: قم للمعلم وفِّه التبجيلا / كاد المعلم أن يكون رسولا.
كل عام وأنتم بخير يا مربي أجيال سورية في عيدكم، معلمين ومعلمات.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/03/12» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

توظيف الإنساني في اللاإنساني!

بدأت عملية استغلال الأبعاد الإنسانية للحرب في الإعلام تأخذ أبعاداً أكثر شرعيةً، إلى درجة أن منتدى الإعلام العربي، الذي عقد في العام الماضي، كان تحت شعار «الأبعاد الإنسانية للصحافة». تلك الصحافات التي «لم تعرف من الحب سوى أوحشتني».

■ سلمى السعيد

وظهر مفهوم جديد يسمى «الصحافة الإنسانية» يلقى الدعم والشرعية من المنظمات الدولية، وما يسمى «المنظمات العاملة في الشأن الإنساني» التي تستخدم هذه «الصحافة الإنسانية» والقصص الإنسانية لخدمة أهدافها.

وخصصت في العام 2012، جائزة الصحافة العربية، فئة للصحافة الإنسانية، ذكرت في تعريفها أنها: التحقيقات أو التقارير، التي تتناول قضايا أو أزمات إنسانيةً طارئةً وملحةً، أو تداعيات الكوارث الطبيعية والحروب والأوبئة والآفات وانتهاكات حقوق الإنسان. ولم تخف الجهة الداعمة لمسابقة الصحافة الإنسانية، وهي البوابة العربية للشؤون الإنسانية «التي تعمل تحت شعار تبادل المعلومات من أجل عمل إنساني أفضل– «دليلك إلى العمل الإنساني في الخليج»»، إن استحداث تلك المسابقة جاء استجابةً للظروف التي تمر بها المنطقة العربية من تغيرات وتحولات كبيرة «في نوع من الاستغلال المعلن الذي لا يحاول إخفاءه».

من المعروف في استخدامات الإعلام العالمي؛ التركيز على صور الأطفال والنساء، عند محاولة العزف على الوتر الإنساني، لتحقيق الغايات، وقد أشارت العديد من الدراسات السيميولوجية إلى الاستغلال الجائر، الذي تتعرض له هذه الصورة، والتي يجري تنميطها ورشف آخر قطرة إنسانية منها.

ولم تخرج الأزمة السورية عن هذا الإطار، بل أصبحت نموذجاً مدرسياً، يمكن أن نجده لاحقاً في الأبحاث الجامعية التي تكتب الآن، عن كيفية استغلال البعد الإنساني للحرب، للأهداف السياسية المنشودة.

من صور الأطفال الغرقى المرميين على شواطئ المتوسط، إلى النساء الباكيات والحاملات لأمتعة التهجير، للجثث المشوهة، والبيوت المهدمة والمحترقة.

إذ في إطار بروباغاندا المواقف في الأزمة السورية، جرى التركيز على البعد الإنساني، من موت وهجرة ونزوح واعتقال واختطاف، كانت المخيمات وأوضاعها المزرية بطل الساحة الإنسانية، وأفلام رحلات اللجوء إلى أوروبا أصبحت جنساً إعلامياً معترفاً به، التفجيرات وأشلاء الضحايا المتناثرة، باتت محفزاً حقيقياً لروح الانتقام، قصص المخطوفين والمعتقلين والمشوهين والشهداء، أصبحت مادةً دسمةً لإعلام متعطش للمزيد من الدماء، ليستثير المزيد من أعمق المشاعر الإنسانية تفجعاً، مشاهد الأمهات الباكيات المصدومات، صارت مشهداً تستجديه المحطات.

مكونات العالم الروحي والمادي للإنسان السوري كلها أصبحت مرتعاً لكل وسائل الإعلام جميعها، للحديث فيها، وهذه المكونات الأليمة ليست بكاذبة، إنها حقيقية مائة بالمائة، وهي بالتأكيد صحيحة من حيث العرض، لكن توظيفها بالمعنى السياسي جرى حتماً لصالح الاستقطابات السياسية المباشرة، التي ليست معنية حقاً بضحايا الحرب الحقيقيين، ولصالح الثنائيات الوهمية التي تحكمت في مسارات الأزمة لصالح الأجندات الدولية والإقليمية. دافعةً بمؤسسات إعلامية متخصصة، أنشئت في زمن الحرب، إلى قمة إبداعها في المبالغة واستغلال آلام السوريين.

ومن أبرز الأمثلة على ذلك؛ ملف المنطقة الآمنة الذي استغل الأوضاع الكارثية للاجئين السوريين، من فقر وجوع وبرد، واستغلال جنسي للقاصرات، ونقص في التعليم، إلى ملف اللجوء إلى أوروبا، وتفاصيل تفاصيل رحلات العذاب والاستغلال، وقصص بيع المنازل من أجل السفر، والسباحة عبر المضائق والعواصف، وخفر السواحل والبرد والغرق، والحدود والبصمات والضرب والسجن والمهانات والضياع، إلى فقدان الانتماء والعزلة والأمراض النفسية، والاندماج وحتى إلى العودة.

تلك الآلام الإنسانية المعاشة يومياً، وعلى مدى سنوات ست من عمر الحرب والأزمة السورية، والتي يتم تداولها واستثمارها في بازارات العهر الإنساني، والتوظيف الإعلامي ذي الطابع السياسي، خارج حدود الأخلاق والإنسان، لم تكن في يوم من هذه السنين الطويلة والثقيلة، عبارةً عن أزمة إنسانية عابرة، أو صورة ملفتة طارئة ومؤطرة، أو قصة ذات حبكة محدودة المكان والزمان والشخصيات، بل هي عبارة عن تأريخ يومي للبقاء بالنسبة لمن عاشها وعاناها من السوريين، وهؤلاء وحدهم من لهم الحق بحسن استثمار مآسيهم وآلامهم، عبر الذاكرة التي أرشفت معنى الحياة بعمقها بالنسبة إليهم، من أجل البحث عن خلاصهم الجمعي بنهاية المطاف، بعيداً عن أشكال الاستثمار اللاأخلاقي كلها، والبعيد عن الجوهر الإنساني الحقيقي، الساعي للمزيد من استنزاف الألم، من أجل سبق صحفي ما، أو من أجل جائزة تمنح من هذه الجهة أو تلك، أو من أجل تحقيق انتصارات مزعومة لهذا الجانب أو ذاك، على حساب قصص الدماء والدمار والخراب والتشرد واللجوء والفقر والجوع، ذات البعد الإنساني الواقعي والعميق.

هذا التركيز كله وابراز الجانب الإنساني، ورغم تمظهره بشكل أخلاقي، إلّا أنه ساهم بشكل لا أخلاقي، وعلى عكس ظاهره، في تعميق ثقافة وصحافة اليأس والإحباط والتوتر والرّهاب، بما يعزز نزعة التطرف والانتقام وإعادة إنتاج العنف والإرهاب، في رد فعل على كميات الدم كلها، التي جرى تسويقها في هذا الإعلام.

هذا الإعلام الذي لم يستطع، بل لم يرد أن يضع الحلول في سياق المواكبات الإعلامية، فالحلول قد تقطع شلال الدم، وقد تزرع الأمل بإيقاف الحرب، وتقطع إمداد هذه الوسائل الإعلامية بالخبر الساخن النازف، الذي يغذي أنياب دراكولا الإعلام المتعطش للمزيد.

لتصبح المعادلة؛ أن تستغل الإنساني في خدمة اللاإنساني، وفي خدمة استمرار الحرب!!.